وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية

محاضرات في مادة مدخل إلى علم السكان

موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم إجتماعية

السداسي الثاني

إعداد : الدكتورة بولبازين حنان

السنة الجامعية: 2025/2024

السداسي	الثاني
طبيعة الوحدة	أساسية
عنوان المادة	مدخل الى علم السكان la Introduction à démographie
الرصيد	5
المعامل	2
أهداف التعليم	التعرف على علم السكان ومجالاته وتطور
المعارف المسبقة	متابعة وحدة علم الاجتماع
القدرات المكتسبة	اكتساب مهارات حساب المؤشرات الديمغرافية وطرق تحليلها مهارات الحصول على المعطيات السكانية
مفردات المادة (يجب أن يتضمن السداسي 15مفردة تعليمية/درسا).	المحاضرة 1: مفهوم علم السكان وعوامل نشوءه وتطوره المحاضرة2: علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى المحاضرة 3: انماط الديمغرافيا المحاضرة 4:مصادر البيانات الثابتة المحاضرة 5: مصادر البيانات الغير الثابتة المحاضرة 6 : نظريات الديموغرافيا المحاضرة 7: النظريات الاجتماعية المحاضرة 8: النظريات الاقتصادية المحاضرة 9 : الظواهر الديموغرافية المحاضرة 10:ظاهرة الوفيات المحاضرة 11: ظاهرة الزواج المحاضرة 12: ظاهرة الهجرة المحاضرة 13: النمو الديمغرافي المحاضرة 14: حركية السكان المحاضرة 15 : هرم السكان
طريقة التقييم	تقييم مستمر في الاعمال الموجهة/ امتحان كتابي في المحاضرة
المراجع:	مصطفى عمر حماده : "دراسات في علم السكان"، دار المعرفه الجامعية للنشر والتوزيع:2009،مصر. منير عبد الله كرادشة: "علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية"،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،2009،الاردن. CathrineRollet (1995) « Introduction à la démographie »université ; Paris ; France. Fabrice Mazerolle ; (2005) ; « Démographie Economique » Paris ; France. France Meslé ; Laurent Toulemon et Jacques Verson (2011)Dictionnaire de démographie et des sciences de la population ; Armand

قائمة المحتويات	الصفحات
مقدمة	7
المحاضرة 1: مفهوم علم السكان وعوامل نشوءه وتطوره	8 – 26
أولا: ماهية علم السكان	8
1- تعريف علم السكان	8
2- أهمية علم السكان	10
3- أهداف علم السكان	11
4- خصائص علم السكان	11
5- فروع علم السكان	12
ثانيا: عوامل نشوء علم السكان	13
1- زيادة سكان العالم	13
2- النمو الصناعي	13
3- تقدم البحث العلمي والاحصاء	14
4- تقدم العلوم البيولوجية	14
5- تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة علم السكان	14
6- ظهور مؤلف روبرت مالتوس (مقال في السكان)	14
ثالثا: السياق التاريخي لتطور علم السكان	15
1- الفكر السكاني القديم	16
2- الفكر السكاني في العصر الحديث	24
3- الفكر السكاني في مطلع القرن العشرين	25
المحاضرة2: علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى	26 - 32
أولا: علاقة علم السكان بعلم الإحصاء	26
ثانيا: علاقة علم السكان بعلم الجغرافيا	27
ثالثا: علاقة علم السكان بالتنمية	28
رابعا: علاقة علم السكان بعلم الإقتصاد	29
خامسا: علاقة علم السكان بعلم الإجتماع	29
سادسا: علاقة علم السكان بعلم السياسة	30
سابعا: علاقة علم السكان بعلم التاريخ	31
ثامنا: علاقة علم السكان بعلم البيولوجية والطب	31
المحاضرة3: أنماط الديمغرافيا	33 – 41
أولا: أنماط التوزيع السكاني	33

ثانيا: أنماط الهجرات السكانية	35
ثالثا: أنماط التركيب السكاني	37
المحاضرة 4: مصادر البيانات الثابتة	42 – 49
أولا: التعداد	42
1- تعريف التعداد	43
2- أهمية التعداد وفائدته	44
3- أهداف التعداد	44
4- خصائص التعداد الجديد	45
5- أسلوب إجراء التعداد	46
6- إجراءات التعداد السكاني	47
7- صعوبات التعداد السكاني	47
ثانيا: المسح بالعينة	48
المحاضرة 5: مصادر البيانات الغير ثابتة	50 – 56
أولا: التسجيل الحيوي	50
1- تعريف التسجيل الحيوي	50
2- أهمية التسجيل الحيوي	51
3- أهداف التسجيل الحيوي	51
4- خصائص التسجيل الحيوي	51
5- شروط التسجيل الحيوي	52
6- أنواع وثائق التسجيل الحيوي	52
7- استخدامات السجلات الحيوية	53
8- صعوبات التسجيل الحيوي	54
ثانيا: السجلات الدائمة	54
ثالثا: البحوث الميدانية	55
المحاضرة6: نظريات الديمغرافيا	56 – 67
أولا: نظرية توماس روبرت مالتوس	57
1- نبذة تاريخية عن حياته	57
2- نشأته الفكرية وآراؤه السكانية	57
3- منطوق النظرية المالتوسية	58
4- الفروض التي قامت عليها النظرية المالتوسية	59
5- نقد آراء مالتوس	60

ثانيا: النظرية الطبيعية	62
1- نظرية ميشال توماس سادلر	62
2- نظرية توماس دبلداي	63
3- نظرية هربرت سبنسر	64
4- نظرية كوارد جيني	65
المحاضرة7: النظريات الاجتماعية	67 – 74
أولا: نظرية كارل ماركس	69
ثانيا: نظرية ايميل دوركايم	70
ثالثا: نظرية ارسين ديمون	71
رابعا: نظرية كينجزلي ديفيس	73
المحاضرة 8: النظريات الاقتصادية	74 – 79
أولا: المذهب التجاري	75
ثانيا: المذهب الطبيعي	75
ثالثا: النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي	76
رابعا: النظريات التقليدية المحدثة	77
خامسا: النظريات الاقتصادية الحديثة	78
المحاضرة 9: الظواهر الديمغرافية	80 – 87
أولا: ظاهرة الخصوبة	80
ثانيا: ظاهرة الوفيات	86
ثالثا: ظاهرة الزواج	86
رابعا: ظاهرة الهجرة	86
المحاضرة 10: ظاهرة الوفيات	87 – 92
أولا: مفهوم الوفيات	88
ثانيا: أنماط اتجاه الوفيات	88
ثالثا: أسباب ارتفاع معدل الوفيات للأطفال	89
رابعا: العوامل المؤثرة في انخفاض مستوى الوفيات	89
خامسا: مقياس حساب الوفيات	90
المحاضرة11: ظاهرة الزواج	92 – 99
أولا: تعريف الزواج	92
ثانيا: تداخل ظاهرة الزواج مع الظواهر الديمغرافية	93
ثالثا: الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج	93

رابعا: التغيرات الناتجة عن الزواج	95
خامسا: معدلات الزواج	98
المحاضرة 12: ظاهرة الهجرة	100 – 108
أولا: تعريف الهجرة	100
ثانيا: أهمية دراسة الهجرة	101
ثالثا: مصادر بيانات الهجرة	101
رابعا أشكال الهجرة	102
خامسا: أنواع المهاجرين	104
سادسا: أسباب وعوامل الهجرة	104
سابعا: آثار الهجرة	106
ثامنا: مقياس الهجرة	107
المحاضرة 13: النمو الديمغرافي	108 – 115
أولا: تعريف النمو الديمغرافي	109
ثانيا: مراحل النمو الديمغرافي	109
ثالثا: العوامل المؤثرة في زيادة النمو الديمغرافي	111
المحاضرة14: حركية السكان	116 – 119
أولا: تعريف حركية السكان	116
ثانيا: أشكال حركية السكان	117
ثالثا: أسباب ودوافع الحركة السكانية	118
المحاضرة15: هرم السكان	120 – 128
أولا: تعريف الهرم السكاني	120
ثانيا: أنماط الهرم السكاني	121
ثالثا: أنواع الهرم السكاني	122
رابعا: شكل الهرم السكاني	122
خامسا: نماذج الأهرام السكانية	123
سادسا: العوامل المؤثرة في الهرم السكاني	127
خاتمة	128
قائمة المصادروالمراجع	129

مقدمة:

يعد علم السكان حديث النشأة أكاديميا لكنه غزير المعرفة والفائدة علميا وعمليا، ويعتبر من إحدى المواضيع التي تدخل ضمن اختصاصات العلوم الاجتماعية، حيث يهتم بدراسة مواضيع ومفاهيم خاصة ومسائل وقضايا تتعلق بالسكان من ولادات، وفيات، هجرة، زواج، طلاق، تحضر، بطالة...، وذلك بالإعتماد على مصادر إحصائية معينة، التي تقيس مؤشرات مدى تطور نمو السكاني والتغيرات الحاصلة له، بطرقة كمية كإستعمال التقنيات الرياضية والإحصائية التي يعتمد عليها للوصول إلى نتائج معينة، ما يكسب هذا الفرع (علم السكان) أهمية نظرية وعملية باعتباره مؤشر أساسي لمعرفة حاجيات المجتمع.

وبإعتبار مقياس مدخل إلى علم السكان (الديمغرافيا) من المقاييس المهمة التي تدرس في جذع مشترك علوم إجتماعية، فهو يهدف إلى تنمية روح البحث والتقصي لدى الطالب، وتعلم طرق الحساب وتطبيق القوانين حول الظواهر الديمغرافية في المجتمع.

وعليه جاءت عناصر هذه المطبوعة كلها تبحث في مواضيع الديمغرافيا، والأحداث ومصادر الإحصائيات والظواهر الديمغرافية وأهم المؤشرات لقياسها. والتي تحاول تحقيق كفاءات معينة حتى يكون الطالب قادرا على التعرف عليها واكتشافها.

المحاضرة 1: مفهوم علم السكان وعوامل نشوءه وتطوره

تتأثر حياة المجتمعات بعضـها ببعض، وترتبط الظواهر السـكانية في معظم أقطار العالم إن لم يكن كلها، بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك في نهاية الأمر لتكون صورة عالمية ذات علاقات متبادلة بين أجزائها، ولذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تعد أساسـا هاما لفهم الكثير من المتغيرات الدولية.

وقد أدخلت دراسات السكان في كثير من الجامعات، وخاصة منذ عام 1950، وأصبحت دراسة "علم السكان" من المناهج الرئيسية في أقسام علم الاجتماع والجغرافيا. كما تم ذلك في الجامعات العربية في نفس الوقت الذي جرى فيه في الجامعات الأوروبية والأمريكية، ولكن مراكز البحوث السكانية أصبحت هي التي تقوم بدراسـات للسـكان الآن في الجامعات الأخيرة، ولكن نحن مازلنا نفتقر إلى ذلك في كثير من أنحاء العالم العربي.

أولا:ماهية علم السكان:

1 -تعريف علم السكان:

لغويا: تدرج الدراسـات العلمية للسـكان تحت اسـم علم الديمغرافيا Demography أو علم السـكان، وتكونت هذه الكلمة من مقطعين من اللغة اليونانية القديمة، هما: Demos ومعناها الشـعب أو السـكان، graphy ومعناها وصـف، والكلمة ككل تعني وصـف السـكان أو علم السـكان والكتابة عنهم (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 21).

فهي عبارة عن دراسة لمجموعة من الخصائص السكاني الكمية والنوعية.

-فمن الجانب "**الكمي**" يمكن أن نطلق كلمة ديمغرافيا على مجموعة الاحصـائيات التي تصـف أحوال المجتمع البشـري من حي المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والأعمار وغيرها من الأمور التي تخص المجتمع.

-أما الجانب "**الوصـفي**" فهو يخص وصـف حالات التطور والنمو والثبات، وغيرها من مواضـيع تخص الإنسان في وجوده الحسي الواقعي (ندا ذبيان، 2010، صفحة 21).

-استعمل لفظ الديمغرافيا لأول مرة من طرف الباحث الفرنسي« Achille Guillard »اشيل غيلارد (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 82) في كتابه "مبادئ الإحصاء البشري أو الديمغرافيا المقارنة" في عام 1855 (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 22).

أطلق دوركايم لفظ **المرفولوجية الاجتماعية** أو **علم التشكل الاجتماعي** على الدراسات السكانية التي تدرس أشكال المجتمعات وصيغها المادية والعناصر التي تتألف منها، وقد فضل **"موريس هلفاكس"** تلميذ دوركايم أن يطلق على علم السكان اسم **'المورفولجيا الاجتماعية"** عوضا عن الديمغرافيا بإعتبار أن الديمغرافيا تعني الوصف". أما المرفولوجيا الاجتماعية فهو أوسع وأعم من لفظ الديمغرافيا (ندا ذبيان، 2010، صفحة 55)

اصطلاحا: عرف « **Achille Guillard** »**اشيل غيلارد** علم السكان بأنها: "التاريخ الطبيعي والإجتماعي للأنواع الإنسانية- وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيقية والحضارية والفكرية والأخلاقية" (ندا ذبيان، 2010، صفحة 54).

تعريف **رولان بريسا** « **Roland Pressat** » في كتابه "معجم مصطلحات الديمغرافيا" بأنها تعني:"دراسة السكان من حيث تجددهم بفعل الولادات والوفيات وحركات الهجرة وهي الدراسة التي تهتم بوصف وتحليل حالة السكان أي عددهم وتركيبهم حسب الحالة الزوجية، درجة التعليم، الموقع الجغرافي...إلخ؟ كما تهتم بدراسة الظواهر المختلفة التي تؤثر في هذا التركيب وفي تطوير عدد السكان كالولادات، الزواج، الهجرة الوفيات والطلاق، ومن جهة أخرى تذهب إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين حالة السكان وتطورهم" (جويدة عميرة، 2014، صفحة 15).

يرى كل من **هوبرودنكن**(1959):"أن الديمغرافيا في إطارها الضيق مرادفة للتحليل الديمغرافي، وفي إطارها الواسع تتضمن دراسة كل من التحليل الديمغرافي والدراسات السكانية. ينحصر التحليل الديمغرافي في دراسة عناصر التباين السكاني والتغير الذي يطرأعليها. أما الدراسات السكانية فلا تقتصر

على المتغيرات الديمغرافية فحسب وإنما تشمل دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات غير السكانية الاجتماعية، الاقتصادية، البيولوجية، الوراثية والجغرافية (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 28).

كتب الاقتصادي **الفرنسي Levasseur** في المعلمة الكبرى (الفرنسية) La grande encyclopédie في مادة ديمغرافية ما ترجمته:"الدميغرافية علم يعتمد على الإحصاء فيبحث الحياة البشرية ولاسيما

الولادة والزواج والموت والعلائق الناشئة من هذه الظواهر، وأحوال السكان العامة الناجمة من ذلك، وهو يبرز العناصر الصميمة التي يتألف منها السكان وكيف تثبت المجتمعات البشرية وتستمر أو تتزايد أو تتناقص وكيف يتجمع البشر أو يتفرقون وما أسباب التغير المادي والمعنوي" (عبد الكريم الوافي، 1951، صفحة 6).

وعرف علم السكان أيضا بأنه"علم وصفي تقريري يرمي إلى دراسة النواحي السكانية (مثل الظواهر السكانية وأنواعها، كمعدلات المواليد والزواج والوفيات والهجرة ومختلف العوامل التي تؤثر في كل ذلك) دراسة علمية تحليلية مقارنة لبيان ماهو كائن وليس ما ينبغي أن يكون" (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 83)

كما عرف بأنه" علم احصائي يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السكان ومكونات التغير الأفقي والرأسي في هذه العناصر الثلاثة مثل المواليد والوفيات والهجرة ثم التغير الاجتماعي للفرد في المجتمع بصورة المتعددة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 21)

كما يعني مصطلح الديمغرافيا:"مجموعة المعلومات المنظمة التي نصل إليها بتطبيق المنهج العلمي في دراسة بيانات السكان. وتشمل هذه الدراسة جمع، وتنظيم، وتحليل، ووصف البيانات المتعلقة بخصائص السكان الديمغرافية" (شوقي عطية، 2017، صفحة 17).

2-**<u>أهمية علم السكان</u>**:

تعد المعلومات السكانية أساسا هاما لفهم الكثير من المتغيرات الدولية على اعتبار السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله الكثير من الدراسات في شتى مجالات الحياة، وبهذا يمكن حصر أهمية علم السكان فيما يلي:

أ- دراسة السكان كما ووصفا وفقا لمتغيرات (السن، الجنس، المستوى التعليمي...) والظواهر السكانية (الولادات والخصوبة، والوفيات، الزواجية والطلاق، الهجرة) من حيث تطورها وتغيرها وارتباطها بظواهر اقتصادية وسوسيوثقافية.

ب- تقييم الوضع العام للسكان ونموه السوسيو اقتصادي من خلال ما توفره المؤشرات والأرقام.

ت- جرد للسكان حسب تأثرهم بمشكلة ما، مما يعطي أهمية لدراسة هذه المشكلة والتعرف على أهم جوانبها وأثارها.

ث- تسـمح البحوث العلمية الميدانية من توفير مجموعة هامة ومتنوعة من البيانات أهمها توزيع السـكان حسـب متغيرات سـوسـيوديمغرافية واقتصـادية من تقدير الإحتياجات الضـرورية والحقيقية للسكان من أفراد وأسر ومؤسسات.

ج- تسـمح عن طريق الخبرات والنتائج الميدانية، والتفسـيرات والتحليلات والتنبؤات من قيادة المشاريع التنموية ومراقبتها وتقويمها (نجار راشدي خضرة، 2015، الصفحات 2-3).

3-**أهداف علم السكان**:

إذا كان هدف علم السكان تطوير وتنمية الموارد البشرية وتجنب الكوارث التي يمكن أن تحدث في الواقع، لذلك دراسـات عديدة في العلوم الإنسـانية عن طبيعة الأحداث المفاجأة، واهتمت علوم الاجتماع والإقتصـاد ووالسـياسـة بدراسـة وسـائل التوقع، التي تكشـف لنا عن الوسـائل التي تجنبنا الكوارث. وهذه الدراسات لا تعني الهروب من الحاضر وتوقع ما يمكن أن يحصل في المستقبل فقط، بل هو في الحقيقة دراسـة لممكنات الحاضـر التي يمكن أن يؤول غليها، فما نخطط له الآن ونعمل فيه، هو ما يتحقق في المستقبل.

والدراسـات المسـتقبلية ليسـت مجرد احصـائيات فحسـب، وإنما هي دراسـات ذات طابع تحليلي وتقييمي تهتم بدراسـة مسـتقبل الإنسـان ونوعية حياته وتحسـين الطريقة التي يعيش بها (ندا ذبيان، 2010، صفحة 56).

والمسـتقبل هو الأفق الذي تتجه إليه اللحظة الراهنة، والإنسـان في الحقيقية يعيش في المسـتقبل القريب...فدراسة المستقبل هي دراسة لممكنات الحاضر... أن التفكير في المستقبل هو في معظمه تفكير في الحاضـر... ويسـتدعي هذا الموضـوع أسـئلة تتعلق بنوعية الحياة التي يرغب الفرد في أن يعيشـها، وكذلك الاهتمام بدراسـة التجمعات السـكانية الحية في تفاعلها مع البيئة" (ندا ذبيان، 2010، صـفحة 57).

4-**خصائص علم السكان**:

ويمكن التعرف على خصـائص السـكان من مصـادر التعداد. ومنها مايلي (ندا ذبيان، 2010، صـفحة 24):.

أ-**التركيب العمري والنوعي**: يحدد التركيب النوعي الفئات المنتجة في المجتمع، ونسـبة المعمرين، وعدد الأطفال، وأعداد الإناث أو الذكور.

ب-**التركيب الاقتصادي**: يحدد نسبة العمالة والنشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة.

ت-**التركيب حسب الحالة المدنية**: ويشمل نسبة السكان المتزوجين والسكان المطلقين أو العازبين وهذه حالات غير ثابتة.

ث-**التركيب حسب الحالة التعليمية**: ويشمل إحصائية عن المستوى التعليمي، وهذا من المؤشرات الهامة لمعرفة المستوى الثقافي والمعيشي. ويؤثر المستوى الثقافي دورا رئيسا في تحقيق إنجازات معرفية.

ج-**التركيب اللغوي**: اللغة من أقوى الروابط القومية. وهي وسيلة للتواصل، والإختلاف في اللغة يؤدي إلى اختلاف في التواصل. واللغة تحمل مقاصد المتكلم أو رسالته إلى المستمع أو المتلقي، فتظهر روابط تلاحمية أصيلة تؤدي دورها الأساسي في التنشئة الاجتماعية.

ح-**التركيب الديني**: كل عقيدة يلتف حولها جماعة ما، وتتميز بمراسيم احتفالية أو طقوس معينة تضفي على الجماعة شكلا من أشكال التماسك. وهذا التركيب لا تشمله. وهذا التركيب لا تشمله التعدادات في بعض الدول، ومن الصعب قياس نسبة المعتقدات الدينية.

5-**<u>فروع علم السكان</u>**:

تتكون من العديد من الفروع كغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتتمثل أهمها في:

أ-**الديمغرافيا الكمية**: هي مجموعة من الملاحظات والتحاليل والتطورات النظرية التي تركز على المنظور الرقمي في دراسة السكان.

ب-**الديمغرافيا الوصفية**: يوصف حجم السكان في المجتمع وانتشارهم الجغرافي وبنيتهم وتطورهم بالإستناد إلى الإحصاءات الديمغرافية.

ج-**الديمغرافيا النظرية**: أو الديمغرافية البحتة قضايا السكان تناولا عاما ومجردا، يقع تأكيدها أساسا على جمع البيانات وتخمينها وتعديلها وتحليلها والتنبؤ بها. وتتداخل الديمغرافية النظرية والديمغرافية الرياضية لإعتمادها على الطرائق الرياضية. وكثيرا ما يطلق لفظ (دراسة ديمغرافية) على بحث ثلة معينة من السكان بإعتماد وسائل التحليل الديمغرافي.

د-**الديمغرافيا التاريخية**: التي تدرس المجتمعات القديمة التي تتيسر عنها معلومات مدونة (عباس فاضل السعدي، 2016، الصفحات 23-24).

هـ-الديمغرافيا الاجتماعية: تدرس الخصائص الاجتماعية للسكان من النوع والسن والحالة الزواجية والتعليمية والمهنية والدينية واللغوية والعرقية من الناحية توفير الإحصائيات والوقوف عليها من الجانب السوسيولوجي.

و-**الديمغرافيا الاقتصادية:** وتهتم بالعلاقة بين السكان من حيث الحجم والتوزيع وعلاقتها بالظواهر الاقتصادية كالدخل والتشغيل والادخار والتضخيم والإنتاج.

ز-**الديمغرافيا الرياضية**: فهي تستخدم بصفة أعم للمعالجة الرياضية في هذا الميدان بما في ذلك تطبيق الدوال والمعدلات على البيانات الاعتبارية مثل التحليل الديمغرافي والاسقاطات السكانية.

ثانيا-<u>عوامل نشوء علم السكان</u>:

نشأ علم السكان نتيجة تظافر مجموعة من العوامل والظروف مما فرض الحاجة الماسة لوجوده ودراسته وبذلك خلق البيئة المناسبة له، من أهم العوامل مايلي:

1-**<u>زيادة سكان العالم</u>**:

إن النمو السريع في عدد سكان العالم ترتب عليه مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وصحية جمة، بسبب عدم التوفيق بين حجم السكان والموارد المتوفرة، وشح الخدمات التي عليها إقبال شديد من السكان، من هذه المشكلات: الهجرة، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، والأمية، وزيادة الجريمة، والزواج المبكر، وعمالة الأطفال، وتدني دخل الفرد...إلخ، كل تلك المشكلات ساهمت في تطور الدراسات السكانية (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 42)

2- **<u>النمو الصناعي</u>**:

أثر النمو الصناعي على المجالات التجارية والإقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية وعلى حياة المدينة وشؤون العمال مما أدى إلى زيادة الوعي ونمو الإهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية، ذلك لأن النمو الصناعي على المستوى القومي كان يصاحبه هجرة السكان إلى المدن الصناعية وكانت هذه الأعداد المهاجرة تضغط على الحكومات لتوفر لها ما تحتاجه من خدمات. فوجدت الحكومات بدورها أن توفير احتياجات السكان ورفاهيتها يحتاج إلى رسم خطط واقعية، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات سكانية لكي تقوم الخطط على أساس من فهم الواقع. ومن هنا اهتمت هذه الدول والحكومات بإنشاء الأجهزة المتخصصة للقيام بهذه الدراسات التي يمكن الإعتماد عليها في رسم سياساتها (علي عبد الرزاق جلبي، 2014، الصفحات 61-62).

3- **تقدم البحث العلمي والإحصاء**:

ساعد تقدم البحث العلمي في تطور المناهج، والأدوات، والأساليب مما زاد الإقبال والإهتمام بالدراسات السكانية، حيث ظهرت محاولات جادة للدراسات السكانية أواخر القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر على يد "بنيامين فرانكلين" و"توماس جيفرسون" (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 45). حيث ظهرت مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية في تحديد العوامل المؤثرة في معدل المواليد.

وتقدم في علم الإحصاء الذي أتاح الفرصة أمام الدراسات السكانية للإستفادة من طرقه وأساليبه في عرض البيانات السكانية والرسوم بيانية والأشكال، وكذا في تحليل البيانات السكانية واستخلاص النتائج التي يمكن الانتفاع بها في رسم وتنفيذ الخطط الاجتماعية (علي عبد الرزاق جلبي، 2014، الصفحات 62-63).

4- **تقدم العلوم البيولوجية**:

أدى التطور الهائل الذي طرأ على علوم البيولوجيا الحيوية، والأنثروبولوجيا الطبيعية، إلى توفير معلومات كافية حول الصفات النوعية للسكان، والخصائص الفيزيقية، والتعليمية، والنفسية، وتوفير الحقائق العلمية التي استفاد منها علم السكان في بلورة نظرياته (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 45).

5- **تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان**:

ظهر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدد متزايد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان من أمثلتها المحاولات التي أسهم بها كل من بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وغيرهم والتي بدأت تستفيد من التقدم الذي طرأ على البحث العلمي والإحصاء ونتائج العلوم البيولوجية والايوجينية وغيرها في فهم وتفسير الظواهر السكانية (علي عبد الرزاق جلبي، 2014، صفحة 63).

6- **ظهور مؤلف روبرت مالتوس (مقال في السكان):**

شهد الفكر السكاني تقدما علميا ملحوظا على يد توماس روبرت مالتوس إذ امتاز في معالجته المسألة السكانية أين أخضع تطور السكان وتزايدهم لقانون عام قام فيه بمقارنة ما بين العلوم الطبيعية والموارد المعيشية، محذرا عن كثرة النسل، وكانت أفكاره تمثل تحولا في الدراسات السكانية والإتجاه نحو الدراسة العلمية.

ففي سنة 1789م قام روبرت مالتوس بنشر كتاب عنوانه "أصل المشكلة السكانية" وإن كان قدر نشر من دون ذكر اسمه، لما جاء به من أفكار متناقضة مع المهنة التي يزاولها مؤلفه بإعتباره قسا ومدرسا في جامعة دينية في كامبريدج، ومن بين ما جاء به في كتابه يقول:"تزايد الغذاء مرهون بتحسين الأراضي المستغلة، لكن ما يحدث فهو بالعكس، تناقص تدريجي بهذه الزياد، بينما السكان أينما وجدوا ما يقتاتون به، فلن يعرف عددهم حدا، تزايد يصبح في حد ذاته منبعا لتزايدات جديدة" (مرموري البشير، 2017، الصفحات 621-622).

ولهذا يعتبر بحق أبا للدراسة العلمية للسكان، لأنه استطاع أن يجعل اسمه مرادفا لهذه الدراسة من حيث نشأتها وظهورها كنظام فكري مستقل قائم بذاته، وذلك لأن دراسته تعد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة في موضوع السكان تلفت نظر غيره من الناس، ولا زالت تجذب الانتباه حتى الوقت الحاضر، لما تنطوي عليه من مسحة تشاؤمية. ولعل ما جعل هذه الآراء والدراسات تعتبر بمثابة نقطة تحول في الدراسات السكانية، هو أنها جعلت عددا كبيرا من العلماء والباحثين المهتمين بالمسائل السكانية يعتبرون أن هدفهم الأول، هو دحض آراء ودراسات مالتوس، وتفنيد ما تنطوي عليها من آراء في ضوء نتائج الدراسات العلمية السكانية والتي كانت تنتهي في العادة بآراء أكثر تفاؤلا مما كانت عليه نظرية مالتوس ذاتها.

وتوضح كل هذه الأسباب، لماذا كان البعض يعتبر مالتوس أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كيانا مستقلا يعتمد على المناهج العلمية وخاصة الإحصائية منها، وتدخل أيضا ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية. ومن هنا كان من الضروري إلقاء الضوء على آراء مالتوس، باعتبارها من أهم العوامل المعجلة في إحداث التطور على الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية (علي عبد الرزاق جلبي، 2014، الصفحات 63-64)

ثالثا-<u>السياق التاريخي لتطور علم السكان</u>:

اهتم الفكر الإنساني منذ القدم بالظواهر السكانية التي جذبت انتباهه. فترك لنا الفلاسفة والمفكرون كتابات تجلت في فكر سكاني، ونعني به مجمل الآراء ووجهات النظر التي تناولت مختلف الظواهر السكانية بالتحليل والتفسير، فلولا الفكر الإنساني لما وصلت دراسة السكان إلى المراحل الحديثة التي حققت تقدم ونضوج ووضوح. (شوقي عطية، 2017، صفحة 11).

وبالرغم من أن موضوع علم السكان من الموضوعات حديثة العهد نسبيا، إلا أن دراسة السكان لها تاريخ طويل. فمنذ القدم اهتم العلماء والفلاسفة الصينيون واليونانيون والعرب (أمثال كونفشيوس

وأرسطو وأفلاطون وابن خلدون) بالمسائل السكانية (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 30)، وبهذا تميز مسار نشأة علم السكان وتطوره، بتعدد وتنوع مراحله عبر الزمان والمكان، والتي سنتناولها بالتفصيل كما يلي:

1-**الفكر السكاني القديم**:

نشأت النظريات السكانية القديمة، مثلها مثل الفلسفة والنظريات الاجتماعية، للإجابة عن مسائل محددة وخاصة بكل مجتمع أو مدينة على حدا. هكذا، فإن هذه النظريات والفلسفات حين تطبق على المجتمع الذي وضعت فيه تبرز وكأنها صحيحة في المطلق. إلا أن خطأ هذه الأفكار سرعان ما يتضح حين نحاول أن نطبقها بشكل عام وشامل. من هنا، فإن المشاكل التي طرحها تنظيم المدن -الدول اليونانية نشأ عن صعوبة حد السكان في رقعة جغرافية صغيرة ومستقلة عن المدن الأخرى (شوقي عطية، 2017، صفحة 11).

أ-**الفكر السكاني في الحضارة الصينية**:

كانت الحضارة الصينية ترى أن الزيادة في أطفال الأسرة أمرا محمودا، ذلك لأن الأمة معرضة إلى هجمات الغزاة فهي بحاجة إلى من يحميها، وكان امتناع الرجال عن الزواج عيبا خلقيا، وكانت العزوبية جريمة في حق الأسلاف وفي حق الدولة وفي حق الجنس ولاتغتفر حتى لرجال الدين. كما كان الصينيون في أيامهم الأولى يعينون موظفا خاصا واجبه أن يتأكد من أن كل انسان في 30 من عمره متزوج، وأن كل امرأة قد تزوجت قبل سن العشرين، كما كان الطلاق عند الصينيين القدماء قليلا (جويدة عميرة، 2014، صفحة 39).

لقد صب كونفوشيوس اهتمامه للتباين الموجود ما بين مساحة الأرض وعدد سكانها، حيث رأى أن للحكومة مسؤولية بالغة في تخفيض النمو السكاني أو بالأحرى الكثافة السكانية في بعض المناطق الجغرافية. وذلك بنقل العدد الإضافي منهم إلى المناطق النائية الأخرى والغير مأهولة بالسكان. لقد ربط هذا المفكر الصيني بين عدد السكان ومساحة الأرض إذ كان يرى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى انخفاض معدل إنتاج الفرد مما ينتج عنه البؤس والشقاء. فحسب هذا المفكر فإن الزيادة السكانية إلى حد معين ستؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد وتدني المستوى المعيشي.

بين كونفوشـــيوس العوامل التي تؤثر في نمو الســـكان وحصـــرها في عوامل نقص الغذاء والحروب والزواج المبكر، وكذا التكاليف المبالغ فيها عند الزواج. كما تناول الحجم الأمثل للسكان وعرفه على أنه الموازنة بين عدد المشتغلين ومساحة الأرض (جويدة عميرة، 2014، صفحة 40).

أكد كونفوشـــيوس على ضـــرورة الموائمة بين حجم الســـكان، ومســـاحة الأرض، واعتبر ذلك من مسـؤولية الحكومة، إذ يجب عليها نقل السـكان من المناطق ذات الكثافة السـكانية العالية إلى المناطق الأقل كثافة. حدد كونفوشيوس مسؤولية الحكومة تجاه السكان في الجوانب التالية:

-توفر للسكان ما يكفيهم من الطعام، والعتاد الحربي.

-تعمل على ما يساعدها لكسب ثقة الناس.

-توزيع الثروات بشكل عادل بين الناس.

-تشـرع قوانين تسـير شـؤون الناس، وتبتعد عن التشـريعات القاسـية (بسـام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 23).

حدد كونفوشـيوس عوامل الزيادة السـكانية، ثلاثة أمور، هي: نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 24)

إن المفكرين الصـينيين تعرضـوا لدراسـة ظاهرة الوفاة وعلاقتها بالنقص الغذائي، كما تعرضـوا إلى علاقة الزواج في السـن المبكر بارتفاع معدل وفيات الرضـع، لكنهم لم يحللوا علاقة التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة للعيش (جويدة عميرة، 2014، صفحة 41).

ب-**<u>الفكر السكاني في الحضارة اليونانية</u>**:

عرف الشـــعب اليوناني تكاثرا كبيرا لســـكانه لمدة طويلة، لهذا نجده كان يســـلك عدة مســـالك غير إنســـانية لتقليل منهم كوأد البنات وقتل الأطفال، والإجهاض، التخلي عن الأطفال....إلخ، هذا التكاثر الكبير جعلهم ينتشـــرون على بقاع الأراضـــي المختلفة فأســـســـوا مثلا مســـتعمرات على حواف البحر الأبيض المتوسط.

هذه الكثرة في الســـكان مع مختلف نتائجها الإيجابية والســـلبية ألفتت انتباه المفكرين كأفلاطون وأرســـطو طاليس فأبديا آرائهم حول الظاهرة مقترحين عددا معينا من الســـكان للدولة كي تعيش في ازدهار وسعادة (جويدة عميرة، 2014، صفحة 31).

طالب افلاطون الحكام أن يثبتوا عدد السكان عند حد مثالي، ولا يزيدون عليه، فإذا نقص عدد السكان بفعل المرض، أو الموت، أو الحروب يرفع عددهم حتى يصل إلى الحد المطلوب. العدد المثالي الذي حدده لسكان المدينة الفاضلة هو: خمسة ألاف وأربعون (5040) فردا، حيث لا يدخل العبيد ضمن هذا العدد (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 24). فحسبه لو زاد عدد سكان هذه المدينة عن 5040 نسمة فإنها سوف تتسع وتتحول إلى امبراطورية تصبح غير قادرة وغير مستقرة وتضطر لإستقبال الأجانب وهؤلاء يحاولون أن يقاسموا سكان المدينة الأصليين الفضيلة والرفاهية، وسوف يتعذر على أثر ذلك على أهلها الأصليين الحصول عليها، نظرا لأن سكانها الأجانب أصبحوا يقاسمونهم كل الحقوق والتي لا تكفيهم لوحدهم فحسب بل ينافسونهم عليها بإصرار يزيد كما زاد وارتفع عدد سكانها (جويدة عميرة، 2014، صفحة 41)، وقد بين مبررات إختياره لهذا الرقم:

-يقبل القسمة على الأرقام من واحد إلى عشرة، والعدد إثني عشر.

-للرقم أهميته كونه قسم المدينة الفاضلة إلى اثني عشر جزءا (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 24-25).

يعتبر أفلاطون من أوائل المهتمين بعلم السكان ففي كتابه" الجمهورية" يرى أن عدد السكان يجب أن يتناسب مع حجم الدولة ومتطلبات الدفاع عنها، وقد تصور أفلاطون أن العامل الاقتصادي هو السبب في انقسام الدولة أو توحيدها، فالملكية الخاصة بالنسبة له هي مصدر الشر الأعظم، وهي تنمي نزعات الأنانية وتخلق الصراع بين المواطنين، وهو ضد مبدأ التدمير والتخريب في الحروب ومهما بلغت الخصومة بين الدول يجب أن لا تحرق البيوت أو المزارع، بل يمكن للمنتصرة أن يستولى على الغلال دون أن يتلف الحقول.

كما يعتبر أفلاطون أن الخلاص من الفساد يكون من خلال الحكام الفلاسفة النخبة العارف أصحاب الطبائع القوية التي لا تتوقف في سيرها المعرفي قبل أن تصل إلى فهم الحياة الحقيقية، والمعرفة هي معرفة قيام حكم العدالة وطلب العلم والبعد عن الأوهام والملذات الجسدية، وهذه الطبقة هي وحدها قادرة على توزيع الأدوار بين المواطنين حسب الإستعدادات الفطرية لديهم، أما أفكار عامة الناس تتوقف عند الظن فهم لا يرون غير الظلال والأضاليل، والطبقة العارفة ورثت المعرفة من الآلهة وليس من العالم الأرضي، فأفلاطون يهاجم العلوم الملحدة،"لأنه لا يمكن لإنسان أقنعته الشرائح بوجود الآلهة أن يرتكب برضاه فعلا كافرا أو أن يقول قولا مجرما". ويرى أفلاطون أن النظريات الضعيفة هي مثل الطاعون الذي يهدد المدن ويصيب الشباب والبيوت الخاصة، ولهذا انقلب

على علوم عصـــره المتعارف عليها التي لا تنتج العلم الحقيقي ولا المعرفة الحقيقية وهي لا تحتوي على عنصـر ثابت غير متحول، وفي هذه العلوم بعض النظريات التي لا تقود إلا للكفر والجريمة، وخطأ هذه النظريات أنها قلبت المسائل ووضعت سبب فساد الكون في الأشياء المادية وفي أمور الجسد، وتجاهلت أمور النفس التي هي السبب الأول لوجودنا وليست نتاجا له. وهذا هو مصدر الأخطاء التي تتعلق بفهم ماهية الألهة، فعالمنا خلق بفضـل الصـلاح الإلهي الذي أعطاه النظام ليتقبل كل الأشـياء ويوفر مقرا ومكانا لكل الكائنات، وهذا العالم يكفي ذاته ويستطيع أن يدافع عن ذاته لأنه صانعه مبدع خارق (ندا ذبيان، 2010، الصفحات 29-30).

ولمنع عدم التوازن والخراب، أشار أفلاطون في كتابه الجمهورية أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حد معين. فإذا زاد عن هذا الحد الأمثل يجب أن تتدخل الحكومة لإنقاصه عن طريق تحديد السـن عند أول زواج وعدد المتزوجين، وكذا تحديد النسـل عند العائلات الكثيرة العدد واستعمار أراضي جديدة، وعلى أن تقتصر وراثة الأرض على عدد محدود فقط من الأبناء الذكور من الأسـرة أو ارسـال الأعداد الزائدة من السكان إلى المستعمرات (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 41-42).

عالج أرسـطو موضـوع السـكان بواقعية أكثر من أفلاطون، حيث قسـم السـكان بناء على أكثر من متغير، هي:

-البيئة الاجتماعية: حيث قسم السكان إلى ثلاث وحدات اجتماعية، هي: الأسرة، والقرية والمدينة.

-المهن: قسم السكان على أساس المهن إلى نوعين:

أ-المهن الطبيعية: الزراعة، الصيد وتربية الحيوانات.

ب-المهن غير الطبيعية: التجارة، الصناعة.

النوع: قسم السكان على أساس النوع (ذكور، إناث).

-قسـم السـكان على أسـاس التركيب العمري، والقدرات الجسـمية والعقلية (بسـام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 25-26).

طالب أرسـطو بالمسـاواة بين عدد السـكان في كل طبقة اجتماعية، وحذر من زيادة عدد السـكان في طبقة اجتماعية أكثر من الأخرى، فهذا يسهم في قيام الثورات، ويؤدي إلى سيطرة طبقة على أخرى، إلا أنه لم يحدد العدد المثالي للسكان على غرار ما فعله أفلاطون.

اعتبر ارسطو أن عظمة الدولة لا تقاس بعدد سكانها، إنما بتناسب عدد السكان مع مساحة الأرض ومواردها. وللحفاظ على التوازن السـكاني وافق على الإجهاض، والتخلص من الأطفال المعاقين (بسـام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 26).

اتجه أرسطو في معالجته لموضوع السكان اتجاها أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون، هذا زيادة على أنه قد تعرض إلى العديد من المسـائل السـكانية كتوزيع السـكان ونموهم، كما حدد عدد المواطنين الأمثل بالمدينة في كتابه القوانين بما لا يزيد عن 5040 مواطنا وهذا العدد حسـبه كبير لأنه يعوق حكم المدينة حكما صالحا.

فهو يرى أن الدولة العصرية ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير في عدد سكانها أين يصعب عليها أن تكون صالحة تعمل بمبدأ المساواة والعدل. لهذا فحسبه في مثل هذه الحالة أن الدولة أن تتدخل للتحكم في نموها الديمغرافي بسن قوانين حتى يتناسب عدد سكانها مع مواردها الاقتصادية، خاصة مع مسـاحة الأرض وقدرتها على تلبية حاجيات سـكان المدينة، ومن بين القوانين التي ارتآها أن تعمل بها الدولة. هي تحديد الملكية، وتحديد سن الزواج للمرأة والرجل وعدد الأطفال الذين تنجبهم كل أسرة مع حسـاب احتمال حالات العقم والوفيات. وقد قدر أرسـطو خطر الزيادة السـكانية فعمد بذلك إلى إباحة الإجهاض وقتل الأطفال المشـوهين تجنبا للفقر والخلافات الاجتماعية، بينما في حالة نقص عدد السكان فعلى الدول أن تقوم بعكس ما سبق أي تخفيض سن الزواج وتشجيع الإنجاب...إلخ (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 43-44).

ومن كل ما ذكر، يتضـح أن كل من أفلاطون وأرسـطو لم يتفطنا إلى أن حجم السـكان وحركتهم تحكمها علاقات اجتماعية داخل كل مجتمع ودولة هذا لأن تفكيرهما كان فلسـفيا أكثر مما هو عمليا أي محاولة اكتشـاف العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والسـياسـية الديمغرافية. فتفكيرهما كان يستهدف ما يجب أن يكون وليس ما هو كان فعلا (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 44-45).

ج- **الفكر السكاني في الحضارة الرومانية:**

لقد كانت السياسة الرومانية ترمي إلى زيادة أعداد السكان لأن هذه الزيادة تشكل قوة حربية هائلة ووسيلة أساسية لبناء امبراطورية كبيرة. وبهذا نجدهم لم ينزعجوا من كثرة السكان بل بالعكس كانوا يرون أن كثرة النسل أمرا محمودا.

فعدد الشعب الروماني كان في أول الأمر في الإزدياد، لهذا استطاع الرومان خوض عدة معارك وحروب طويلة. ثم شرع في الانخفاض نتيجة الترف والغنى الذي عاش فيه أصحابها فانتشرت العزوبة بين أوساط سكانها حتى قبل عهد الإمبراطور أوغست، وقد خطب ميتلوسال مكدوني في سنة 131 خطابا شهيرا اعتبر فيه الزواج وما يتبعه من نسل واجبا وطنيا (جويدة عميرة، 2014، صفحة 33).

اعتبر الرومان الغرض من الزواج هم انجاب الأطفال وأمست عادتهم أن يتزوج الذكور في سن مبكر قبل سن العشرين من العمر، والطلاق بينهم أمر صعب فلا يطلب الزوج أن يطلق زوجته إلا في حالة الخيانة أو العقم. كان كثرة النسل أمرا محمودا في الحضارة الرومانية فهي تعود إلى الزيادة السكانية وهذه الزيادة السكانية قوة حربية ووسيلة أساسية في بناء الإمبراطورية والدفاع عنها. فالرومان تبنوا سياسة تشجيع الزواج وترفض العزوبية. وتزايد اهتمامهم بموضوع النسل عندما شعروا بقلة النسل بينهم عقب الحرب اليونانية (جويدة عميرة، 2014، صفحة 34).

د-**الفكر السكاني في الحضارة العربية الإسلامية**:

يعتبر التشجيع على الزواج والإنجاب مبدأ عام وأساس الموقف الإسلامي في ذلك. فالفكر الإسلامي حول موضوع السكان يتلخص بنظرته الشمولية وعلاقاته الواسعة بالمجال الاقتصادي، وتأكيده على الجوانب الأخلاقية والسلوك الديمغرافي القويم من خلال مشروعية الطلاق رغم محدوديته والزواج رغم شروطه وفي تعدد الزوجات رغم ضوابطه، وأهم شيء هو تحريمه للكثير من السلوكات الديمغرافية المرفوضة التي كانت تمارس قبل الإسلام مثل الإجهاض والوأد واهمال النفس حتى الموت.

وبهذا نرى أن الإسلام وضع المسألة السكانية ضمن موقعها ومحيطها الواسع، الاقتصاد، المجتمع، الأخلاق والواقع المادي الفعلي (جويدة عميرة، 2014، صفحة 27).

اسهم علماء العرب المسلمون في إثراء هذا الحقل المعرفي، من خلال كتابات الفلاسفة والرحالة العرب الذين اهتموا بالمسائل والقضايا السكانية، وذلك بإهتمامهم بالفرد كعنصر من المجتمع، وكذا الاهتمام بالمجتمع ككل. من شاكلة ما قدمه:

* **الفارابي**: حيث اهتم الفارابي بنفس الإتجاه الذي اتجهه الفيلسوف اليوناني أفلاطون في معالجته لقضايا السكان بأي دولة في كتابه "أراء أصل المدينة الفاضلة"، إلا أنه خالف أفلاطون بالنسبة لرأيه فيما يخص السكان ذوي العاهات في أن يطردوا خارج المدينة، ذلك لأن الفارابي مسلم والديانة الإسلامية تحثنا على إيتاء الرحمة والخير والتعاون مع بشر مثلهم. فالفارابي انتهج نفس أسلوب أفلاطون في تقسيمه للمدينة، إذ قسم المدائن إلى عدة مدن منها المدينة الفاضلة، والمدائن المضادة لها، كالمدينة الجاهلة، والمدينة الفاسقة، والمدينة المبتذلة والمدينة الظالمة. إلا أنه لم يبحث عن سبب زيادة السكان وارتفاع كثافتهم في بعض المناطق (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 48-49).

قام **الفارابي** في "المدينة الفاضلة' بتحليل حقيقة الاجتماع الإنساني والدوافع إلى قيامه، وهذا يعكس الجانب الاجتماعي في وصف السكان، وذلك من خلال ما بينه أن الفرد في أي مجتمع سكاني لا يستطيع العيش لوحده، ولا يتمكن من الوصول إلى غاياته ولا يحقق رغباته إلا بالتفاعل والتكيف مع مكونات المجتمع السكاني الذي يعيش فيه (فراس البياتي، د س، صفحة 32).

***ابن خلدون**: تنبه ابن خلدون إلى واقع المجتمعات العربية والإختلاف القائم بين البدو والحضر (وهي مسألة خاصة ببعض المجتمعات العربية التي عاصرها)، لكي يفسر علاقة العمران بعدد السكان (شوقي عطية، 2017، الصفحات 11-12). فركز في دراسته للواقع السكاني على العلاقة بين السكان واستغلال الثروة والإقتصاد وظروف العمل ويعتبر ابن خلدون من مؤسسي علم الاجتماع السكاني (ندا ذبيان، 2010، صفحة 30)

رأى ابن خلدون أن النمو السكاني يتطلب توفير تخصصات ووظائف جديدة تدر دخل أكبر على الأفراد، لاعتقاد أن النمو السكاني يزيد في المدن أكثر من البادية، فسكان المدن أكبر حجما ورفاهية مقارنة بالبادية الأقل كثافة سكانية، وهذا راجع لإختلاف المهن التي تمارس في كل بيئة اجتماعية.

في موضع آخر تحدث ابن خلدون عن تأثير الهواء على السكان، فمناطق الجنوب خارة، ومناطق الشمال باردة، وقد انعكس ذلك طبيعة العلوم، والمهن، والمباني، والملابس، والطعام ، والفواكه، والحيوانات، وجميع مكونات المجتمع في المنطقتين، فضلا عن اختلاف أجسامهم، وألوانهم، وأخلاقهم (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 27-28).

أعطى ابن خلدون في كتابه المشهور "المقدمة" بعض الملاحظات والأفكار حول السكان والبيئة الطبيعية لهم، حيث ربط بين حجم السكان وأهداف الدولة والمجتمع. أي القيم المرغوب فيها داخل الدولة، ورأى أن المجتمعات السكانية تمر بمراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في

كل مرحلة، إذ يشـــهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة في معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات ما يؤثر على نمو السـكان فيزيد عددهم وهذا راجع إلى نشـاط السـكان. وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشـــهد ظروفا ديمغرافية مخالفة تماما للأولى، حيث ينخفض فيها معدل الخصـوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات بسـبب المجاعات والأوبئة والثورات والإضـطرابات مما يقلل نشاط السكان ويقلل نسلهم (جويدة عميرة، 2014، صفحة 45).

فـابن خلـدون يؤكـد العلاقـة الوثيقـة بين السـكان ومـا يطرأ عليهم من تغيرات دوريـة بين النواحي السياسية وافقتصادية القائمة في المجتمع في أي وقت من الأوقات.

إن ازدياد وارتفاع عدد السكان حسب اين خلدون يرجع إلى نشأة العواصم، وما يصل إليها من التجارة والصـناعة والشـعراء والفنانين والأدباء ورجال الحكم والخدمات. كما يرى أن الأسـباب التي تؤدي إلى الإختلال في نسـبة السـكان ترجع إلى الحروب التي تحدث بسـبب الصـراعات الداخلية والمحلية في اطار مجتمع المدينة ضف إلى ذلك انتشار الأوبئة والأمراض التي تفتك بالسكان. مما يؤدي إلى نقص عددهم بسبب وفاة البعض منهم (جويدة عميرة، 2014، صفحة 46).

كما ربط ابن خلدون بين العمران والسكان فكثرة السكان تعني زيادة العمران وازدياد الإنتاج، وفي نفس الوقت ربط التقدم العلمي ووفرة العمران وبكثرة السكان (جويدة عميرة، 2014، صفحة 48).

وإذا جاز لنا أن نتوقف للتعقيب على الفكر السكاني القديم، كما انطوت عليه كتابات كونفوشيوس، وافلاطون وأرسطو وابن خلدون، فإنه يمكن القول:

-إن الفكر الإنساني القديم تجلى في كتابات كونفوشيوس وافلاطون وارسطو بإستثناء ابن خلدون، الذي تميز في عنايته أساسا بالعلاقة بين حجم السكان وأهداف الدولة أو المجتمع أو بالقيم المرغوب فيها داخل هذه الدولة، حيث ربط **كونفوشيوس** بين **عدد السكان ومساحة الأرض** وربط **أفلاطون** بين **حجم السكان ورفاهية وأمن المواطنين**، وربط **أرسطو** بين **حجم السكان والتناسب بين نمو الطبقات تجنبا لحدوث الثورة والاضطراب**.

وكل هذا الربط يوضح أن الفكر السكاني القديم كان ينصرف نحو النتائج التطبيقية والعملية فقط، وقل اهتمامه بالنتائج والقضايا النظرية التي تفترض وجود علاقات بين الظواهر السكانية وبين غيرها من ظواهر اجتماعية تفيد في تفسير هذه الظواهر والتنبؤ بها كما هو الحال في ما يعرف اليوم بإسم نظريات السكان.

- إن الفكر السكاني كما اتضح في كتابات أفلاطون وارسطو على وجه الخصوص، كان اهتماما غير مقصود في ذاته، وإنما يدخل ضمن تخطيطهما الأمثل للصورة التي رسماها للمدينة اليونانية الفاضلة، وتمثل جزءا من تأملاتهما التي انطبعت بطابع مثالي يصور ما ينبغي إن يكون.

-إن الفكر السكاني كما أفصحت عنه كتابات كونفوشيوس وافلاطون وارسطو وابن خلدون، لم يعتمد على البيانات السكانية التي تستند إليها الدراسات الإحصائية، ولم يستعن بالمؤشرات ولا بالملاحظات الأمبيريقية التي توفرها البحوث الميدانية، بقدر ما كان يعتمد على الأفكار الفلسفية أو التصورات الميتافيزيقية (علي عبد الرزاق الجلبي، د س، الصفحات 46-47).

2-**<u>الفكر السكاني في العصر الحديث</u>**:

بدأ التحديد الحديث لعلم السكان فعليا مع الإنجليزي "**جون غرانت**" والفرنسي **"اشيل غيارد"** (شوقي عطية، 2017، صفحة 12). ويعتبر العالم الإنجليزي (**جون غرانت**) أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال علم الديمغرافيا، من بينها مساهمته في عمل جدول للوفيات يمثل (جدول حياة) بأبسط أشكاله بالرغم من عدم توفر إحصاءات الوفاة المقترنة بسن المتوفي حيث اعتمدت دراسته على سبب الوفاة. وكانت الجداول التي اعتمد عليها مبنية على معلومات مجمعة على مدى 70 عاما. اعتبر أن هذه الأرقام قابلة للدراسة والتحليل من خلال تطبيق بعض النماذج الحسابية الخاصة عليها، وضع الأرقام التابعة لأعداد المتوفين في جداول بسيطة ومن ثم وصف محتواها ببضعة أسطر من دون أن يطيل الشرح في مسبباتها أو نتائجها.

ودرس أيضا نسب الذكور عند الولادة بالإضافة إلى نسب الولادات للزيجات وغيرها من المؤشرات السكانية الإحصائية. بالإضافة إلى ذلك، درس بعض المسائل المتعلقة بالهجرة أو النزوح إلى المدينة، وتوقع الزيادة السكانية في الدولة. كما وصل غرانت، إلى أن ولادات الذكور أعلى من ولادات الإناث. إلا أن نسبة الوفيات عند الذكور هي الأعلى في كل الأعمار عن نسبة الوفيات عند الإناث، مما يعيد التوازن إلى العدد الكلي للسكان (شوقي عطية، 2017، الصفحات 12-13).

وقد نشر "**جون غرانت**" مساهمته هذه سنة 1662، وتعد معلمة حقيقية في تاريخ الديمغرافيا. حيث توصل إلى مجموعة من التعميمات المتعلقة بالمواليد والوفيات والزواج والهجرة، واكتشف الترابط المتين فيما بينها. كما درس أثر تلك العناصر في نمو السكان في مدينة لندن. واهتم أيضا بتقويم البيانات الإحصائية المستخدمة في مختلف أبحاثه من أجل التوصل إلى معرفة درجة الأخطاء المتوقعة

وأنواعها وأسبابها ومحاولة التغلب عليها بإستعمال التعديل والتصحيح (عباس فاضل السعدي، 2016، الصفحات 31-32)

كما يعد **جوهان سوسملش Johann P . Sussmilch** من أبرز الباحثين الديمغرافيين الألمان الذين ظهروا في منتصف القرن الثامن عشر، ويعد ثاني مؤسس للديمغرافيا بعد غرانت. وقد ألف كتابا سنة 1741 سماه (النظام الألهي) الذي يعد أول بحث شامل عن السكان، ودرس فيه نمط تغير التركيب النوعي، وقام بحسابات متعددة لمعدلات المواليد والوفيات والزواج بين سكان الريف والحضر. وذكر أن نسبة الذكور تزيد على نسبة الإناث عند الولادة، كما لاحظ ارتفاع نسبة الوفيات بين المواليد الذكور على نظيرتها بين الإناث لكي يتحقق التوازن العددي بين الجنسين (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 33).

وأبان القرن الثامن عشر زاد الاهتمام بجمع البيانات السكانية عن الشعوب، لذلك بدأت تظهر التعدادات السكانية والسجلات الحيوية في مختلف الدول الغربية، ومن بينها السويد التي قامت في سنة 1749 بإجراء أول تعداد سكاني فيها على مستوى الدولة، ثم تلتها النرويج والدانمارك في عام 1769، وفي الولايات المتحدة أجرى أول تعداد منظم فيها سنة 1790 وتبعتها إنجلترا وفرنسا سنة 1801 (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 34).

3-الفكر السكاني في مطلع القرن العشرين:

على الرغم من الجهود العلمية الكبيرة لرواد علم الديمغرافيا أمثال **غرانت وسوسملش** واهتمام الإقتصاديين الأوائل بالقضايا السكانية، فقد ظل تقدم العلم بطيئا، ولم يكن تطوره على وتيرة واحدة. إلا أن الإتجاه الاحصائي للدراسات السكانية الذي ظهر في بداية القرن العشرين شجع على تطور الديمغرافيا (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 35).

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومع بداية الثورة التكنولوجية في الزراعة والصناعة زاد مستوى الإنتاج وارتفعت معدلات الأرباح وازدادت فرص العمل ولم تعد الصورة قائمة كما في أذهان المالتوسيين، وبالرغم من التزايد السريع لعدد السكان في معظم مستلزمات العيش مثل الرعاية الطبية وبدأت حملات التطعيم ضد الأمراض المعدية، وتحسنت طرق الاتصالات ووسائل النقل، وقد ساعدت الهجرة على التخفيف من الإكتظاظ السكاني في بعض المناطق حيث كانت هذه الهجرات من العوامل المهمة التي أدت إلى توزيع العمال ونقل الخبرات، مما ساعد على التقدم وزيادة الإنتاج (ندا ذبيان، 2010، صفحة 32).

إذن يعتبر علم السكان فرع من فروع العلوم الاجتماعية، والذي يهتم بدراسة السكان من حيث تركيبهم وتوزيعهم وحركيتهم والتغيرات التي تطرأ عليهم، ويرجع سبب نشأة هذا العلم إلى فهم التغيرات السكانية من حيث النمو و التحول الذي يؤثر على المجتمع.

وقد تطور علم السكان تاريخيا نتيجة لتراكم المعارف والإحصاءات، وقد مر عبر مراحل بدءا من الاعتماد على ملاحظات فقط حول الوفيات والولادات، ثم انتقل على مرحلة التفسير، وبعدها مرحلة تبلوره كعلم مستقل بفضل اسهامات العديد من المفكرين أهمهم توماس مالتوس الذي يعتبر أب علم السكان، وهذا التطور يرجع لعدة عوامل أهمها الثورة الصناعية والتقدم في الإحصاء والبيولوجية والتقدم التكنولوجي ...وهكذا فإن علم السكان يعتبر من أهم التخصصات العلمية الضرورية في وقتنا الحاضر ومن العلوم الحيوية لفهم تحركات المجتمع المستمرة، ووضع سياسات تتماشى مع التغيرات التي تطرأ على المجتمعات لمواجهة التحديات المستقبلية.

المحاضرة2: علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى

يعد علم السكان من العلوم الاجتماعية التي لا يمكن دراستها بمعزل عن العلوم الأخرى، حيث ازداد حجم الأبحاث الديمغرافية وامتد إلى الحقول الأخرى وذلك يرجع لتشابك موضوعاتها معهم بشكل وثيق، وهذا ما يخلق علاقة تكاملية بين علم السكان والعلوم الأخرى التي تعمل على تعزيز من فهم الظواهر السكانية بشكل شامل، مما يساعد على وضع حلول لمواجهة مختلف التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات. فلم تعد مقصورة على مجرد أبحاث ديمغرافية، وإنما أصبحت دراسات علم السكان تستعين بعلوم الإحصاء والبيولوجيا والإقتصاد والجغرافيا والتاريخ...

<u>أولا-علاقة علم السكان بعلم الإحصاء</u>:

تعتمد الديمغرافيا على التوقعات والإحتمالات بشكل أساسي، وخاصة في إجراء الإسقاطات السكانية، وهي معرفة عدد السكان بعد فترة من الزمن. وتحولت الديمغرافيا، من خلال الوسائل الإحصائية، من علم كيفي إلى علم كمي تحليلي. ويحلل الديمغرافي المعلومات الإحصائية للسكان على ضوء النظرية الاجتماعية والتحولات الاقتصادية والإجتماعية، ليصل إلى النتائج التي يهدف إليها (شوقي عطية، 2017، الصفحات 19-20).

ويعرف البعض الديمغرافيا بأنها علم إحصائي يتناول دراسة الخصائص الكمية للسكان من حيث الحجم والتوزيع والتركيب ودراسة مكونات التغير الأفقي والرأسي في هذه العناصر، مثل المواليد

والوفيات والهجرة والزواج والتغير الاجتماعي. وهناك ثلاثة مصـادر تسـهم في توضـيح هذا المفهوم هو التعدادات السكانية، والتسجيلات الحيوية السنوية، ثم الإسقاطات السكانية التي يتطبلها التخطيط الاقتصادي والإجتماعي (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 25).

وقد كان لتطور علم الإحصـاء الأثر الكبير في تقدم الدراسـات السـكانية الموثوق بصحتها. مما مكن الدراسـات الديمغرافية من أن تبلغ مرحلة متقدمة من التجريد الرياضـي، فتحولت بذلك من علاقات كيفية إلى علاقات كمية تسـهل معالجتها بالآلات الحاسـبة والإعلام الإلكتروني بواسـطة الحقبة الإحصـائية للعلوم الإنسـانية spss مما يؤدي إلى سـرعة اسـتخلاص البيانات السـكانية ومعرفة درجة وقيمة ونوع العلاقات الإرتباطية بين مختلف الظواهر السكانية. فلعلم الإحصاء كما هو معروف يعتمد على عدة أساليب إحصائية أبسطها المقاييس المستعملة في الإحصاء الوصفي، كمقياس النزعة المركزية والتشـتت ومقياس الإرتباط بإختلافها والتي من خلالها يمكن أن نصـف حالة الواقع السـكاني في لحظة معينة (جويدة عميرة، 2014، صفحة 25).

ثانيا: <u>علاقة علم السكان بالجغرافيا</u>:

لم تعد الجغرافيا، كعلم، مقتصـرة على وصـف مكونات الأرض. فقد دخلت اهتمامات جديدة على هذا العلم، لعل أبرزها البيئة والمناخ. ولا يخفى على أحد التأثير الكبير للسكان على البيئة. وهكذا، فإن الجغرافيا، والجغرافيا البشـرية على الخصـوص، أصـبحت تدرس توزع السـكان مع الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان (شوقي عطية، 2017، صفحة 21).

يتضـح أن هناك علاقة وثيقة بين جغرافية السـكان والديمغرافيا، فالأول فرع حديث من فروع الجغرافيا يركز على توزيع الظاهرة السـكانية وتبيانها من مكان لآخر. بالإضـافة إلى التباين في المتغيرات الديمغرافية وعلاقتها بباقي المتغيرات المرتبطة بها. في حين تعتمد الديمغرافية على أرقام السـكان والعمليات الديمغرافية بوصفها مواضيع منفصلة عن البيئة، مركزة على الطرق الإحصائية والرياضية. أما الباحث في جغرافية السكان فإنه يقوم بربط أعداد هؤلاء السكان بالمساحات التي ينتشرون عليها من سـطح الأرض ويوضـحها على الخريطة متناولا علاقة توزيعهم بالظواهر الطبيعية والإقتصـادية والثقافية (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 36).

فالديمغرافي يعتمد على مختلف الخصـائص الطبيعية والذهنية والشـخصـية للسـكان وعلاقاتهم الكمية. في حين يعمل الجغرافي السكاني على تفسير العلاقات الداخلية المعقدة بين الظواهر الطبيعية والبشرية من ناحية، ومع السكان من ناحية أخرى في هذا المكان أو ذاك.

تهتم جغرافية السكان بالمكان والبعد الجغرافي، في حين نجد الديمغرافيا تهتم بالصفات الطبيعية للسكان وخصائصهم العامة، وتدرس السكان موضوعا مستقلا منفردا. وتتفق الأراء، من حيث الجوهر، حول اهتمام جغرافية السكان بالتوزيع والكثافة والتركيب العمري والنوعي والحالة الزواجية والخصوبة والوفيات والهجرة. إلا أن الآراء تكون مختلفة حول اهتمامها بالخصائص المتعلقة بالمهنة والدين واللغة والسلالة (عباس فاضل السعدي، 2016، الصفحات 37-38).

مجالات البحث لكل من جغرافية السكان والديمغرافيا لا تعطي فصلا تاما بينهما، بل هناك علاقة تكاملية بين العلمين، حيث يتناول كل منهما الظاهرة السكانية من جوانب مختلفة. فالديمغرافيا تتناول الجانب الرقمي والجغرافيا الجانب التحليلي بغية تحديد إطار المكاني الصحيح وتوضيح مختلف العوامل التي تحكم علاقات السكان ببيئتهم داخل حدود هذا الإطار. وعموما يوجه الجغرافيون عنايتهم نحو المجتمعات، في حين يتجه الاهتمام الأول للديمغرافيا إلى التركيب الاجتماعي ووظيفته.

من مظاهر الإرتباط بين هذين العلمين دراسة مستقبل السكان وتخطيط مواردهم. ويعد الجغرافي في الواقع أقدر الباحثين في مجال التخطيط على تحديد اتجاه النمو السكاني داخل رقعة الإقليم معتمدا في ذلك على دراسة الظروف المحلية التي تؤدي إلى توفر عوامل الجذب أو الطرد في حركة السكان وتطورها على مستوى الوحدات الصغرى داخل الإقليم، ولقد جاء ذلك الإرتباط القوي ببعض الباحثين أن يطلق عليه جغرافية السكان اسم الجغرافية الديمغرافية (عباس فاضل السعدي، 2016، الصفحات 38-39).

ثالثا: <u>علاقة علم السكان بالتنمية</u>:

اشتد الإرتباط بين علم السكان والتنمية في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما برزت مفاهيم أساسية في العالم تربط حجم السكان وتطور المجتمعات.

فالتنمية تعتبر أن الإنسان هو غايتها ووسيلتها. والتخطيط للتعليم والصحة والإسكان يتطلب المعرفة بأحوال السكان وأعدادهم واتجاه نموهم. والأمر نفسه ينطبق على مسائل سكانية أخرى مثل البحث في مواضيع الهجرة، وتنقل الأيدي العاملة، ودراسة تحركات السكان بين الريف والمدينة، وكذلك بين المدن والأقطار والدول. ذلك أن الظواهر الديمغرافية تتشابك معها سياسات تنموية تسعى جاهدة للتوفيق بين السكان وتنمية المجتمع. وفي قمة ذلك الترابط مسألة السياسة السكانية، وما تشمله من محاولات لتنظيم النسل أو تحديد الحجم الأمثل للسكان، وتشجيع الزواج أو الحد منه، والربط كل

تلك الظواهر الديمغرافية ومسائل التخطيط والتقدم الاقتصادي والإجتماعي (شوقي عطية، 2017، صفحة 23).

رابعا: علاقة علم السكان بعلم الاقتصاد:

من المسلم به أن للإقتصاد تأثيرا مباشرا على دينامية السكان. فالأوضاع الاقتصادية تؤثر على حجم السكان وحركتهم. حتى أن العديد من النظريات السكانية انطلقت في الأصل من هموم اقتصادية، حاولت التوفيق بين الحجم الأمثل للسكان والحاجات الأساسية لهم، أو تأمين الرفاهية والرخاء لهم. وتتشابك العلاقة بوضوح بين العلمين، فلمعرفة الحجم الأمثل للسكان، ينبغي على عالم السكان أن يستعين بالمعلومات الاقتصادية عن حجم وقوة الاقتصاد. وفي الوقت نفسه يستعين عالم افقتصاد بالمعلومات الديمغرافية الحالية والمستقبلية ليحدد على أساسها الإتجاه المستقبلي لإقتصاد البلد. كما يدرس الاقتصاد الإنتاج كنشاط مادي للبشر، بينما تدرس الديمغرافيا معدل الولادات لمعرفة تأثيره على حجم السكان، بينما يهتم الاقتصاد بمعدل الولادات لكونه مؤثرا في سوق العمل والإستهلاك والأسعار وحركة العرض والطلب (شوقي عطية، 2017، الصفحات 20-21).

للظواهر الديمغرافية أبعاد اقتصادية من حيث عدد ومعدلات الولادات والوفيات في أي منطقة سكانية، لهذا جلبت هذه الظاهرتين بال المفكرين والفلاسفة منذ القدم، وفي العصور الوسطى والمعاصرة جلبت إليها أنظار الاقتصاديين.

فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد البشرية والمادية وحاجة الإنسان ومدى كفايتها، ويعتبر مالتوس من أسبق الباحثين الذين ربطوا بين السكان والاقتصاد من وجهة نظر رياضية قادته إلى اعتبار الفقر والبؤس من نتائج عدم التوازن بين سرعة نمو السكان ونمو الموارد الغذائية. كما أن التخطيط الاقتصادي يعتمد أساسا على الدراسات السكانية والوقائع الديمغرافية التي تقدمها الديمغرافيا في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية. والتي تعتمد أساسا في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 21-22).

خامسا: علاقة علم السكان بعلم الاجتماع:

تهتم الديمغرافيا، كعلم، بالمسائل المرتبطة بالسكان. فتدرس حجمهم والتغيرات التي تطرأ عليهم بالإضافة إلى حركتهم. وتتشارك الديمغرافيا مع علم الاجتماع في عدد من الإهتمامات. فالسكان هم الجماعات التي يهتم علم الاجتماع في عدد من الإهتمامات. فالسكان هم الجماعات التي يهتم علم

الاجتماع بدراستهم. حجم السكان، وإن كان في صلب اهتمام الديمغرافيا، شديد التأثير على المجتمع وعلى العلاقات الاجتماعية فيه، يعتبر البعض أن الديمغرافيا هي الدراسة الكمية للمجتمع، في حين أن علم الاجتماع هو الدراسة النوعية له. إلا أن هذه المقولة غير صحيحة لأن علم الاجتماع يستعين بالأبحاث الكمية كجزء من الأدوات التي يعتمد عليها، للإجابة عن الفرضيات التي انطلق منها.

ويمكن الإشارة إلى عدد الإختلافات بين العلمين، فعلم الاجتماع يدرس الزواج والهجرة والعائلة لكونها جزءا من مؤسسات اجتماعية، وبالتالي يهتم بدراسة تأثيرها على المجتمع. أما الديمغرافيا فإنها تدرس هذه المسائل ضمن تأثيرها على حجم السكان وبنيتهم. هكذا، فإن علم الاجتماع يدرس العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في بنية السكان (شوقي عطية، 2017، الصفحات 18-19).

تظهر العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السكان من خلال الموضوعات التي يبحثها العلمين، فمن المواضيع التي يهتم بها علم السكان الخصوبة وتنظيم النسل، والوفيات، والمرأة والزواج والطلاق...إلخ وهي موضوعات يتناولها علم الاجتماع كذلك.

ومن ناحية أخرى، فتوجد احصائيات وأرقام سكانية ذات طابع اجتماعي والتي تتعلق بالزيادة السكانية، الكثاف السكانية، والحالة الثقافية والتعليمية لأفراد المجتمع... كل هذه الأرقام تتصل بالناحية الاجتماعية للسكان وهي ذات فائدة عظيمة بالنسبة للبحوث السكانية والاجتماعية، فمثلا الباحث في الديمغرافيا يدرس الهجرة من حيث معدلاتها حسب السن، النوع، وحجمها وتياراتها وأنماطها وأثرها على التركيب السكاني في كل من البلد المهاجر منه والمهاجر إليه، وكذلك اثرها على قوة العمل وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية معا، في حين يتطرق الباحث في علم الاجتماع في تحليله لظاهرة الهجرة بالإضافة إلى العوامل السكانية السابقة إلى دراسة مدى تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة والتعرف على الدوافع الاجتماعية لها وارتباطاتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 20-21).

سادسا: <u>علاقة علم السكان بعلم السياسة</u>:

برزت التعدادات السكانية في الأصل، ومنذ القدم، كهم سياسي-عسكري وإداري -تنظيمي. فالحاكم، إن كان ملكا أو واليا، اهتم بمعرفة عدد السكان ليبني على أساسه طموحاته العسكرية والتوسعية. فالعدد المرتفع من السكان يعني جيشا قويا. وفي الوقت نفسه، العدد المرتفع من السكان يعني ضرائب أعلى لتمويل الدولة. وقد ظهر أن العديد من المؤرخين استخدموا عدد الجيوش ليستنتجوا عدد السكان (شوقي عطية، 2017، صفحة 22).

لقد اعتمد رجال السياسة على الرقم الإحصائي لمعالجة المسائل السكانية وإدارة شؤون البلاد، غير أن الارتباط التاريخي بين المجالين تضاعف في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما برزت مفاهيم أساسية في العلوم السياسية وعلم السكان ومن تلك المفاهيم نجد مفهوم التنمية، التخطيط، تطور المجتمعات...إلخ.

فمثلا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع تبدأ من السكان وتنتهي عندهم، لذلك حرصت الدول على إجراء التعدادات السكانية على فترات دورية تحمل بيانات مفصلة عن كل فرد من أفرادها في المجال الديمغرافي الاقتصادي الثقافي ... لتستفيد من نتائجه في مجال التخطيط الصحي، التعليمي، ولتوفير مناصب الشغل، وفتح الطرقات...

كما يبرز الارتباط الوثيق بين علم السكان وعلم السياسة في مجال التحكم في النمو الديمغرافي، فكل دولة تعمل على وضع سياسات سكانية خاصة بها (جويدة عميرة، 2014، صفحة 22).

سابعا: علاقة علم السكان بعلم التاريخ:

لا يمكننا أن نفهم تطور النمو السكاني وتغيراته والعوامل المؤثرة فيه إلا بالرجوع إلى التاريخ الذي يعرض لنا أحوال السكان في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية والعوامل التي تلازم تحركاتهم. فإذا كان التاريخ هو متابعة للتغيرات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية الماضية فإن السكان هم العنصر الأساسي في ذلك الماضي.

فكل باحث في الديمغرافيا لدراسته أي موضوع مثلا التحول الديمغرافي فعليه أن يلجأ ويستعين بالحقائق التاريخية ولابد من أن يرجع إلى الماضي لتعقب الظاهرة محل الدراسة لمعرفة أسباب وجودها في كل مرحلة.

فلا ريب ان الدراسات السكانية التي قام بها علماء السكان والديمغرافيا منذ أن ظهر العلم حتى الآن إنما تكون جزءا هاما ليس من تاريخ العلم والمعرفة الإنسانية فحسب ولكن من تاريخ المجتمعات البشرية أيضا وبذلك فإنها تكون عنصرا أساسيا من ثقافة المؤرخ ومن أدواته التاريخية (جويدة عميرة، 2014، صفحة 23).

ثامنا: علاقة علم السكان بعلم البيولوجيا والطب:

فهناك صلة قوية بين علم السكان والبيولوجيا، إذ يلجأ الأول إلى الثاني مثلا في معرفة الحمل وفترة الخصوبة ونسبتها عند كل سن أو عدد المواليد لكلا الجنسين واحتمال بقائهم على قيد الحياة، وعدد

الوفيات وأسـبابها الإحصـائية وموانع الحمل وأنواعها وأثارها الجانبية. وبهذا يؤثر علم الديمغرافيا في العلوم البيولوجية والطبية من ناحية أنه يوجهها نحو الاهتمام ببعض الجوانب العلمية المتصـلة بالسكان مثل التعقيم أو منع الحمل في الدول المزدحمة بالسكان أو الاهتمام بالحوامل في الدول قليلة العدد (جويدة عميرة، 2014، صفحة 24).

يتضح مما سبق، أن علم السكان من العلوم المتكاملة حيث يدرس الظواهر الديمغرافية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصـادية، والسـياسـية، والجغرافية والطبية... وهذا يدل على الارتباط القوي بـالعلوم الأخرى وتكوين علاقـة تبـادل لخلق التكامل بينهم، وهـذا مـا يجعلـه علمـا حيويـا وديناميكيـا يساعد على التخطيط السليم ووضع سياسات تنموية للمجتمع.

المحاضرة 3: أنماط الديمغرافيا

نقصد بأنماط الديمغرافيا التوجهات والتغيرات السكانية التي تحدث داخل المجتمعات البشرية نتيجة للعوامل الديمغرافية الأساسية، مثل معدلات الخصوبة، الوفيات، الهجرة. تعكس هذه الأنماط كيفية تطور حجم السكان، تركيبهم العمري والنوعي، توزيعهم الجغرافي، وحركيتهم عبر الزمن، وتؤثر بشكل مباشر على البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمجتمعات. وتتمثل أهم الأنماط فيمايلي:

أولا-<u>أنماط التوزيع السكاني</u>:

توزيع السكان هو أحد فروع علم الديمغرافيا الذي يدرس طريقة التوزيع الجغرافي للسكان ضمن حدود المكان المتوافر لديهم بغرض الإستيطان والإستثمار. وعندما يستخدمون هذه الأرض للزراعة والتعدين والصناعة والتجارة والسكن، فإنهم يحدثون انماطا من التوزيع الجغرافي للسكان، تعكس نوع التكيف الذي حققوه مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء.

فإذا أرادت جماعة ما أن تحافظ على حياتها، فلابد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام، واللباس، والمأوى المناسب لحجمها، وبيئتها الجغرافية، ومناخها وغير ذلك من الظروف. ومن الواضح أن الجماعة لا تستطيع البقاء في البيئة الطبيعية دون حياة اجتماعية، وذلك ان الأفراد الذين يعيشون سوية يجب أن يخلقوا قدرا من التنسيق والتكامل بين أفعالهم، إذا أرادوا تجنب الخلل وخراب العمران (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 121).

فهناك تباين في توزيع سكان العالم من قارة لأخرى وبل في القارة الواحدة، حيث تتميز بعض المناطق بتركيز سكاني شديد والبعض الآخر بندرة سكانية واضحة، وكقاعدة عامة فإن توزيع السكان على سطح الأرض يعد توزيعا غير متجانس في التوزيع العددي المطلق أو في نسبته أو في كثافته (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 26).

يمكن توزيع السكان في العالم وفقا لوحدات أو أسس مختلفة، فقد تستخدم القارات كوحدات توزيعية، وقد تستخدم أقاليم العالم السكانية الكبرى، وهو أقرب التوزيعات إلى الجغرافية، كما يمكن تقسيم سكان العالم إلى سكان المدن أو الحضر وسكان الريف، إلى جانب البدو والرحل.

*<u>العوامل المؤثرة في توزيع السكان</u>:

ثمة عوامل عديدة تؤثر في توزيع سكان العالم حاليا، إلى جانب عوامل أخرى أثرت في توزيعهم في الماضي. ومن هذه العوامل ما هو طبيعي مثل السطح والمناخ وموراد المياه والتربة، ومنها ما هو بشري يأخذ أبعاد اجتماعية أواقتصادية أو سياسية أو تاريخية، وتتمثل أهمها فيما يلي (أحمد علي اسماعيل، 1997، الصفحات 208-221):

1-**السطح**: قد يكون المظهر التضاريسي الواحد عامل جذب في بعض الأقاليم، على حين يكون عامل طرد سكاني في إقليم أخرى، وبصفة عامة فإنه يوجد ارتباط بين السهول وتركز السكان، وخاصة إذا تلك السهول تجمع خصائص اقتصادية، مثل أودية الأنهار التي تمثل اقدم مناطق اجتذاب السكان في العالم ، والتي نشأت فيها حضارات العالم القديم التي مارس فيها الإنسان حرفة الزراعة واستئناس الحيوان لأول مرة، ولكن ليست كل أودية الأنهار متساوية في أهميتها كمناطق جذب سكاني، فالأودية الأولى شهدت حضارات قديمة في الماضي ولاتزال على خريطة السكان في العالم مناطق تركز سكاني واضح، بينما أودية الأنهار الثانية مليئة بالمستنقعات والبعوض وهي أقل اجتذابا للسكان من الهضاب المجاورة لها. وكذلك المرتفعات والجبال العالية تتناسب فيها الكثافة تناسبا عكسيا مع الارتفاع.

وفي الأقاليم المدارية والحارة قد تكون المرتفعات أعلى كثافة من المنخفضات.

وفي بعض الأحيان تمثل الجبال مأوى للجماعات المغلوبة على أمرها بتأثير ضغط جماعات أخرى، ومن أمثلة ذلك كثيرا من أجزاء جبال الأوراس في الجزائر-مرتفعات القبائل- يرجع سكانها إلى زحف المستعمر الفرنسي على السهول الساحلية مما اضطر المواطنين إلى الإحتماء بالمرتفعات.

2-**المناخ**: يلعب عنصرا واحد من العناصر المناخية دورين متناقضين وإذا أخذنا عنصر المطر، نجد أن خريطة لتوزيع الأمطار في العالم تقترب في ملامحها العامة كثيرا من خريطة كثافة السكان، وفي بعض الأحيان يكون التطابق بين الخريطتين كبيرا جدا كما هو الحال بالنسبة لخريطة متوسط الأمطار السنوي إذا قورنت بخريطة كثافة السكان في شبه القارة الهندية فحيث ترتفع متوسطات الأمطار وترتفع كثافة السكان والعكس صحيح.

وإذا اقترن الجفاف بالحرارة المرتفعة كما هو الحال في الصحاري المداري فقد نجد مناطق شاسعة المساحة شبه خالية من السكان، لأن الجفاف يعني ندرة موارد المياه وفقر الغطاء النباتي وهي أمور ضرورية لحياة الإنسان والحيوان أو قيام الزراعة.

3-**التربة**: هي عنصر مهم في الزراعة، ومن ثم يرتبط بها توزيع السكان بدرجة كبيرة ويوجد ارتباط قوي بين التربات الخصبة والكثافة السكانية المرتفعة ومعظم مناطق التربات الخصبة في العالم مستغلة زراعيا. ولهذا فإن خريطة الأراض الزراعية في العالمتقرب في ملامحها كثيرا من خريطة أقليم الكثافة المرتفعة في العالم خريطة كثافة السكان.

4-**العوامل الاقتصادية**: وهي تتمثل في أن السكان يتركزون حيث الفرص، كالهجرة من الريف إلى المدن تدفعها العوامل الاقتصادية والحافز الفردي ومناطق التعدين عامة تجتذب أعدادا كبيرة من السكان.

ثانيا-<u>أنماط الهجرات السكانية</u>:

تعد الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية، لأنها تؤثر على خصائصهم الديمغرافية والإقتصادية، حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلا نتاجا هاما من نتائج الهجرة من الإقليم أو إليه، ولما كان صافي الهجرة يعني انتقال السكان من مكان لآخر فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة وما يترتب عليه من نتائج إيجابية كتوفر الأيدي العاملة وزيادة فرص الحصول على المدرب منها، أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشكلات السكانية والإسكانية في المناطق المهاجر إليها.

الهجرة ظاهرة جغرافية تميز بها السكان على مر العصور، فدارس جغرافية السكان يهتم بالحركة الجغرافية للبشر، وتعكس معظم الحركات السكانية رغبة الفرد في مغادرة منطقة ما تصعب معيشته بها إلى منطقة أخرى يعتقد في إمكان العيش بها بصورة أفضل وأحسن، وليس ذلك في الهجرات الدولية فقط بل في الهجرات المحلية كذلك، مثل انتقال الأيدي العاملة من مكان لآخر والإنتقال سكان الريف للعيش في المدن وانتقال السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاما.

ومن الدوافع للهجرة قد تكون واحدة في الغالب والعامل المشترك الأعظم بينها هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم للإنتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملائمة. وتشترك معظم الهجرات في ذلك الإنتقال الموسمي للعمال الزراعيين مثلا إلى موجات الهجرة الضخمة لتعمير مناطق حديثة العهد بالإستيطان -مثل الخروج الأوربي العظيم نحو العالم الجديد (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، الصفحات 141-142).

فللهجرة نتائج واضحة في حجم وتوزيع وتركيب السكان في منطقتي الأصل والوصول، يمكن أن تتحدد أهمها كالآتي (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، الصفحات 189-206):

1-تغير حجم السكان:

يعد تغير حجم السكان من أبرز نتائج الهجرة، وتتحدد ملامح هذا التغير في اتجاهين عكسيين أحدهما يتمثل في زيادة عدد السكان في المناطق المستقبلة سواء كانت مدنا أو مناطق زراعية حديثة العهد بالإستيطان- والآخر يتمثل في تناقص عدد السكان في المناطق المرسلة (مناطق الأصل) خاصة الريف الذي يتعرض بإستمرار لتناقص سكاني بسبب الهجرة المغادرة.

2-تغير التركيب العمري والنوعي:

تتميز الهجرة ببعض الخصائص الديمغرافية سواء في التركيب العمري أو النوعي أو الاقتصادي للمهاجرين، ومن أبرز الخصائص ظاهرة الإنتقال الهجري، أي اختيار المهاجرين ونوعيتهم، وانعكاس ذلك على خصائص السكان في مكان الأصل والوصول، ويعني ذلك ببساطة أن المهاجرين ليسوا عينة عشوائية من السكان في مكان الأصل لأن الأشخاص الذين يستجيبون إلى مجموعة من العوامل الإيجابية والسلبية في كلا المكانين لديهم قدرات مختلفة للتغلب على العوائق الوسيطة، ولذا من أبرز سمات الهجرة -هي الشباب- والذكور على وجه الخصوص، وتؤدي حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية إلى التغير في التركيب السكاني في المجتمع المهاجر منه والمجتمع المهاجر إليه ويبدو ذلك بمقارنة الأهرام العمرية النوعية للسكان في كلا المجتمعين.

3-مشكلات الإختلاط السكاني في المهجر:

من أبرز النتائج المترتبة على الهجرة اختلاط العناصر السكانية في المهجر مع ما يترتب على ذلك الإختلاط من مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو السكان الأصليين، ولا تخلو خريطة العالم السكانية من مثل هذه المشكلات التي تبرز بوضوح في المهاجر الكبرى مثل أمريكا الشمالية والجنوبية وجنوب افريقيا واستراليا.

4-النتائج الاقتصادية للهجرة:

وتتمثل النتائج الاقتصادية للهجرة في عدة وجوه أبرزها انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة إلى البلد المهاجر إليه، وذلك لأن المهاجرين يدخلون أموالا إلى المهجر عند انتقالهم إليه، كذلك فإن المهاجر لا ينقطع عن وطنه الأصلي، وتقدر الإحصاءات في الولايات المتحدة أنه عند قيام الحرب

العالمية الأولى كان المهاجر الإيطالي يرسل إلى أسرته بإيطاليا أربعة أمثال ما يرسله المهاجر الإنجليزي لأسرته بإنجلترا، وذلك لفقر دول جنوب أروربا، ولذا فقد كان دخل إيطاليا من أموال المهاجرين الإيطاليين في الخارج يوازي نصف دخلها من السياحة. وبالمثل فقد كانت الأموال التي يرسلها المهاجرون الجزائريون العاملون في فرنسا كبيرة، ويقدر أنها بلغت في سنة 1955 ما يعادل دخل الإنتاج الزراعي للجزائر في تلك السنة.

بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال من المهجر إلى الموطن الأصلي للمهاجرين فإن الهجرة تكلف مناطق الإستقبال وتزيد من أعبائها الإقتصادية، بالإضافة إلى ما تتحمله الدولة المستقبلة من أجور الإنتقال (كأستراليا مثلا تتولى نقل المهاجرين إليها على نفقتها)، فإن هناك أعباء أخرى تتمثل في تجهيز المساكن والأراضي والخدمات المتعددة للمهاجرين الجدد.

ثالثا-<u>أنماط التركيب السكاني :</u>

يعد التركيب السكاني مظهرا هاما من المظاهر الديمغرافية لأنه نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتتأثر به، ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي، والحالة المدنية وحجم وتكوين الأسر، والتركيب الإقتصادي والتركيب العرقي واللغوي والديني، ومن الواضح أن بعض هذه الخصائص بيولوجي مثل النوع والسن والسلالة وبعضها الآخر مكتسب مثل الحالة المدنية واللغة والدين والمهنة.

وتفيدنا بيانات التركيب السكاني في نواح ديمغرافية أخرى حيث تصف المتغيرات الديمغرافية مثل العمر والنوع والحالة المدنية وغيرها. وتبك المتغيرات تعد أساسا لتحليل العمليات الديمغرافية الكبرى مثل الخصوبة (المواليد) والوفيات والهجرة والنمو، كذلك فإنه في حالة عدم توفر بيانات دقيقة عن العمليات الحيوية فإن بينات التركيب -خاصة العمري والنوعي- تهيء وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفاة ومدى تأثيرها عاى حركة السكان في المستقبل. ونقسم أنماط التركيب السكاني إلى ثلاثة أنماط رئيسية كما يلي (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، الصفحات 211-218):

1-التركيب العمري والنوعي:

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، لأنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا وإناثا وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده، كذلك فإن التركيب العمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد

ووفيات وهجرة والتي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلا كليا عن الآخر، بل يؤدي أي تغير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين، ولذلك فإن دراسة التركيب العمري يساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهها، وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والتعليمي وغير ذلك.

أ-**التركيب العمري**: تعد بيانات السن المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري، غير أن هذه البيانات لا تمثل الحقيقة الكاملة وذلك راجع للخطأ في ذكر الأعمار بدقة عند إجراء التعداد وهذا الخطأ بدوره ناتج عن بعض العوامل أهمها:

-جاذبية بعض الأرقام في ذكر الأعمار مثل الأرقام الزوجية أو المنتهية بالصفر أو بالخمسة في الغالب، وكذلك محاولة التقريب في الأعمار يؤدي ذلك إلى ما يعرف بالتراكم في فئة عمرية معينة أو تضخمها تضخما أكثر من الواقع بالمقارنة مع الفئات السابقة لها أو اللاحقة عليها.

-أن هناك سبب نفسي يكاد يكون عالميا وهو أن كثيرا من الإناث الشابات يملن إلى الإدلاء بأعمار تقل عن الحقيقة ولذلك فإن أعدادهن قد تكون أقل من الواقع في بعض فئات العمر الوسطى.

-هناك ميل عام إلى عدم ذكر الأطفال الرضع في التعدادات، هذا ما يؤدي إلى نقص واضح في فئة السن أقل من سنة أو أقل من خمس سنوات، وذلك إذا ما قورن عدد المواليد خلال سنة بالذين سجلهم التعداد في فئة السن أقل من سنة -مع أخذ في الإعتبار عامل الوفاة بالنسبة لهم واعتباره العامل الرئيسي الذي يؤثر في عددهم.

ب-**التركيب النوعي**:له أهمية في دراسة السكان وذلك لما لهذا التركيب من نتائج على دراسة العمالة والهجرة. ولا تخضع بيانات النوع كما تخضع له بيانات السن من أخطاء عند ذكرها، فالخطأ محتمل الوقوع عند ذكر العمر. ويمكن حساب نسبة النوع أو ما تسمى أحيانا بنسبة الذكورة -على أساس قسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب النتائج في مائة. وبمعنى آخر فهي عدد الذكور لكل مائة من الإناث أو قد تحسب على أساس النسبة المئوية لجملة عدد الذكور (الإناث) من إجمالي عدد السكان.

وتتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادة ونقصانا ببعض العوامل أهمها:

-الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور والإناث.

-تباين معدل الوفيات لكلا النوعين في الأعمار المختلفة.

-الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث.

-الحروب التي تؤدي على زيادة كبيرة في وفيات الذكور.

2-**التركيب الاقتصادي**:

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان من خلال تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطه بظروف البيئة الجغرافية، وكذلك الوقوف على نسبة العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات البطالة وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة، كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية واسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 235).

أ-**أنماط التركيب الاقتصادي**: تعد أنماط التركيب الاقتصادي مكملة في دراستها لتحليل حجم القوة العاملة واختلافاتها العمرية النوعية، ويقصد بأنماط التركيب الاقتصادي للقوة العاملة تقسيمها إلى فئاتها الرئيسية وهي النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، الصفحات 240-244)

ب-**تصنيف النشاط الاقتصادي**: يعني المجال الذي يعمل فيه الفرد أو هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع، ويبين توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع، وقد حددت الأمم المتحدة (مكتب العمل الدولي) أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص يسمى "التقسيم الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي أو التصنيف الصناعي" واتبعته معظم دول العالم من بينها مصر في تعداد السكان.

ويبين هذا التصنيف عشرة مجموعات كبرى للنشاط بها، فيها مجموعة "ليس لهم نشاط" أما المجموعات التسع الرئيسية:

0-الزراعة والغابات وصيد البر والبحر.

1-المناجم والمحاجر (النشاط الإستخراجي).

2-الصناعات التحويلية.

3-التشييد والبناء.

4-الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحية.

5-التجارة والبنوك والتأمين.

6-النقل والمواصلات والتخزين.

7-الخدمات.

8-أنشطة غير واضحة.

3-**التركيب المهني**: في محاولة لتحليل مكونات التركيب الاقتصادي فإنه يمكن تصنيف الفروع المختلفة المكون له فيما يعرف بالتصنيف الاجتماعي المهني والذي يهتم فقط بالحرفة -أي نوع العمل الذي يمارسه الفرد- وقد تتوزع الواحدة في أكثر من نشاط اقتصادي، ويتحدد التركيب المهني في عشر مجموعات هو الآخر على النحو التالي:

1-أصحاب المهن الفنية والعلمية.

2-المديرون.

3-المشتغلون بالأعمال الكتابية.

4-المشتغلون بأعمال البيع.

5-المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد وقطع الأشجار.

6-المشتغلون بالمناجم والمحاجر.

7-المشتغلون بالنقل والمواصلات.

8-أصحاب الحرف والصناع والعمال والفعلة ومن إليهم.

9-المشتغلون بالخدمات الرياضية والترفيهية وغيرها.

10-عمال غير مصنفين في حرف أخرى.

4-الحالة العملية: ويقصد بها حالة الفرد في العمل الذي يمارسه وهل هو صاحبه أو يعمل بأجر نقدي أو متعطل عن العمل وغير ذلك وتنقسم الحالة العملية للأفراد إلى سبع فئات رئيسية هي:

1-صاحب عمل ويديره.

2-يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا.

3-يعمل بأجر نقدي.

4-يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدي.

5-يعمل لدى الغير بدون أجر نقدي.

6-متعطل (قادر على العمل ويبحث عنه).

7-غير قادر على العمل.

يتضح من هذه المحاضرة طرق توزيع السكان وتنوع خصائصهم داخل المجتمع، ومن الجوانب الأساسية التي ركزنا عليها : نمط التوزيع السكاني والذي يرجع لعدة عوامل منها ما هو طبيعي مثل السطح والمناخ وموراد المياه والتربة، ومنها ما هو بشري يأخذ أبعاد اجتماعية أواقتصادية أو سياسية أو تاريخية، (وهذا ما يجعل الافراد يتمركزون في المدن والارياف، في الشمال دون الجنوب...) والنمط التركيب العمري والنوعي (المجتمعات الفتية والهرمية) ونمط التركيب الاقتصادي(المهن وتصنيف النشاط..). وهذه الأنماط تبرز لنا التفاوتات والاختلافات في توزيع السكان داخل المجتمع، وتظهر العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية هي التي تسهم في تشكيل التركيبة السكانية، وبالتالي عند إعداد الأبحاث الديمغرافية لفهم هذه الأنماط نتمكن من فهم حاجات السكان وإعداد خطط سياسية واقتصادية بشكل فعال.

المحاضرة 4: مصادر البيانات الثابتة

يتم الحصول على معظم المعطيات السكانية من خلال عملية الإتصال المباشر بالسكان، لتقديم المعلومات الخاصة بهم في ظل ظروف معينة. وتنطوي المصادر المباشرة للمعطيات السكانية على مصادر تتصل بحالة السكان تشمل التعداد، المسح بالعينة، والإستقصاءات الميدانية.

وتعرف مصادر البيانات الثابة بأنها:" تدرس توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وتمثلها في التعدادات والمسح بالعينة" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 26)، وتمثل صورة السكان في تاريخ محدد بما في ذلك العدد والتوزيع الجغرافي او التركيب.

فالبيانات الثابتة معلومات مثل: عدد السكان، والأعمار، ومكان الولادة، والجنس أي أعداد الذكور والإناث. ويشبه هذا النوع من البيانات **بالصورة الفوتوغرافية** (أحمد علي اسماعيل، 1997، الصفحات 17-18).

أولا-التعداد:

للتعداد العام، كطريقة في توفير المعطيات السكانية، تاريخ طويل. فالبعض يرد عملية حصر السكان أو عددهم إلى العام 3800 قبل الميلاد، حيث عرف البابليون أهمية التعداد. وفي عام 3000 قبل الميلاد. عرف الصينيون ضرورة التعداد. وكان الغرض من التعداد معرفة القادرين على دفع الضرائب، وتحديد إمكانية توفير الجيوش للدولة. لكن طريقة العد كانت غير دقيقة، وغامضة.

ويحدد البعض عام 1666 كتاريخ أول تعداد في العالم كان بمقاطعة الكيبك الكندية. ثم أجري تعداد في الولايات المتحدة عام 1790، يليه في إنجلترا عام 1801، ثم الهند عام 1881، وفي مصر كان عام 1882 (شوقي عطية، 2017، صفحة 27).

تعد التعدادات السكانية المصدر الرئيسي في جميع دول العالم لدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة محددة، بالرغم من أن نظام التعداد قد عرف في الأزمنة القديمة كما كان الحال في مصر الفرعونية والدولة الرومانية، إلا أن أقدم تعداد كان في العصر الحديث في اسكندیناوه وبعض الولايات الإيطالية والألمانية خلال القرن الثامن عشر، كما أخذ أول تعداد في ايسلندا سنة 1703، والسويد سنة 1749 وسكسونيا وهانوفا سنة 1744 والنرويج سنة 1760 والدانمارك سنة 1769 واسبانيا سنة 1787، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أخذ أول تعداد سنة 1790 ، وفي سنة 1801 أخذت بريطانيا وفرنسا أول تعداداتها وقد تبع ذلك خلال القرن التاسع عشر كل الدول الأوربية

في فترات زمنية دورية محددة، وفي مصـــر أخذ أول تعداد شـــامل في ســـنة 1882. وفي خلال القرن العشـرين وخاصـة منذ الحرب العالمية الأولى ازداد عدد الدول التي أخذت بنظام التعداد السـكاني حتى أصبح يغطي معظم دول العالم في الوقت الحاضر (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، الصفحات 26-27).

1-تعريف التعداد:

يعرف التعداد العام للســكان، بأنه:"العملية الشــاملة لجمع وتجهيز ونشــر البيانات الديمغرافية والإقتصـــادية والإجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في دولة ما، أو في جزء محدد منه، في لحظة زمنية معينة" (شوقي عطية، 2017، صفحة 28).

وبهذا يعرف تعداد الســكان بأنه" العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشــر البيانات الديمغرافية والاقتصـــادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم وفي زمن معين" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 27).

وهذا يوضح أن التعداد السكاني هو" العملية الإحصائية الشاملة لجمع بيانات عن السكان وترتيبها ونشــرها، على أن يتم التعداد في وقت محدد بالنســبة لكل الأفراد الذين يتواجدون في رقعة جغرافية محددة".

وتجرى التعدادات بواســطة الحكومات. ولابد أن تجرى في وقت واحد في كل أجزاء الرقعة الجغرافية للدولة التي يجرى فيها التعداد. ولكن ذلك لا يكون ســهلا إلا في الدول محدودة المســاحة، ولكن بعض الدول الواســعة قد تســتغرق فيها عملية التعداد وقتا أطول ففي الولايات المتحدة يســتغرق التعداد مابين ثلاثة إلى أربعة أســابيع، بل أن بعض الأقطار التي قد تكون دون الولايات المتحدة مســاحة قد يستغرق فيها التعداد عدة أشهر وربما تزيد عن عام مثل نيجيريا ومع ذلك فإنه يوضع عادة يوم محدد كتاريخ للتعداد.

والمفروض أن تفصــل بين التعدادات فوارق زمنية محددة أي أن تجرى التعدادات دوريا بفواصــل زمنية ثابتة ومنتظمة، وبعض الدول تجرى تعداداتها كل خمس ســنوات مثل **فرنســا أو اليابان أو الدانمارك** وبعضــها تجرى تعداداتها كل عشــر ســنوات **مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والمكسـيك ومصـر**. وتوجد دول لا تفصـل بين تعداداتها فواصـل ثابتة **مثل روسـيا والبرازيل وفنزويلا** (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 22).

2- **أهمية التعداد وفائدته** في:

- تعين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع،

- التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية،

- توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان التي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم والعمل والمواطنين سواء في التخطيط والسياسة، أو التنفيذ، أو في مواجهة وحل المشاكل اليومية والملحة (شوقي عطية، 2017، صفحة 29).

وقد تعددت أوجه استخدام التعدادات السكانية، ذلك لأن التعداد السكان هو المصدر الأول للبيانات الأساسية اللازمة عن السكان للأغراض الإدارية ولكثير من نواحي البحث والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك فإن فائدة التعداد تظهر فيما يقدمه من بيانات للبحوث المختلفة التي تدرس تركيب السكان وتوزيعهم ونموهم في الحاضر والمستقبل والأنماط المتغيرة للمجتمعات الحضرية والريفية ونمو مناطق الحضر وتوزيع السكان جغرافيا حسب خصائصهم المتعددة مثل المهنة والتعليم والتركيب واختلاف مستويات الخصوبة والوفاة للفئات العمرية المختلفة (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 30).

3-أهداف التعداد:

هناك أهداف وأغراض كثيرة جدا تبرر، بل تحتم إجراء التعداد السكاني، يمكن إيجازها فيما يلي (رشود بن محمد الخريف، 2008، الصفحات 39-40):

-تلبية احتياجات الدولة من البيانات الإحصائية الأساسية، مثل عدد السكان، وخصائصهم، وتوزيعهم الجغرافي، وذلك لأغراض التخطيط الشامل، سواء على مستوى الدولة أو على مستويات محلية مختلفة، أو للأغراض الإدارية المختلفة.

- يوفر البيانات اللازمة لتقويم إنجازات الخطط التنموية السابقة من جهة، وصياغة السياسات الحكومية في مجالات مختلفة، كتوزيع الإنفاق الحكومي والمشروعات التنموي بعدالة بين المناطق الجغرافية أو الفئات السكانية من جهة أخرى.

-توفير البيانات اللازمة لإجراء الدراسات السكانية والجغرافية والإقتصادية والإجتماعية المتخصصة- النظرية والتطبيقية- في المجالات المختلفة، كالزراعة والتعليم، والرعاية الصحية، وتوزيع الخدمات المختلفة، بالإضافة إلى الإعتماد على بيانات التعداد في حساب المعدلات الحيوية بجميع أنواعها.

-إيجاد إطار لتصميم العينات والمسوحات السكانية والإجتماعية، والإقتصادية، التي تقوم بإجرائها الجهات الحكومية أو الباحثون في الجهات الأخرى في المجالات المتعددة، كمسوحات ميزانية الأسرة، أو درسات الهجرة والخصوبة والوفيات، أو حتى الدراسات الإقتاصدية والإجتماعية الأخرى.

-توفير المعلومات اللازمة عن حجم الفئات السكانية أو أعداد سكان المناطق المختلفة، لتحديد حجم التمثيل السياسي في المجالس والهيئات الحكومية على المستوى القومي أو المحلي، أو لتحديد المناطق الانتخابية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى.

4- **<u>خصائص التعداد الجديد</u>**:

-**الرقابة**: بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجريه الدولة بالتعاون مع أجهزتها المحلية.

-**الشمول**: بمعنى أن ما يغطيه التعداد يجب أن يشمل منطقة محددة مثل دولة بأكملها، على أن يشمل العد كل الأفراد داخل هذه الوحدة.

-**العد الفردي**: يجب أن تشمل عملية العد كل عضو في المجتمع داخل نطاق التعداد بدون حذف أو تكرار، وبشكل منفصل عن غيره.

-**التوقيت**: وذلك بأن يجري التعداد في لحظة زمنية محددة، كأن يكون في يوم محدد تختاره الدولة، وتكون حركة السكان خلاله أقل ما يمكن، حتى تعبر البيانات عن توزيع السكان بدقة.

-**الدورية**: تعني أن التعدادات يجب أن تجري على فترات منتظمة حتى يمكن مقارنة الماضي بالحاضر. وقد اعتمدت معظم الدول على النموذجين الخمسي أو العشري في التعداد. علما أن الأمم المتحدة توصي بالنموذج العشري من أجل تتبع أفضل للتغيرات السكانية (شوقي عطية، 2017، صفحة 30).

-**الرعاية الرسمية**: لا يمكن إجراء التعداد إلا بعد صدور قرار من الجهات الرسمية في الدولة، إلى جانب إقرار قانون خاص بالتعداد، كي يحظى برعاية الحكومة القانونية، والمالية، والإدارية (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 50).

وقد أوصت **منظمة الأمم المتحدة** أن البيانات التي يضمها التعداد ينبغي أن تشمل البيانات التالية (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 29):

-مجموع عدد السكان،

-النوع والسن والحالة المدنية،

-مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة،

-التركيب الأسري،

-اللغة الأصلية والحالة التعليمية والدينية،

-النشاط الاقتصادي،

-نمط العمران (حضر، ريف)، الخصوبة.

5- **أسلوب إجراء التعداد**:

يعتمد على واحدة من الطريقتين التاليتين:

أ-**طريقة التعداد الفعلي (و اقعي) de facto** : وتقوم على أساس جمع البيانات عن السكان في المكان الذي يوجدون به أثناء إجراء التعداد فعلا، بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد أو غرباء عنه. فالأفراد الوافدون إلى مكان التعداد منذ وقت قريب أو بعيد يدخلون في التعداد الفعلي للسكان. ومن الدول التي تطبق هذه الطريقة في تعداداتها كل من بريطانيا ومصر.

ب-**طريقة التعداد القانوني de jure(نظري)**: وتسجل فيها البيانات عن السكان حسب محل إقامتهم المعتاد بغض النظر عن المكان الذي يوجدون به في وقت إجراء التعداد (يعني حصر السكان بحسب مكان تواجدهم، أي أن أفراد الأسرة الغائبين أو المهاجرين في التعداد مع الأفراد الموجودين). وتأخذ الولايات المتحدة بهذه الطريقة، وثمة دول تتبع كلا من الطريقتين في تعداداتها مثل البرازيل.

ويرى الباحثين أن طريقة التعداد الفعلي أفضل وخاصة حين تتعدد أماكن الإقامة لبعض الأفراد أو في حالة الأفراد الذين لا يوجد لهم مأوى ثابت ولكنه يفقد قيمته في حالة أماكن الإقامة المؤقتة مثل المصايف والمنتجعات (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 25).

وتجدر الإشارة إلى أن التعدادات تعتمد الطريقة الفعلية والنظرية معا أثناء حصر وعد السكان، وذلك تقسيم استمارة التعداد إلى ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: يتضمن العد الفعلي.

القسم الثاني: يتضمن الأشخاص الغائبين تماما.

القسم الثالث: يتضمن الأشخاص الموجودين مؤقتا (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 49).

6-إجراءات التعداد السكاني:

-**التخطيط**: يشمل استصدار قرار رسمي حكومي لإجراء التعداد، وتقدير الموازنة اللازمة، وتحديد طبيعة وعدد أسئلة الإستمارة، والمنطقة الجغرافية التي سيشملها التعداد، والعينة، وتدريب فريق البحث الميداني، وتصميم النشرات التوعوية، والجداول الإحصائية، وتحديد وقت التعداد.

-**التنفيذ**: يشمل تصميم الإستمارة، وإجراء المقابلات، ومعالجة البيانات التي تم جمعها من السكان إحصائيا.

-**الإخراج**: إخراج نتائج التعداد على شكل تقرير منشور في جداول إحصائية بسيطة أو مركبة (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 50).

7-**صعوبات التعداد:**

لاشك أن التعداد الشامل والإحصاء الدقيق صعب للغاية، ومن شبه المستحيل إقامته، وإذا أقيم، فمن شبه المستحيل أيضا أن يعبر بصدق عن الأحوال السكانية للمجتمع، للأسباب التالية:

-التعداد عمل لا تقدر عليه إلا الحكومات، فهو بحاجة لمجهود وموارد ضخمة غير متاحة إلا عند السلطة المركزية. أضف إلى ذلك ما يحتاجه التعداد تنظيم إداري ومواكبة وتنسيق أمنيين.

-تمدنا المعطيات السكانية التي يوفرها التعداد بأوصاف توزيعية للتجمعات السكانية أكثر مما تمدنا بحقائق بنائية عن الجماعات والمواقف الاجتماعية، إذ يفتقر التعداد إلى إحصاءات تتعلق بالأسرة، أو مواقف الناس من مختلف قضايا بالمجتمع.

-يتوقف صدق وثبات معطيات التعداد على قدرة القائمين به في تحديد الأشخاص الذين يجب أن يحصل منهم على المعلومات اللازمة، كما يتوقف على قدرة الأشخاص على الإدلاء بالمعلومات الدقيقة والصادقة. فقد يدلون بإجابات متناقضة، أو غير صحيحة، في ما يتعلق ببعض البيانات، كبيانات العمر مثلا أو الدخل.

-يتأثر إدلاء المعلومات بثقافة المجتمع أو عاداته أو المستوى التعليمي للفرد، لذلك فإن الحقائق التي تجمع بواسطة التعداد لا تخلو من الغموض والإبهام (شوقي عطية، 2017، صفحة 34).

ثانيا: المسح بالعينة:

إذا كان التعداد السكاني يتطلب الشمول أي جمع البيانات عن كل فرد من السكان، فإن ذلك قد يكون مكلفا ومجهدا ويتطلب وقتا طويلا سواء في الإعداد أو النشر، كما أن ذلك قد يؤدي إلى اشتراك بعض الذين لا تتوفر لديهم خبرة مناسبة في عمليات الحصر والتعداد، ولذلك يرى البعض ضرورة وجود عمليات مسح تشمل نسبة من السكان تتراوح بين 10% إلى 25% على أن تكون هذه النسبة أو العينة ممثلة السكان جميعا وأن تكون الفرصة أمام كل فرد لتضمها العينة، ويؤدي ذلك إلى تقليل النفقات، والوقت وسرعة الحصول على البيانات المطلوبة (أحمد علي اسماعيل، 1997، الصفحات 27-28).

فأصبح استخدام المسح بالعينة من العوامل المكملة للتعدادات السكانية في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان، وتستخدم على المستويين القومي أو المحلي (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 30). ويتميز المسح بالعينة عن التعداد الشامل بأنه يوفر جزءا من الجهد والنفقات. كما أن البيانات التي تنتج عن الهينة تكون دقيقة. وكثير من الأخطاء التي قد تقع أثناء التعداد مثل حذف بعض الوحدات، أو عد البعض الآخر مرتين أو أكثر، يمكن الحكم عليها بعد إجراء التعداد، بأخذ عينة منها ودراستها، لمعرفة مدى دقة التعداد. أضف إلى ذلك، أن بعض الدول، مثل لبنان، قد استبدلت التعداد الشامل بالمسح بالعينة لأسباب خاصة بها (شوقي عطية، 2017، الصفحات 30-31).

إن دور طرق المسح بالعينة في جمع بيانات ديمغرافية أمر معروف. إن نوعية الإحصاء من هذا المصدر تعتمد كثيرا على تصميم العينة وتطبيقها العملي المناسب، وإن فائدة الإحصاء الحاصلين عليه يتعزز بواسطة معرفة درجة الثبات كما يعبر عنها في الإنحراف المعياري لتقديرات العينة (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 90).

من الأسباب التي تدعو الكثيرين إلى استخدام المسح بالعينة بدلا عن الحصر الشامل لمفردات الظاهرة المدروسة مايلي (رشود بن محمد الخريف، 2008، الصفحات 59-60):

-**السهولة**: يتسم المسح بالعينة مقارنة بالتعداد السكاني بسهولة التنفيذ لأنه لا يشمل كل المناطق الجغرافية وجميع الأفراد.

-**المرونة**: يمكن دراسة أية ظاهرة سكانية أو اجتماعية أو اقتصادية في أي وقت بخلاف التعداد الذي يجري في الغالب كل عشر سنوات ويتطلب ترتيبات معقدة. كما أن التعدادات السكانية قد لا تكون ملائمة لجمع معلومات تفصيلية وشاملة عن الخصوبة والهجرة والصحة والغذاء والإستهلاك والإنفاق.

-**الدقة**: تتسم البيانات التي تجمع عن طريق المسح بالعينة بالدقة لإمكانية تنفيذها بسهولة ومراقبة عمليات جمع البيانات بفاعلية مما يتبح المجال للتأكد من صحة البيانات واكتمالها.

-**قلة التكاليف**: يتميز المسح بالعينة بقلة تكاليفه مقارنة بالحصر الشامل، إذ يمكن إجراء المسح بالعينة في حدود الإمكانات المتاحة.

-**سرعة استخراج النتائج**: يمكن من خلال المسح بالعينة الحصول على النتائج بسرعة وفي وقت قصير، مقارنة بالحال عندما يكون الحصر شاملا.

يمكن أن تصنف المسوحات السكانية إلى عدة أنواع، حسب عدد الزيارات أو الغرض الذي من أجله تنفذ المسوحات السكانية. فبناء على عدد الزيارات التي تجمع فيها البيانات تصنف المسوحات إلى ما يلي (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 62):

1-**مسوحات ذات زيارة واحدة**: وهي أكثر أنواع المسوحات شيوعا، ومنها المسوحات الديمغرافية، ومسوحات القوى العاملة وغيرها.

2-**مسوحات ذات زيارات متعددة**: من خلالها يتم جمع البيانات على فترات زمنية مختلفة. وهذا النوع من المسوحات يكون -في الغالب- أكثر تكلفة مقارنة بالمسوحات التي تجمع بياناتها مرة واحدة لأن أفراد العينة يحتاجون إلى متابعة، فضلا عن تناقص أعدادهم نتيجة الوفاة أو الإنتقال السكني والهجرة.

وتصمم العينة للحصول على بيانات تطبق على المجتمع السكاني بأكمله، ولتحقيق ذلك فإنها يجب أن تسحب طبقا لقواعد محددة ودقيقة دون أن يكون فيها تحيز من أي نوع، وإذا اتبعت قواعد المعاينة بأمانة ودقة فإن العينة حينئذ تكون ممثلة لإجمالي السكان (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 31).

تعد مصادر البيانات السكانية الثابتة التي تم تناولها مثل التعدادا والمسح بالعينة من أهم الأدوات المعتمدة في جمع المعلومات حول عدد السكان وخصائصهم وتوزيعهم وتركيبتهم، التي تفيدنا في التحليل الديمغرافي وفهم الواقع السكاني ووضع خطط واستراتيجيات سياسية تنموية قائمة على أسس علمية.

المحاضرة 5: مصادر البيانات الغير ثابتة

البيانات غير الثابتة، تصـف حركة السـكان أي التغيرات التي تحصـل على هيكلية السـكان مثل: الوفيات، والزواج، والطلاق، والهجرة، (ندا ذبيان، 2010، صـفحة 55)، إلى جانب التغير الذي يطرأ على تركيب السكان سواء بالنسبة للحرفة أو العمالة أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، يشبه هذا النوع **بالصورة المتحركة** أو الفيلم السينمائي (أحمد علي اسماعيل، 1997، الصفحات 17-18).

فتشمل التسجيل الحيوي للأحوال الشخصية، وسجلات الإدارات الرسمية والإحصاءات والبيانات الجاهزة التي توفرها الدولة، أو المؤسسات الكبرى مثل دوائر الإحصاء، ومؤسسات الأمم المتحدة...إلخ (شوقي عطية، 2017، صفحة 27)، كذلك تدرس الحركة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية وما ينتج عنها من زيادة أو نقصان في حجم السكان (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 26).

اولا: <u>التسجيل الحيوي</u>:

1-**<u>تعريف التسجيل الحيوي</u>**:

يعود أصول التسجيل الحيوي إلى العصور الوسطى، حيث جمعت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة، ثم أصبحت نظاما عالميا، وقليل من الدول استطاعت إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي.

يقصد بالتسجيل الحيوي بأنه" البيانات عن كل فرد من حيث ولادته وما يصيبه من أحداث أو أمراض طوال حياته وحتى وفاته" (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 19).

تعرف كذلك الإحصاءات الحيوية:" بأنها التسجيلات المستمرة والإجبارية لوقائع الولادة والوفاة والزواج والطلاق والتبني وغيرها".

وتعرفه الأمم المتحدة بأنه:" العملية الكلية لجمع البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية وخصائصها المتعلقة بالأشخاص المعنيين من خلال التسجيل أو العد، أو التقدير بالطرق المباشرة أو غير المباشرة. كما تتضمن تصنيف تلك البيانات وتحليلها وتقويمها وعرضها ونشرها في أشكال إحصائية" (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 63).

هو إذن " تسجيل الأحداث الحيوية التي تقع خلال سنة ميلادية، من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق". ويختلف التسجيل الحيوي عن التعداد بأنه :"تسجيل للأحداث"، أما التعداد فإنه "تسجيل للأشخاص". وعملية التسجيل إجبارية بحكم القانون، وهي عمل مكتبي موزع على العالم

كله. ويعتبر عملا روتينيا. وعملية مستمرة، في حين أن التعداد يتم في تاريخ محدد وعلى فترات متباعدة. وهكذا فإذا كان التعداد كالصورة الفوتوغرافية الثابتة، فإن التسجيل هو فيلم لا تتوقف فيه هذه الصور عن الحركة (شوقي عطية، 2017، صفحة 31).

2- **أهمية التسجيل الحيوي:** تتمثل في ما يلي:

ويدخل في الإحصاءات الحيوية ذات الأهمية الكبيرة في الدراسات الاجتماعية على نحو خاص والسكانية عموما، تسجيلات الزواج والطلاق، ولكن بعض الدول لا تنشر هذه البيانات، هذا إلى جانب أن بعض الدول تسجل فيها هذه العمليات وبعضها لا تسجلها أساسا (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 21).

كما يعتبر مصدرا هاما وأساسيا ومباشرا للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان، خاصة عوامل المواليد والوفيات والهجرة. كما تساعدنا في قياس التغييرات في السكان بين الفترات المختلفة وعلى معرفة حجم الأسرة وتكوينها بالنظر إلى وقائع الزواج والطلاق والتبني والإنفصال والهجرة (شوقي عطية، 2017، صفحة 32).

3- أهداف التسجيل الحيوي: تتمثل في مايلي:

-تعريف الأفراد بهويتهم القانونية، وضمان حصولهم على حقوقهم، والخدمات العامة، والحماية الاجتماعية.

-إعداد إحصائيات عن التغيرات السكانية، والمؤشرات الصحية.

-توفير المعلومات الإحصائية الضرورية التي تهم صناع القرار، التي تعينهم على صياغة السياسات، والتخطيط، والتنفيذ.

-يساعد في فهم معدلات انتشار وتوزيع السكان، وأسباب الوفاة، وتحديد الأولويات الصحية (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 62).

4- خصائص التسجيل الحيوي: وتتمثل أهم ما يأتي:

-**الشمولية**: يشمل الدولة ككل.

-**إجبارية**: يأخذ جبريته بحكم القانون، فمن خلاله تستصدر شهادات الميلاد، وبطاقات الهوية، وجوزات السفر، وشهادات الوفاة، وعقود الزواج، وغيرها من الوثائق الرسمية..

-**الاستمرارية**: التسجيل مستمر باستمرار النمو السكاني.

-**السرعة في التبليغ** عن حالات الميلاد أو الوفاة.

-**قلة تكاليف** التسجيل الحيوي (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 62-63).

5-**شروط التسجيل الحيوي**:

ويعتمد التسجيل الحيوي على **ثلاثة شروط** هي:

-حسن التنظيم الإداري، وهو ما يقع على عاتق الدولة.

-سهولة التواصل والانتقال للتبليغ عن الأحداث الديمغرافية.

-وأخيرا، على درجة الوعي والإدراك لأهمية التسجيل عند المواطنين، وعليه فإن أي خلل يمس أحد هذه الشروط سينعكس سلبا على جودة التسجيل (شوقي عطية، 2017، الصفحات 31-32).

6-أنواع وثائق التسجيل الإحصائي:

تستخدم وثائق التسجيل أحيانا كتقارير إحصائية للحدث الشخصي. وفي حالات أخرى يتكون التقرير الإحصائي من خلاصة وثيقة التسجيل، زائدا معلومات طبية إضافية صادرة من الطبيب أو المستشفى.

-**سجل المواليد**: وهو سجل رسمي يدون فيه تاريخ الولادة وموضعها وجنس الوليد واسمه وأسماء والديه.

-**سجل الوفيات**: وهو سجل رسمي يدون فيه تاريخ الوفاة وموضعها وجنس المتوفي واسمه وأسماء والديه.

-**سجلات الزواج**: وهو سجل رسمي يدون فيه تاريخ عقد الزواج ومكان عقده وأسماء الزوجين وتاريخ ومكان ميلادهما وأسماء والديهما، وذلك لإثبات صحة العقد والأنساب، وكذا ضمان حقوق الطرفين "الرجل والمرأة" وفروعهم "الأبناء" اثناء الزواج وبعده في حالة الطلاق أو الوفاة.

-**سجلات الطلاق**: وهو سجل رسمي يدون فيه اسم ولقب المطلقين (رجل ومرأة) وتاريخ فك الرابطة الزوجية بينهما.

-**سجلات الهجرة**: وهي السجلات التي تدون فيها البيانات المتعلقة بالسكان الذين انتقلوا من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى مع تغيير محل إقامتهم الدائمة، فسجلات الهجرة الداخلية تضم انتقال

السـكان من منطقة إلى أخرى في داخل البلد الواحد، أما الهجرة الخارجية هي تلك التي تحدث بين دولة وأخرى، والهجرة الخارجية الشـرعية (الرسـمية) فإنه يمكن جمعها والحصـول على بياناتها من مديريات الإقامة في دوائر الجوازات أو الجنسـية، بينما تظهر الصـعوبة بشـكل كبير في حصـر الهجرة غير الرسمية.

تحفظ وثائق التسجيل عموما في أحد الشكلين الآتيين:

أ-وثائق شـخصـية منفصـلة لكل ولادة، وفاة أو زواج التي تحفظ في ملف يمكن أن يسـتخدم لإعطاء الوثيقة الشخصية عند الحاجة.

ب-سجلات مخصصة كل صفحة فيها لتسجيل حادثة واحدة أو عدة وقائع (يونس حمادي علي، 2010، الصفحات 97-98)

7-**استخدامات السجلات الحيوية:** تتمثل أهمها في: (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 69):

-**الأحوال المدنية**: تسجيل الواقعات الحيوية، ومن ثم ضبط الأمور المتعلقة بالأحوال المدنية كشهادات الميلاد والوفاة وعقود النكاح والطلاق وغيرها. وهذا هو الهدف الرئيس من تسجيل الواقعات الحيوية.

-**تقارير شـهرية أو سـنوية**: توفير بيانات شـهرية أو ربع سـنوية لأعداد المواليد والوفيات وإحصـاءات الزواج والطلاق وغيرها من الوقائع الحيوية للإراض الإدارية والتشغيلية.

-**حسـاب المعدلات الديموغرافية والصحية**: توفير البيانات اللازمة لحسـاب المعدلات الديموغرافية والصحية لإستخدامها في الدراسات الديمغرافية والطبية والجغرافية والإجتماعية.

كما أن هذه المعلومات تعد مهمة جدا لأغراض التخطيط عامة، إلى جانب اسـتخداماتها في مجال الخدمات الصـحية ووضـع البرامج الخاصـة بها وتقويمها. وتعتبر تسـجيلات المواليد والوفيات من العناصر المهمة في تقويم الخدمات الطبية ورسم الإستراتيجيات المتعلقة بالصحة.

نموذج التسجيل الحيوي المقدم من طرف الأمم المتحدة سنة 1955 (عبد علي،1999، ص75)

تصنيف البيانات	الولادات	الوفيات	الزواج
بيانات ضرورية	-تاريخ التسجيل -تاريخ الولادة -شرعية الطفل	-سبب الوفاة -تاريخ التسجيل -تاريخ الوفاة	-تاريخ الزواج -مكان الزواج -تاريخ الولادة للزوجين
بيانات ثانوية	-مدة الحمل -مكان الولادة -الوزن عند الولادة	-سن الزواج المتبقي	-تالريخ التسجيل -المستوى التعليمي للزوجين -قطاع النشاط الاقتصادي للزوجين

8-<u>صعوبات التسجيل الحيوي</u>:

-يواجه التسجيل صعوبات كبيرة، فهذه العملية تنطوي على بعض العيوب. قد تستبعد أجزاء هامة من المجتمع نتيجة الإهمال. وقد يكون هناك تراخ في تنفيذ قوانين وتعليمات التسجيل، فتحذف بعضها.

-كما تختلف مستويات الدقة من بلد إلى بلد، ومن منطقة إلى منطقة أخرى داخل البلد الواحد.

-ويتعرض لأخطاء تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها، أو يتأخر التسجيل لفترة زمنية نتيجة الإهمال في التبليغ، أو تعطي معلومات غير دقيقة أو ناقصة إلخ... وقد لا يسجل المواليد بأكملهم، كما الحال في المناطق البعيدة عن المواصلات. وقد لا يسجل المواليد الإناث لإعتبارات اجتماعية، كما أن كثيرا من وفيات الأطفال الرضع لا تسجل ضمن المواليد أو الوفيات (شوقي عطية، 2017، صفحة 35).

ثانيا: <u>السجلات الدائمة</u>:

هناك بعض البلدان الغربية المتقدمة التي تملك سجلات دائمة أوسع وأكثر فائدة بكثير من سجلات الإحصاءات الحيوية لأنها تتضمن معلومات كثيرة واسعة النطاق عن كل فرد في الأسرة طوال حياته. حيث يخصص لكل فرد في الأسرة سجل كامل منذ ولادته أو دخوله البلاد قادما من بلدان أخرى حتى وفاته أو نزوحه من البلاد إلى بلد آخر ويشمل كل سجل شخصي البيانات المتعلقة بعمره وجنسه وحالته الزوجية، ومستواه الدراسي ومهنته وحالته العملية والعمل الذي يحصل عليه إلى جانب عدد الأطفال والخدمة العسكرية والعقوبات إن وجدت. وينقل هذا السجل مع الشخص عند انتقاله إلى مكان آخر.

أما البلدان التي تستخدم هذا النوع من السجلات فهي الدول الإسكندنافية الستة: فنلندة، والسويد، والنرويج، والدانمارك وهولندا، فضلا عن بلجيكا (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 99).

ثالثا-<u>البحوث الميدانية</u>:

يمكن أن يلجأ الباحث إلى نوع آخر من المعلومات المستقاة من الميدان لعدة أسباب، نذكر منها: غياب التعداد الشامل ورداءة التسجيلات الحيوية، أو حتى غياب معلومات محددة يريدها الباحث. في هذه الحالات، يلجأ الباحث إلى إجراء بحث في ميدان محدد للوصول إلى النتائج التي يبتغيها. وتتيح الإستقصاءات الميدانية أو الدراسات الواقعية للباحث معلومات لا توفرها مصادر أخرى للمعطيات السكانية. فمن طبيعة البحوث الميدانية أنها تعتمد على افتراضات نظرية تجمع البيانات على أساسها، بعكس مصادر التعداد، أو الإستقصاء بالعينة، أو السجلات الحيوية والرسمية التي تعرض الواقع كما هو، دون الإعتماد على افتراض يربط ما بين المتغيرات.

تتميز هذه الدراسات بالمتغيرات المستقلة التي يمكن للباحث أن يدرس تأثيرها على حركة السكان، كدرجة الوعي والتصنيع والمستوى التعليمي والإقتصادي. وتتيح له ادخال متغيرات لا يمكن للبحوث أو التسجيلات الحيوية ان تحصل عليها. ويرجع اختيار هذه المتغيرات للباحث ولحاجاته العلمية (شوقي عطية، 2017، الصفحات 32-33).

تتفاوت مصادر جمع البيانات السكانية من حيث مدى الحصول عليها من ناحية، ومدى الوثوق في صحتها ودقتها من ناحية أخرى، ذلك لأن هناك أسباب كثيرة للأخطاء وعدم الدقة سواء في التعدادات أو في الإحصاءات الحيوية، منها الحذف أو العد أكثر من مرة لأغراض خاصة أهمها أغراض حكومية أو انتخابية، كذلك فإن استمارات التعداد بعد ملئها يكون فيها نقص في أعمار الأشخاص وحتى إن ذكرت هذه الأعمار فقد لا تكون بدقة. ولقد ثبت أن أكثر الأخطاء من هذا النوع تكون بين الأشخاص الصغار حيث لا تحسب بعض الأسر أفرادها الصغار ولا تهتم بذكر أعمارهم، كما يبالغ الكبار في أعمارهم حتى لا يظهروا بمظهر المعمرين من الناس.

وتعاني الإحصاءات الحيوية كثيرا من النقص في بعض الدول، ذلك لأن المواليد لا يسجلون بأكملهم كما هي الحال في المناطق البعيدة عن المواصلات وقد لا يسجل المواليد الإناث في بعض المناطق لإعتبارات اجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الإعتماد كلية على السجلات الحيوية في هذه المناطق، وحتي في الدول المتقدمة لا يتم تسجيل الولادات فور حدوثها بل تتفاوت من يوم واحد، كما أن كثيرا من الوفيات للأطفال الرضع تحول دون تسجيلهم سواء ضمن المواليد أو الوفيات، وكذلك الحال في تسجيل

الوفيات الذي يشـوبه الخطأ في بعض الأحوال سـواء الأعمار أو الأسـباب التي أدت للوفاة، مما يجعل البيانات تعامل بحذر بإستمرار (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 33).

المحاضرة 6: نظريات الديمغرافيا

إن القضايا السكانية بأبعادها الإنسانية المعقدة شهدت روافد فكرية متباينة في تحليلها وتفسيرها والتنبؤ بها في محيط الدراسـات الديمغرافية الاقتصـادية والإجتماعية. فالتحولات الديمغرافية التي يمر بها المجتمع خلال سـيرورته ودورته جلبت إليه مجموعة من المفكرين الذين حاولوا تفسـير ذلك التغير بإعتبار أن التحولات الديمغرافية ليسـت مقيدة بعوامل بيولوجية فقط، بل هي وليدة دوافع أخرى ذات طابع اجتماعي واقتصادي وظروف عامة يعيش في وسطها الإنسان. ومن ثم لا يستطيع أحد تجاهل رواد هذا الفكر واسـهاماتهم في بناء السـيرورة التي وفقها يسـير النمو السـكاني عموما. وبما أن الظواهر السكانية تخضع لمؤشرات طبيعية أو بيولوجية وأخرى اجتماعية واقتصادية، فهناك مقاربات ذات قاعدة سوسيولوجية وأخرى اقتصادية (جويدة عميرة، 2014، صفحة 53).

ولقد اختلفت الآراء والأفكار بصـدد الدراسـات السـكانية، وبالفعل فقد أصـبح علم السـكان علما مؤسـسـا بحد ذاته بعد أن جمعت الحقائق عن السكان ووضعت الفروض ونظمه في صورة نظرية، بل أصبحت هناك قوانين سكانية ومن ثم فلا نستطيع اليوم أن نتجاهل رواد الفكر السكاني واسهاماتهم في بناء مدارس نظرية متنوعة حول السكان.

ونعني بالنظرية السـكانية بأنها" مجموعة من القضـايا المترابطة التي تقوم على أسـاس الملاحظة والتجريب، وتقدم تفسيرا لظاهرة سكانية ما، أو التنبؤ بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها".

وبهذا تعتبر النظرية السـكانية شـكل من أشـكال محاولة فهم العامل أو العوامل المهمة التي تحدد النمو السـكاني، وهي تهدف إلى تفسـير التغيرات في أنماط الخصـوبة والإختلافات في الخصـوبة بالنسـبة للطبقات الاجتماعية، وإلى غير ذلك من الظواهر الديمغرافية التي تحاول تفسـيرها وتفكيكها في أرض الواقع (جويدة عميرة، 2014، صفحة 29).

أولا: نظرية توماس روبرت مالتوس: Thomas Robert Malthus 1766-1834

1-نبذة عن حياة مالتوس:

ولد توماس روبرت مالتوس عام 1766م، في إنجلترا لعائلة ميسورة دفعته إلى دراسة اللاهوت في جامعة كمبردج، فأمسى كاهنا بكنيسة إنجلترا عام 1798م، وفي عام 1806م عين أستاذا للتاريخ العام، يعتبر توماس روبرت مالتوس Malthus Thomas. R بحق أبا للدراسة السكانية الحديثة لأنه كان أول من آثار عدة أفكار التي تضمنها كتابه "المقال الأول سنة 1798"، ثم أضاف إليه مقالا آخر سنة 1803، ليبين بوضوح العلاقة الوثيقة بين ما يطرأ على السكان من نمو وتغيير من ناحية، وبين المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية من ناحية أخرى، وبذلك فقد أسهم في فتح الباب على مصراعيه لبحوث تالية في مجال التغيرات السكانية بإعتبارها عاملا ديناميكيا متكاملا في نشأة الكل العضوي الأكبر الذي نطلق عليه"المجتمع" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 397).

2-**نشأته الفكرية وآراؤه السكانية**:

شهدت الفترة التي عاش فيها مالتوس تغيرات كبيرة على الصعيد الفكري، والإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي، لإاثرت على أفكاره عن السكان.

أ-**على الصعيدالفكري**:

انتشرت أفكار المدرسة التجارية (الميركانتيلية)، التي اعتبرت قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن ثمينة، وكي تزيد هذه القوة يجب أن يكون حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات، كما تزيد هذه القوة يجب أن يكون حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات، كما اعتبرت كبر حجم السكان يمثل علامة قوة اقتصادية وعسكرية للدولة، فهو يوفر القوى العاملة، ويزيد من نشاطها الإنتاجي. ومن الناحية العسكرية يمد الدولة بالجنود اللازمين، لغزو البحار، وتكوين الإمبراطوريات الكبرى (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 29).

ب-**على الصعيد الاقتصادي**:

عاصر مالتوس تحول إنجلترا من الرأسماليةالتجارية إلى الرأسمالية الصناعية، التي حققت تراكم رأس المال، وتطور الصناعة، وزيادة حجم الإنتاج، وتنوعه. ساهم ذلك في تعدد الآلات وتعاظم المناطق الصناعية.

ج-على الصعيد الاجتماعي:

ترتب على التحول الرأسمالي والصناعي بروز مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة، مثل تدني إنتاج المواد الغذائية، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتضخم الكثافة السكانية في المناطق الصناعية الناشئة، ولم يقابل ذلك أي إجراءات حكومية بتوفير مساكن للمهاجرين، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار السرقة، والتسول، والأمراض، والجرائم. فضلا عن انخفاض أجور العمال، وزيادة عدد ساعات العمل، وعمالة الأطفال والنساء كأيدي عاملة رخيصة، وتدني الخدمات الصحية، وغياب الأمان الوظيفي، وأصبح عدد كبير من العاطلين والعمال المسرحين يعتمدون على المساعدات التي تقدمها الكنائس والأبرشيات. في هذه الظروف كان الصراع على أشده بين الرأسمالية الصناعية الناشئة من جهة، والنبلاء وملاك الأراضي من جهة أخرى، وقد انتهى الأمر لصالح الطبقة الرأسمالية.

في هذه الفترة كتب مالتوس عدة مقالات عن السكان عكست رؤيته، وخالفت آراء علماء عصره، مثل: جودوين، وكوندرسيه، ودفيد ريكاردو، جان باتست ساي. فقد رأى جودوين وكونرسيه أن ما يعانيه الإنسان من فقر وحرمان يرجع إلى الحكم الفاسد القائم على الجور، والحكام الأشرار، ورجال الأعمال الجشعين، ورأيا أن هذه الشرور لا تؤثر على الفرد فقد بل تؤثر على البشر ككل، حيث تنمي فيهم الأنانية والشر، وبينا أن المخرج يكون بإصلاح النظم القائمة وتعديلها.

أما رؤية مالتوس على العكس، فقد قدم مبررات لإرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، وسوء أوضاع العمال، ودافع عن مصالح ملاك الأراضي، فرأى أن الزيادة السكانية عملية بيولوجية صرفة لا علاقة لها بالنظم القائمة، ومشكلة السكان تكمن في التناقض بين قدرة الإنسان على الزيادة، وقدرة الأرض على الإنتاج، كما بين محدودية قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه القاء السكاني من غذاء، وتخضع لقانون الغلة المتناقصة، الذي يعني:"لكل مساحة أرض حدا يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى، ثم يأخذ الإنتاج بعد ذلك في التناقص التدريجي" (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 30).

3-منطوق النظرية المالتوسية:

ولقد رأى مالتوس أن التزايد في عدد السكان يتوقف بالدرجة الأولى على التزايد في وسائل العيش، لأن أغلبية السكان تعيش دائما قرب مستوى الكفاف، وقد حدا به ذلك إلى الإستنتاج بأن أي تحسين دائم في مستوى معيشة البشر سوف يكون صعبا مادامت الزيادة في الإنتاج يصحبها تزايد مماثل في عدد السكان، وقد كتب مالتوس مقاله الأول ليبين أن قدرة الإنسان على الانجاب والتناسل أعظم منها

على انتاج ضـــروريات الحياة، وهذا هو المبدأ الســـكاني، الذي طلع به (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 397).

ورأى مالتوس أن قدرة الســكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وســائل العيش للإنسان، ويمكن صياغة ذلك حسابيا فتقول بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية، وذلك على النحو التالي:

الســكان: 1-2-4-8-16-32-64 وســـائل العيش: 1-2-3-4-5-6-7 (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 389)

بناء على هذه الأرقام، فإن عدد الســكان، وفقا لمالتوس، ســيتضــاعف كل 25 ســنة مرة. أما كمية الغذاء فلن تزيد إلا بمقدار وحدة في الفترة نفسـها. ينتج عن هذا الواقع نقص في نسـبة الغذاء للبشـر، وصولا إلى المجاعة والفقر والبؤس. مما ينتج الرذيلة وانتشار الأوبئة والحروب، فالشرور الإنسانية التي تنتج عن اختلال التوازن بين زيادة السكان وموارد العيش المتاحة (شوقي عطية، 2017، صفحة 14).

اعتقد مالتوس من الموانع ما حال دون نمو الســكان في الماضـي بنســب هندســية في كل جيل، وقد قسم الموانع إلى قسمين هما:

الموانع الإيجابية: وهي الموانع التي تؤثر في معدل الوفيات والتي تنشـأ أسـاسـا من ضـغط السـكان على وسـائل العيش، وأبرز هذه الموانع الإيجابية الأوبئة والحروب والمجاعات وغيرها من الموانع التي يمكن أن تعزى إلى البؤس والرذيلة، ويرى مالتوس أن الموانع الإيجابية هي التي تقضي على الحياة التي بدات فعلا.

الموانع الوقـائية: وهي الموانع التي تحول دون نمو الســكان، والتي تعمل على خفض معدل المواليد، وأبرزها ما ســماه مالتوس الضــبط الأخلاقي ويقصــد به الامتناع عن الزواج أو تأجيله مع الإحتفاظ بسـلوك عفيف طوال مدة الإمتناع أو التأجيل. وقد اعتبر مالتوس أن تأجيل الزواج كان وسـيظل المانع الواقي الرئيسي (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 398).

4-**<u>الفروض التي قامت عليها النظرية المالتوسية</u>**:

-أن هناك ترابطا بين عدد السكان وكمية القوت.

-إن البشر يميلون إلى التزايد بسرعة أكبر من ازدياد وسائل المعيشة.

-إن سبب الفاقة في المجتمع هو اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية الكافية لإشباع الحاجات.

-لا يمكن أن يتوقف التزايد السكاني ما لم تواجه عقبات قوية لا سبيل عنها وتتمثل تلك العقبات في المانع الأدنى والرذيلة والفاقة أو العوز.

-أن الإنسان الذي يكثر من التناسل لا يزيد من قوة السكان وإنما يضاعف من قوة البؤس والفاقة.

-إن الإنسان الذي يولد في عالم مكتظ بالناس ليس له الحق في أن يطالب بقوته.

-إن الإنسان الذي يخرج على حدود طاقته الاقتصادية يخرج أيضا وفي نفس الوقت على حدود إرادة الله.

-إن الإنسان الذي يعتقد في معالجة الفاقة والعوز عن طريق الإحسان والمساعدات العامة يصل في واقع الأمر على زيادة عدد البؤساء والمحتاجين.

-يجب منع الإحسان والمساعدات الاجتماعية لكل طفل يولد من زوجين لا يقدرا على الإنفاق عليه (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 123).

والخلاصة التي توصل إليها مالتوس إلى أن مشاكل الجوع والبطالة والفقر وانتشار الرذيلة، وإنما هي مشاكل حتمية ترجع إلى هذا القانون الحتمي الطبيعي الموجود في كل زمان ومكان، وهذه المشاكل لا صلة لأنظمة الرأسمالية في حدوثها. أو لطريقة الحكم، ولا صلة لها أيضا بسوء توزيع الثروة والدخل، بل أن الفقراء حسب رأي مالتوس يجلبون لنفسهم الشقاء بسبب تكاثرهم، فهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي وما يترتب عنه من نتائج وخيمة، وكان مالتوس من أشد المعارضين لقانون لإغاثة الفقراء أو توزيع بعض المعونات عليهم فهذه الإعانات لا يكون من نتيجتها إلا تشجيع الفقراء على الزواج وزيادة النسل (ندا ذبيان، 2010، صفحة 31)

5-<u>نقد أراء مالتوس</u>:

إن نظرة مالتوس التشاؤمية لديه قد قوبلت بإعتراضات شديدة سواء في حياته أو وفاته، ويمكن ايجاز أوجه النقد كالآتي:

1- افتراض مالتوس بأن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية وهو افتراض صحيح نظريا-أي من وجهة النظر الرياضية- إلا أن ذلك مستحيل التحقيق في الواقع، حيث لا يمكن تصور بأن السكان

سيتضاعفون هندسيا إلى ما لا نهاية، كذلك فإن الغذاء -من ناحية أخرى- لا يمكن بالضرورة أن يتزايد وفق متوالية حسابية باستمرار، ولكن يلاحظ- انصافا للرجل- أن آراءه قيلت قبل أن تأتي الثورتان الصناعية والزراعية ثمارها خاصة في العالم الجديد، حيث أسهمت تلك الثورتان في تحقيق فائض كبير من الغذاء وفتحت آفاقا جديدة لإمكانية زيادته في المستقبل-بما لم يكن ذلك في حساب مالتوس عندما طرح أفكاره هذه، ومعنى ذلك ببساطة أن زيادة الغذاء حسب متوالية عددية لا يصدق في كل زمان ومكان.

2-شهدت الكثير من المجتمعات الأوروبية نقصا في عدد المواليد بها، وذلك بسبب استخدام أساليب منع الحمل، وقد اعتبرها مالتوس-رذيلة ضمن الموانع التي تعوق نمو السكان ونصح بتأجيل الزواج، أو الإعراض عنه مخافة الإنجاب، وقد سبق القول بأن مالتوس -وهو رجل دين- كان يحبذ الضغط الأخلاقي والتعفف كوسيلة من وسائل الحد من الانجاب، ومن الواضح أنه لم يضع في حسابه من وسائل الحد من الإنجاب، والتطور العلمي ودوره في ابتكار وسائل المنع للحمل وبالتالي لتقليل النمو السكاني (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، الصفحات 399-400).

3-سبق القول بأن آراء مالتوس في حساب تزايد وسائل العيش لم تكن دقيقة حيث أسهم التقدم العلمي في زيادة الموارد الغذائية بصورة كبيرة سواء من الحبوب أو غيرها، وقد ساعد ذلك على التوازن بين عنصري السكان والموارد دون أن تنخفض معدلات المواليد بدرجات كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن مالتوس في حديثه عن السكان والعيش لم يتناول سوى الموارد الغذائية دون اعتبار لبقية نواحي المعيشة الأخرى التي تحدد مستوى معيشة السكان مثل توفر الموارد الطبيعية واستخدام الأساليب التكنولوجية والتنظيم العام، ومعنى ذلك أن مستوى المعيشة هو نتاج لعوامل متشابكة بين عدد السكان من ناحية وعناصر أخرى عديدة من بينها الغذاء والتنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي وغير ذلك.

وهكذا فإن مالتوس كان له فضل السبق في توجيه الأنظار مبكرا إلى مشكلات السكان، بل أن هناك من الباحثين من يعتبره المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان، حيث استخدم الحقائق المعاصرة له لتأييد مذهبه السكاني بصدد حركة النمو السكاني وعلاقتهما برفاهية الإنسان، كما أنه أسهم بدور كبير-ربما أكثر من غيره في ادخال دراسة السكان في نطاق ميدان العلم الاجتماعي بهدف تحسين ظروف معيشة بني البشر (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 400).

وقد انقسمت النظريات السكانية بعد مالتوس إلى اتجاهين رئيسيين أحدهما: اتجاه يؤيد بعض نظريات القانون الطبيعي في النمو السكاني أو ما يعرف بالنظريات الطبيعية التي ترجع التناقض في أعداد السكان إلى ضغط العامل البيولوجي للإنجاب والإتجاه الثاني تدعمه آراء مختلفة يتأثر بها السكان فتجعل الإنسان يحد من إنجابه ويتجه إلى الأسرة صغيرة الحجم وذلك باتباع وسائل تنظيم النسل دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الأنسال، ويمكن اعتبار هذا الاتجاه الثاني تحت عنوان النظريات الاجتماعية (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 401).

يهتم بعض العلماء المالتوسية بأنها سياسة لتعزيز الرأسمالية التي تسعى للسيطرة على شعوب الدول الفقيرة، وأشار معظم المحللين إلى أن تاريخ جميع الحضارات المعروفة يشهد بأن فترات التقدم عند معظم الشعوب تميزت بأنها فترات نمو سكاني، وأنه ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة السكانية إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام، ويرى بعضهم أن الزيادة السكانية مزايا جيدة إيجابية منها توسيع نطاق السوق والمبادلة، وارتفاع معدل الربح، وتقسيم العمل (ندا ذبيان، 2010، صفحة 31).

ثانيا: <u>النظرية الطبيعية</u>:

وقد اعتمدت النظرية الطبيعية على القول بأن:"طبيعة الإنسان تتحكم في نموه بدرجة معينة وفي اتجاه لا يستطيع السيطرة عليه تماما"، وهذه الأفكار هي انعكاس لآراء علماء البيولوجيا الذين يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان يفسرون به تطور النمو السكاني في الماضي والمستقبل، وذلك كله دون أن يكون للإنسان ذاته تأثير على ذلك سواء من ناحية قيمه ونظمه واتجاهاته. ومن أبرز الذين اسهموا في هذا الاتجاه الطبيعي مايلي:

1-**<u>نظرية ميشال توماس سادلر Michael Thomas Sadler</u>** :

كان **سادلر** مصلحا اجتماعيا انجليزيا ومن رجال اقتصاد ومعاصرا لمالتوس. وقد رأى أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان يتناقض تماما مع القانون الذي جاء به مالتوس، وكان يعتقد أن ميل البشر إلى التزايد سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الإزدحام السكاني في المراكز العمرانية، وأن أعدادهم تتوقف تماما عن النمو والتزايد، وذلك عندما يتمتع الناس بأكبر قدر من السعادة وذلك بافتراض تساوي جميع الأشياء الأخرى. وذكر بأن قانون السكان الذي نظم ولا يزال ينظم زيادة البشر في جميع الحالات وهو ببساطة "أن القدرة على الانجاب في ظل ظروف مشابهة يتغير تغيرا عكسيا كلما زاد عددهم في مساحة معلومة" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 402).

فحسب سادلر السعادة والغنى تضعف الخصوبة، وأن الحرمان والبؤس والفقر يشجع على التناسل وينمي القدرة الفيزيولوجية على الإنجاب. حيث يرى أن النوع البشـري في حالة النظام الزراعي يزداد بتناسـل الأفراد وعندما يرتفع في النهاية يصـبح هناك تقسـيم عمل وتنقص مدة العمل وحدته ويتحرر أكثر الناس من عناء العمل وشدته ويكرسوا أنفسهم لأعمال عقلية مما سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الخصوبة والإنسال (جويدة عميرة، 2014، صفحة 82).

ومن أهم أوجه النقد التي وجهت لنظرية **سـادلر** أنها تقوم على دراسـة كل الحقائق المعروفة عن المكان ونموهم، لأن (الصينيين، والهنود، والمصريين) من أكثر شعوب العالم مقدرة على التناسل، ولكن في الوقت ذاته تعاني هذه الشعوب من الزيادة السكانية الخطيرة. ويؤخذ على **سادلر** أيضا أنه لم يميز بين القدرة على الإنسـال وبين النمو الفعلي للسـكان، في الوقت الذي أثبت فيه روبرت مالتوس أن عدد السكان يزداد مع زيادة القدرة على التناسل، لكن التكاثر أو مدى نموه وتزايده يكون ضعيفا أو معدوما نتيجة لإرتفاع نسب الوفيات (فراس البياتي، د س، صفحة 50).

2-**نظرية توماس دبلداي Thomas Doubleday**

كان **توماس دبلداي** اقتصـاديا وفيلسـوفا اجتماعيا انجليزيا، وقد اعتقد أنه جاء بقانون طبيعي مختلف يحكم نمو السـكان، فبينما اعتقد **سـادلر** أن كثافة السـكان تسـبب نقصـا في القدرة على الانجاب واسـتبعد بذلك إلى حد كبير ما للموانع الإيجابية من تأثير في زيادة السـكان، وقد رأى **دبلداي** أن التزايد في عدد السـكان يرتبط ارتباطا عكسـيا بموارد الغذاء، فكلما تحسـنت موارد الغذاء المتاحة للإنسـان كلما أبطأت الزيادة في أعدادهم وفي كل المجتمعات، فإن الفقر يشجع على الخصوبة العالية لدى السـكان. ومن ثم نرى زيادة مسـتمرة في عدد الذين لا يحصـلون إلا على أقل قدر من الغذاء، أي بمعنى آخر في صـفوف السـكان الأشـد فقرا، أما الأغنياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء فإن عددهم في تناقض مسـتمر، وبين هاتين الطبقتين الفقراء والأغنياء -توجد طبقة وسـطى يحصـل أفرادها على كفايتهم من الغذاء- ويعيشـون عيشـة وسـطا ويكون عدد سـكانها ثابتا، وهذا يسـتتبع أن الزيادة أو النقص في مجموع السكان الكلي يتوقفان على التناسب العددي بين هذه الحالات الثلاث في كل مجتمع.

من الواضح أنه ليس ثمة أساس علمي للإعتقاد بأن للكثافة السكانية بأن نسبة البروتين في الغذاء لها تأثير ملحوظ في القدرة على الإنجاب وذلك رغم أن بعض الكتاب المحدثين كجوسـيه دي كاسـترو الذي ذكر" بأن زيادة كمية البروتين في الغذاء يقلل من القدرة على الانجاب في حين نقصـها يؤدي إلى ارتفاعها"، وذكر "بأن كل ما يحتاج إليه من أجل تقليل القدرة على الإنجاب في صـفوف شـعوب العالم الفقيرة هو أن تزيد بدرجة كبيرة نسـبة ما يحتويه غذاؤها من البروتين -ذلك كله لأن الإنجاب- أو

الخصـوبة البشـرية في أي مجتمع سـكاني يتأثر بدرجة كبيرة بعوامل شـتى خاصـة الموانع الواقية حيث تقل القدرة على الإنجاب عن ماهي عليه" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 403).

تعرضت نظرية دبلداي لإنتقادات منها:

-هذه النظرية تنقصها الأدلة القوية لإثبات صحتها فلو كان الأمر كما يقول لكان أشـد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، إلا أن الحقائق تثبت عكس ذلك في العصور الغابرة.

-وفيما يخص قوله أن الغذاء الزائد الوفير يؤدي إلى قلة الخصـــوبة، فالأمر لا يزال موضـــوع جدل بين العلماء المختصين/ الأطباء وعلماء الاجتماع، ذلك لأن الإسراف في الطعام يكون عادة مصحوبا بظروف أخرى بـالإســـراف في التنعم وأنواع الملـذات والمجون، وفي هـذه الظروف تكون بـدورهـا عـاملا هـامـا في إضعاف القدرة على التناسل.

-كما اختلط دبلداي بين مفهوم الزيادة الفعلية للســـكان وبين القدرة الفعلية على التناســـل فلا ربما يكون صحيح أن وجود بعض الصعاب تساعد على انجاب الأطفال مع عدم استطاعة تربيتهم والإنفاق عليهم، وهذا ما أدى إلى الإعتقاد في أن العوائق الإيجابية تعمل بغســـتمرار وبنشـــاط على انقاص عدد السكان عن طريق كثرة الوفيات (جويدة عميرة، 2014، صفحة 86).

3-**نظرية هربرت سبنسر Herbert Spencer**:

كان **سـبنسـر** فيلسـوفا انجليزيا مشـهورا اهتم بشـرح التطور الاجتماعي والبيولوجي الناجم عن القوى الطبيعية، وكان اعتقاده في السـكان بأن هناك قانونا طبيعيا يجعل الإنسـان غير مسـؤول عن التحكم في زيادة عـدد الأفراد، وقـد حققت الطبيعـة هـذه الغـاية وذلـك عن طريق اضـــعـاف اهتمام الإنســـان بالتكاثر بينما وجهته إلى تخصـيص مزيد من الوقت والجهد الذي ينبغي على الانسـان أن يبذله لضـمان تقدمه في أي ميدان يحاول الوصـول إليه، يضـعف اهتمامه بالتكاثر ولذلك اعتقد سـبنسـر أن هناك تناقصـا طبيعيا في القدرة على الإنجاب خاصـة لدى الإناث لأن اهتمام الفرد بنفسـه يسـتدعي إلى زيادة أبطء في عدد السكان، وذلك لأن التطور الاجتماعي مصحوبا حتما بتزايد الإتجاه الفردي.

ويرجح سبنسر صدق نظريته بحالات العقم المطلق أو النسبي لدى الإناث اللائي يفرطن في المجهود الذهني واللائي ينتســـبن إلى الطبقة الراقية فرغم أن تغذيتهم أفضـــل من إناث الطبقات الفقيرة وينلن رعاية صحية أكثر، فإن قدرتهن على الإنجاب ضـعيفة ويعزى ذلك درجة معقولة -إلى ارهاقهن لأذهانهن وما ينجم من رد فعل خطير بالنسـبة لبنيتهن- ويبدو التناقص في القدرة على الإنجاب لديهن ممثلا ليس في حالات العقم أو في التوقف عن الإنجاب في سـن مبكرة فحسـب بل في عجزهم عن إرضـاع أطفالهن

ورعايتهم رعاية كاملة. وهذا ما تعجز عنه أولئك الفتيات هزيلات الصـــدور اللائي يكابدن في ضـــغط التعليم ولو قيست خصوبتهن بعدد الأطفال الذين يستطعن ترتبيتهم بغير المساعدة الإصطناعية لثبت أنهن عقيمات نسبيا (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 404).

بالرغم من هذه النتائج القيمة التي توصل إليها سبنسر إلا أن نظريته هذه تبنتها بعض الأخطاء منها:

-أن الواقع لا ينطوي على ذلك الترابط الجميل الذي تكلم عنه ســـبنســـر، فليس في الحياة ما يبرر هذا التفاؤل السـهل الذي يشـيع في نظريته، فإذا كان هناك حقا تنافر بين التناسـل والنضـوج الذاتي للفرد فالواقع يبرهن أنه إذا انخفضـت الخصـوبة في أي بلد فإنها تنتشـر انتشـارا واسـعا، ليس بسـبب حدوث تغيرات فيزيولجية متصلة بالإنسان خاصة المرأة بل دليل على الإنتشار المكثف لوسائل منع الحمل.

- كما أن العديد من الدراســات أكدت صـحة وأثر التعليم للمرأة في قدرتها على الإنســال، وأن هناك ارتباطا بين فترة الدراسة وقلة عدد الأطفال. فالعوامل الاجتماعية كثيرة تختبئ وراء هذه الأرقام منها أن المرأة إذا انشـغلت بالتحصـيل التعليمي فلابد وأنها قد جاوزت أهم فترات خصـوبتها قبل زواجها، وهذا عامل بسيط من العوامل التي لم يتطرق إليها العالم سبنسر (فراس البياتي، د س، صفحة 53).

4-**<u>نظرية كوارد جيني Corado Gini</u>**:

هو مفكر اجتماعي إيطالي كان أســتاذ إحصــاء بجامعة روما ومدير المعهد العالمي لعلم الاجتماع، اهتم بدرجة كبيرة بدراســة التغير السـكاني بإعتباره مؤشـرا على تطور وتغير المجتمع فأعتقد بذلك أن لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر في كثافة سكانه وتنعكس عليها.

لقد ظهرت أفكاره في الربع الأول من القرن العشرين، حيث تعرض للقضايا النظرية حول السكان في مؤلفه الذي نشـره عام 1912 تحت عنوان "أثر السـكان في تطور المجتمع"، فرغم أن هذا الكتاب عالج نمو السـكان، إلا أنه تعمق في معظمه في تحليل ومعالجة النواحي البيولوجية والمورفولوجية أو البنائية و الاقتصـادية والثقافية وأثر السـكان في وقوع الأزمات الاجتماعية (جويدة عميرة، 2014، الصـفحات 90-91).

ويعتبر جيني من الباحثين الحديثين الذين حاولوا أن يتبنوا تأثير العوامل الديمغرافية في مختلف النواحي الاجتماعية. وبالرغم من أن هذه النظرية اهتمت بالســكان إلا أنها لم تعد في الوقت نفســه نظرية في التطور الاجتماعي، حيث تتصــل بتطور المجتمع بما يحدث فيه من تغيرات في نمو الســكان. وعليه فكانت تنحصـر معظمها في تحليل العلاقة بين السـكان وتطور بناء المجتمع خاصـة من النواحي

البيولوجية والمورفولوجية أو البنائية له (جويدة عميرة، 2014، صفحة 91). وذهب كوارد جيني بتسليم أن المجتمع يمر بمراحل ثلاثة هي:

1-**النشأة والتكوين**: يتميز المجتمع في هذه المرحلة بزيادة النمو السكاني، واختفاء الفوارق الطبقية.

2-**التقدم والأزدهار**: يتميز المجتمع في هذه المرحلة بالإستقرار الاجتماعي، والإنتعاش الاقتصادي، وتطور الفنون، وانتشار الديمقراطية.

3-**الإضمحلال والفناء**: في هذه المرحلة يهمل المجتمع العمل بالزراعة، نتيجة نقص الأيدي العاملة، وتدهور الوضع الاقتصادي، واشتعال نيران الصراع الطبقي نتيجة الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 32-33).

وتدخل نظرية جيني ضمن النظريات الطبيعية -ذلك لإعتقاده بأن العامل الرئيسي في نمو السكان هو التغير البيولوجي أكثر منه تغير اجتماعي أو اقتصادي، وكان يرى أن المعدلات المختلفة للزيادة في فئات الشعب المختلطة تؤدي بسرعة كبيرة جدا إلى التغيرات في الصفات البيولوجية للشعب بأكمله وقد اعتمد في دراسته على احصائيات للعديد من الأقطار، وأظهرت هذه الإحصائيات أن نسبة صغيرة نسبيا من جيل واحد تولد أغلبية السكان في الجيل التالي، وقد وصف عملية نمو الشعوب بأنها الإرتفاع والهبوط الدوريات للسكان.

وقد شبه هذه الدورة في حياة الشعوب بدورة حياة الفرد، فهناك في بادئ الأمر فترة من النمو السريع للغاية، تعقبها أخرى تتميز ببطء النمو ثم بالنضج، ويتعقب ذلك فترة الشيخوخة والتي تتناقص خلالها أعداد السكان وتتدهور الخصائص الحضارية. وقد رأى أن أي شعب يتميز في شبابه بالبساطة وعدم التعقيد وبارتفاع معدل الخصوبة، ذلك لأن كل جيل ينشأ من جيل سابق أوفر قدرة على الانجاب بحكم الوراثة، ونتيجة لذلك يزداد عدد سكان مثل هذا الشعب بسرعة، ويكون هذا النمو العددي مصحوبا باستمرار بتزايد التعقيد في التنظيم كما يدل عليه نشأة طبقات اجتماعية وتطور أنماط النشاط الصناعي والتجاري، وكلما تزايدت أعداد السكان بدأ الإحساس بضغطهم على الأرض المتاحة -ومن ثم فلا مناص من حدوث توسع على حساب الآخرين عن طريق الحرب أو الإستعمار أو كليهما معا (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 405).

وقد اعتقد جيني أن السبب الرئيسي في تقليل الخصوبة هو العامل البيولوجي، ويكمن هذا السبب في الواقع وراء العوامل الاقتصادية والإجتماعية الأخرى، التي تؤثر ظاهريا في تناقص الخصوبة، بمعنى

آخر أن النقص في عدد المواليد يرجع إلى تناقص القدرة على الإنجاب، ويبدو ذلك أولا في الطبقات العليا ثم ما تلبث أن تظهر في جميع الطبقات، وذلك بإستمرار صعود أفراد من الطبقات الدنيا لشغل الفراغ الذي يوجد في الطبقات العليا، وما يلبث هؤلاء الصاعدون أن يكونوا مثل غيرهم من الأقدمين في الطبقات العليا أي تصبح القدرة على الإنجاب عندهم منخفضة ثم سرعان ما يفنون لتحل محلهم موجات أخرى من الطبقات الدنيا هكذا، ويرى **جيني** أن عقم هؤلاء الصاعدين إلى طبقات أعلى ليس نتيجة الظروف الاجتماعية المحيطة بصعودهم بل نتيجة الضعف الذي ينتاب غريزة التناسل-وهو مرحلة حتمية من مراحل دورة النمو السكاني- (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 406)

ومن الإنتقادات التي وجهت لجيني منها:

-وجه إليه بتريم سوركين في كتابه "النظريات الاجتماعية المعاصرة" انتقادا حيث قال "لا يمكن أن تعد هذه النظرية، مما يمكن تطبيعه على كل المجتمعات وفي كل الأوقات فهي كغيرها من نظريات تطور المجتمعات قد بنيت على أساس من تاريخ الرومان واليونان ولم تأخذ في اعتبارها تاريخ تطور الشعوب كالصين والهند مثلا قد عاشتا بلاف من السنين، ومازالتا حتى اليوم تتقدمان كما كانتا عليه من قبل.

- ليس من المعقول كما ذكر جيني أنه خلال التوسع تكون بدرجة أقوى وأنشط عناصر المجتمع في المهجر، بل المنطق يقضي أن هذه العناصر هي التي تنشط داخل البلد.

-وليس ضروريا أن يتميز كل مجتمع في مرحلة تكوينه بدرجة خصوبة عالية، فإذا لم يحدث فستنعدم قطعا مرحلة التوسع والإستعمار والهجرة بكل نتائجها التي ذكرها جيني، وفي ضوء هذا الإحتمال يسير تاريخ المجتمع في اتجاه يختلف كلية عن ذلك الذي افترضه جيني.

-هناك عوامل أخرى غير الهجرة والحروب تؤثر على انخفاض معدل نمو السكان كالمجاعات والوفيات ، الإجهاض. وهذه العوامل لم ينتبه لها جيني (جويدة عميرة، 2014، صفحة 95).

وبصورة عامة، فإن أصحاب الإتجاه الطبيعي(البيولوجي) اهتموا بمحاولة اكتشاف قوانين الطبيعة لتطبيقها على الإنسان بإعتباره كائنا في هذه البيئة كالأشياء الجامدة، مرجحين نقص السكان إلى ضعف العامل البيولوجي للإنسال ليس إلا.

المحاضرة 7: النظريات الاجتماعية

تأتي النظرية الاجتماعية بآراء تختلف عن النظرية الطبيعية في مجال النمو السكاني-تجعل للعوامل الاجتماعية الدور الرئيسي الذي يفرض على الإنسان سيطرته وتحكمه في نموه العددي فتجعله يتكاثر أو يعمل على تحديد تكاثره -في الوقت الذي لا تتغير فيه طاقاته البيولوجية، ومنذ أيام مالتوس تعددت النظريات الاجتماعية التي اهتمت بالنمو السكاني (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 406)

1-**منطوق النظرية**: إذا كان المجتمع هو المسؤول-قبل الأسرة- من حيث الخطوط العريضة عن توفير الرفاهية للأطفال والحفاظ على حياتهم، فمن الضروري أن تكون لهذا المجتمع سلطة تقرير متى يمكن انجاب هؤلاء الأطفال وأعدادهم أيضا، حيث لم يعد الركون إلى الأسلوب الإختياري في تنظيم الأسرة مجديا، بعد أن اتضح أن نتائجه أقل مما يجب بكثير من جانب. فضلا عن فوات فرصة الركون الكامل إليه من جانب آخر.

2-**فروض النظرية**:

-أن الإفراط في الانجاب ستكون له عواقبه البيئية على السلالة.

-أن أبناء الآباء غير الحكماء يموتون جوعا نتيجة لأنهم سيعانون من سوء التغذية.

-أنه حتى الطفال الذين تكتب لهم الحياة فإن لا يجوز اعتبارهم أحياء إذا فهمنا من ذلك وجوب كونهم أناس أصحاء على درجة من النشاط ويعملون ويكسبون قوت يومهم فلا حياة لهؤلاء الرجال والنساء الذين لا إمكانية لهم للجوء إلى استشارة الطبيب.

3-**تقييم النظرية**:

-أن الفروق في سرعة الانجاب التي تلاحظ بين مختلف الجماعات البشرية ترجع إلى فروق اجتماعية لها دورها الواضح في تحديد أنماط السلوك الجنسي أكثر مما ترجع إلى خصائص بيولوجية.

-أن العوامل الاجتماعية التي تبين معدلات المواليد والثقافات متشابكة ويصعب استخدامها.

-أنه يمكننا أن نتجنب المشاكل الحادة المتوقعة لزيادة السكان إذا استطعنا أن نهبط بمعدل المواليد إلى ما يوزاي معدل الوفيات عن طريق إلزام كل زوجين بعدم انجاب أكثر من اثنين (محمد الصيرفي، 2013، الصفحات 130-131).

والنظريات الاجتماعية تعتقد أن نمو السكان إنما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع، ويجمع بين هذه النظريات اعتقاد واحد مؤداه أن نمو السكان لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت، فهو يتغير حسب الوسط الاجتماعي الذي يؤثر على الأفراد (ندا ذبيان، 2010، صفحة 93).

أولا-**نظرية كارل ماركس Karl Marx** :

ماركس هو مفكر اجتماعي ألماني اشتهر هو وزميله انجلز بوضع دعائم الإشتراكية العلمية، رفض ماركس الرأي القائل:"فقر الفرد يعود إلى ميله الطبيعي للإنجاب"، لكنه يرجعه إلى النظام الرأسمالي الذي يقوم على الهيمنة، ولم بوجود قانون واحد عام للسكان يصلح لكل مكان وزمان (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 33).

ولقد عرض أفكاره حول السكان في كتابه رأس المال الذي نشر 1989 وأهم أفكاره ما يلي:

1-يذكر ماركس أن الفقر والشقاء لا يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان لإنجاب عدد من الأطفال. فيزيدون من قدرته في إعالتهم كما ذهب إليه مالتوس من قبل. إذ يرى الفقر والبؤس يوجدان في أي زمان ومكان حسب النظام يكون سائدا فيهما، الذي يعجز عن تشغيل أفراده (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 98-99).

2-كان ماركس على يقين تام أنه ليس هناك قانون طبيعي للسكان فالإتجاهات السكانية حتى بعد إزالة النظام الرأسمالي إنما تتحدد بالظروف التاريخية السائدة، ومن ثم فإن كل شكل أو مظهر اجتماعي متتابع له قانون سكاني خاص به.

3-يؤكد أن الإنفجار الديمغرافي لم يكن عام في الزمان والمكان، بل إن الرأسمالية هي التي اختلقت وهم وفرة السكان، فهو يعزي انخفاض دخل الفرد في متوسطه إلى الفقر لا إلى الزيادة السكانية الناتجة من التناقض الموجود في النظام الرأسمالي. فهذا النظام غير مستقر وقابل للإنفجار في أية لحظة لأن من طبيعته تقسيم المجتمع إلى قسمين متنازعتين.

القسم الأول:متمثل في فئة العمال والذي يمثل: الأغلبية الساحقة من المجتمع من المجتمع والقسم الثاني : فئة أصحاب الأعمال التي تكون نسبتها ضئيلة في المجتمع لكنها تتحكم في مصائر الطبقة الأولى ومن هنا يبدأ الصراع، صراع بين من يملك عناصر الإنتاج ومن لا يملكها ويزداد هذا الصراع حينما تنتشر البطالة بين أوساط الفئة الأولى.

4-يرى ماركس كذلك أن القانون السائد في الرأسمالية الصناعية هو قانون الفائض النسبي وهذا القانون ينطبق على مرحلة واحدة فقط من مراحل تراكم رأس المال، ففي المرحلة الأولى لتراكم رأس المال تكون الصناعة في حاجة إلى اليد العاملة وهذا لغياب المكننة.لذا تلجأ إلى المزيد من اليد العاملة.

أما في مرحلة الرأسمالية الصناعية فيبدأ قانون الفائض النسبي للسكان في الظهور فإستخدام الآلة يؤدي إلى التقليص من عدد العمال وبالتالي ظهور البطالة ويظهر الإيمان في هذه المرحلة بوجود فائض نسبي في السكان فحين أن هذا الفائض النسبي للسكان يكون نتيجة للتنظيم الاجتماعي السائد (جويدة عميرة، 2014، صفحة 100).

وأهم الإنتقادات الموجهة لآراء ماركس كما يلي:

-اعتقد أنه لن يوجد سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الإشتراكي إلا أن الوقائع بينت أن هذه النظرية الإيديولوجية قد أثبتت بالدليل القاطع فشلها نظريا وواقعيا والدليل على ذلك أن أكثر الدول الإشتراكية عانت وتعاني من الإنفجار الديمغرافي، ضف إلى ذلك أنها تعاني في نفس الوقت من تخلفها الاقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي.

-كما نجد أن ماركس اتهم مالتوس بتحيزه للطبقة الحاكمة الإنتاجية وهو الآخر تحيز إلى الطبقة العمال.

-لقد حاول ماركس هم الرأسمالية وتجاهل العوامل التي تؤثر في النمو الحقيقي للسكان، وأغفل قضية وجود الإزدحام السكاني وضغطه على موارد الأرض والصناعة...حتى في ظل النظام الشيوعي أو الإشتراكي الذي أراد أن يستبدلهما في النظام الرأسمالي (جويدة عميرة، 2014، صفحة 101).

ثانيا: <u>نظرية اميل دوركايم</u>:

كتب العالم الاجتماعي الفرنسي دوركايم عن السكان في كتابه المشهور "تقسيم العمل الاجتماعي"، بعد أن جمع العديد من الإحصائيات والمعلومات التي قام بفحصها فحصا دقيقا. فتوصل إلى أهمية حجم السكان وكثافتهم في تقسيم العمل وفي التضامن الاجتماعي، حيث يرى أن زيادة السكان ولاسيما زيادة كثافتهم تؤدي إلى التنازع من أجل المعاش. كما يرى أن تكاثر السكان يؤدي إلى تعدد المهارات والإختصاصات والتفنن والتدقيق في المهن والحرف وهذا لا يكون حسبه في البلدان القليلة السكان (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 117-118).

أكد اميل دوركايم على الدور الإيجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال ما ينتجه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي. ولقد لخص

نظريته في العبارة الآتية "تعد الزيادة السكانية عاملا مهما لتقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يمثل نقطة الانطلاق لسلسلة من الإصلاحات والتطورات في جوانب الحياة المختلفة".

وأشار دوركايم إلى أن زيادة السكان في المدن يزداد بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل آخر هو الهجرة، لأن في المدن يعيش السكان بصورة متراصة بعضهم إلى جانب بعض لا يحتاجون إلى مساحات كما في الأرياف، لاسيما في انتاج قوتهم وليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا ومعدل نموهم عاليا دائما، بل إن طبيعة الحياة في المدن وما تفرضه يكفي لأن يدخل أفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم. الأمر الذي يساعد على رفع قدراتهم في تبادل الأعمال. واستند دوركايم على أهمية أثر الكثافة السكانية وزيادة حجم السكان لإثبات نظريته، وكما أشار إلى أن سكان المجتمع يتجهون دوما نحو التكيف بعضهم مع البعض الآخر من خلال مرورهم بمراحل اجتماعية واقتصادية حددها بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فالزراعة والصناعة، وهكذا يزداد الإكتظاظ والتركيز والإحتكاك ويتولد من خلال ذلك تيار من تبادل الأفعال وردود الأفعال.

وتبعا لزيادة حجم السكان وكثافته وجد دوركايم بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة، فحسب آرائه أن المجتمعات أصبحت أكثر تطورا لأن كثافتها السكانية ازدادت، فالعلاقة طردية بين التطور والكثافة بالنسبة له (فراس البياتي، د س، الصفحات 69-71).

ومن أهم الإنتقادات التي تعرضت له نظرية دوركايم، هو اهتمامه بجانب واحد وهو تقسيم العمل الاجتماعي في تفسيره لقضايا السكان، وطغت المسحة النفسية-والإجتماعية على نظريته.

وتميزت نظريته بطابع استاتيكي فقد أغفلت التغيرات التي تواجه المجتمع وسكانه الناتجة عن التقدم التكنولوجي وانعكاساته على الأوضاع الخدماتية والثقافية، فضلا عن ذلك، فليس من السهل تحديد طاقة أي مجتمع ما في قدرته على استيعابه هذه الطاقة كانت ولازالت موضع شك لاسيما في المجتمعات الصناعية والتكنولوجية (فراس البياتي، د س، صفحة 71).

ثالثا: <u>نظرية أرسين ديمون Arsene Dumont</u>:

في القرن التاسع عشر كتب ديمون ارسين حول العلاقة التي تربط مستوى الولادات والمرتبة الاجتماعية التي يتواجد بها الفرد في كتابه "Des population et civilisation" الذي نشر سنة 1890.

وتعرف نظرية ارسين ديمون بالنظرية الشعيرية الاجتماعية، لأنه يشبه الفرد في المجتمع بالزيت في شريط المصباح والذي يميل في الصعود إلى مستويات أعلى من بيئته الاجتماعية (جويدة عميرة،

2014، الصفحات 107-108). وفي هذه العملية من الارتفاع إلى الأعلى يصبح توالده أقل احتمالا بإطراد حيث يبتعد شيئا فشيئا عن وسطه الطبيعي وعن أسرته، وبالتالي يفقد الاهتمام بالأسرة وفي رفاهية السلالة ويتركز اهتمامه الرئيسي على الصعود بطريقة تفيده شخصيا بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحركة تفيد المجتمع أو السلالة. وقد اعتقد ديمون أنه في المجتمع الذي تكون فيه الحركة إلى الأعلى من طبقة إلى طبقة سهلة نوعا ما وتكون الشعيرية الإجتماعية مثلها مثل الجاذبية أمرا حتميا وفي ذلك يقول"أن الشعيرية بالنسبة إلى النظام الاجتماعي هي كالجاذبية بالنسبة للعالم الطبيعي" (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 407).

ويرى ديمون أيضا أن الفرد في المجتمع يميل إلى الإرتقاء إلى المستويات الاجتماعية الأعلى في شكل حراك اجتماعي، وأثناء هذا الإرتقاء يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على الأنسال وينصب اهتمامه بذاته دون أن يبالي بالمجتمع الذي يحتك به. فحسبه يتطلب سعي الإنسان للإرتقاء في السلم الاجتماعي نفقات باهضة وهذا لا يكون بوسع العائلات الكثيرة العدد، والأمر كذلك يؤدي إلى انخفاض نسل الطبقات الاجتماعية العليا. ويسمى ديمون ظاهرة الإرتقاء من الطبقة الدنيا إلى الطبقة العليا بالتقدم الاجتماعي الذي يعد من أهم الأسباب في تحديد النسل. إذ يرى أرسين ديمون أن ارتفاع عدد سكان مجتمع ما يتناسب تناسبا عكسيا مع تطور أفراده (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 107-108).

ويضع ديمون قواعد للإرتقاء الاجتماعي فيما يلي:

-تتناسب الخصوبة تناسبا عكسيا مع الإرتقاء الاجتماعي.

-تقدم الفرد وقوة شخصيته ومقدار ترفه يتناسب تناسبا طرديا مع الإرتقاء الاجتماعي.

-إن زيادة عدد الجنس يتناسب عكسيا مع مدى تطور الفرد وتمتعه بطيبات الحياة.

-كلما تقدمت الثقافة جذبت إليها الكثير من الأفراد وكلما زادت جاذبيتها زاداتا تألقا بمعنى أن الثقافة تغذي بإنتاجها.

-كلما زادت الجاذبية زاد عدد من يخضعون لإغرائها وكفاح الرجل الأمي لتحقيق هدفه أشد من كفاح الأرستقراطي لتحقيق هدفه. والرغبة في الترف هي التي تحمله على الكفاح.

-في البلاد الديمقراطية تقل كثافة السكان، بينما تزداد كثافة السكان في البلاد ذات النظام الطبقي الاجتماعي، حيث يصعب انتقال الفرد بها من طبقة إجتماعية إلى أخرى (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 109-110).

وفي الأخير نلخص أهم الأفكار التي قامت عليها نظريته:

-كلما تقدم عمر الفرد قلت قدرته على الإنجاب.

-ترتفع نسبة الخصوبة في المجتمعات التي يسودها الإنغلاق الطبقي، ولا تسمح بالحراك الاجتماعي. فهي تفضل كثرة الإنجاب رغبة في البقاء حفاظا على أنفسهم من الإنقراض من المجتمع.

-زيادة عدد السكان يتناسب عكسيا مع رغبة الفرد في الإرتقاء الذاتي (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 40).

رابعا: <u>نظرية كينجزلي ديفيس</u>:

يعتبر عالم اجتماع أمريكي، أولى اهتماما كبيرا بقضايا السكان، رفض ارجاع التغيرات الاجتماعية والسكانية لعامل واحد، ورأى أن المجتمع يميل إلى التوازن الاجتماعي، لكنه ليس توازنا بين عدد السكان وموارد المجتمع، إنما توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، ويقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي:"الموارد التي يجب توفيرها لتحقيق الأهداف الدينية، والتربوية، والفنية، والترفيهية، والسياسية التي يرمي إليها المجتمع".

إذا حدث خلل في توازن المجتمع نتيجة زيادة السكان أو متطلبات البناء الاجتماعي، فإن السكان يميلون إلى التكيف مع الظروف القائمة بواسطة استجابات متنوعة، مثل: تأخير سن الزواج، والإجهاض، وتنظيم النسل.

ويرى كينجزلي أن تلك الإستجابات تكون على مراحل، كما حدث في اليابان حينما لجأ اليابانايون أولا إلى الإجهاض، ثم وسائل تنظيم النسل، ثم التعليم والهجرة الخارجية، ثم تأخير سن الزواج (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 34-35).

واجهت نظرية ديفيز نفس المشاكل التي تعرضت لها النظريات الأخرى منها:

-أنه لم يأخذ كنجزلي في نظريته بعين الإعتبار التمايز الطبقي في السلوك الديمغرافي لذلك جاءت نظريته ضعيفة في تفسير الظواهر اللاحقة في الدول النامية وهي قلة الإستجابة للضغط السكاني أي عدم استعمال الوسائل للحد منه، خاصة عند الطبقات الدنيا.

-لم يفسر كذلك سبب كثرة الإنجاب عند الطبقات الفقيرة، هنا طبعا لأنه لم يتعرض لتفسير الوضع السكاني السائد في الدول النامية.

-تعتبر نظرية ديفز ستاتيكية، فإذا كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضها، إلا أنها قد أغفلت جانب آخر من الواقع له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى في التجريد أي جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية (جويدة عميرة، 2014، صفحة 107).

ساهمت آراء أصحاب النظرية الاجتماعية في تطويرها من خلال محاولة فهم العلاقة بين الظواهر السكانية والبنى الاجتماعية للمجتمع، وتكمن أهمية النظرية الاجتماعية في قدرتها على تقديم تفسيرات أعمق وأشمل للتغيرات السكانية، مما يمكن من وضع سياسات واقعية وفعالية تتماشى مع خصوصيات كل مجتمع.

المحاضرة 8: النظريات الاقتصادية

تقوم النظريات الاقتصادية بدور مهم في فهم الظواهر السكانية وتفسيرها، ووصف للسكان كعنصر أساسي في العملية الاقتصادية، وتوضيح العلاقة بين النمو السكان والتنمية الاقتصادية. فالنظريات الاقتصادية تسهم في ربط الأبعاد الديمغرافية بالمؤشرات الاقتصادية التي تساعد في فهم كيفية تأثير على التنمية.

1-منطوق النظرية:

إذا تهيأت فرص العمل المتاحة مع تخلخل في السكان فإن الأجور سوف ترتفع وبارتفاع أجور الأفراد سوف يقدمون على الزواج، وبذلك تزداد معدلات الإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوزان وإذا ساءت الأحوال الاقتصادية وانعدمت فرص العمل فسوف يقل الإقبال على الزواج، وبالتالي تنخفض معدلات الإنجاب وتستمر هذه الحالة إلى أن تتهيأ الظروف لعودة التوازن الإجتماعي.

2-فروض النظرية:

-إن التضخم السكاني ليس إلا فائضا في العمالة بالنسبة لفرص العمل المتاحة.

-إن الطبقة العاملة الأجر بإنتاجها التراكمي الرأسمالي وبمقدار ما تنتج هي بنفسها أدوات طردها أو أدوات تحويلها إلى فائض نسبي من السكان.

-إن الضغوط الاجتماعية والسياسية تؤدي إلى الاهتمام بالرعاية الصحية على حساب بالإهتمام بالتعليم وبالتالي تكون النتيجة ارتفاعا مطردا في معدلات النمو السكان.

3-تقييم النظرية:

-يلاحظ أن هذه النظرية قد ربطت بين زيادة السكان وقانون العرض والطلب من جهة وبين زيادة أو انخفاض الأجور وبين ارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج والإنجاب وهذا ربط غير واقعي لأن المسألة لا تعدو إلا أن تكون مجرد وعي اجتماعي ناشئ عن قدر لا بأس به من التعليم والثقافة.

-أن هذه النظرية هي نظرية متخلفة لم تعد تتفق مع الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية الحالية.

-إن هذه النظرية تقوم على زعم يتجاهل العوامل التي تؤثر في النمو الحقيقي للسكان ويغفل التفكير في امكان وجود ضغط للسكان على الموارد (محمد الصيرفي، 2013، الصفحات 125-126).

أولا: <u>المذهب التجاري</u>:

هو نظام اقتصادي يرمي إلى تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وتشجيع الإحتكارات.

أكد الكتاب التجاريون في الغالب على أهمية زيادة السكان وفضلوا اتباع سياسات تحفز زيادة السكان، بضمنها إجراءات لتشجيع الزواج وزيادة حجم الأسرة، وتحسين الصحة العامة، ومنع الهجرة إلى الأقطار الأخرى وتشجيع الهجرة إلى داخل القطر خصوصا هجرة العمال الماهرين. وأكدوا على أهمية زيادة السكان من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فهي تعتبر عنصرا مهما من عوامل قوة الدولة كما أنها تلعب دورا أساسيا في زيادة دخل وثروة الدولة.

ثانيا: <u>المذهب الطبيعي</u>:

ظهر المذهب الطبيعي كرد فعال ضد الأفكار والسياسات التي جاء بها أصحاب المذهب التجاري، لذلك كانوا يطالبون بترك القوانين الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل الدولة. واعتبروا الزراعة هي مصدر الثروة الأساسي وأنها العمل الوحيد المنتج، وعلى الأساس تبلورت نظرتهم إلى المشاكل السكانية.

أكد الطبيعيون وجود علاقة موجبة بين السكان وعرض موارد المعيشة، أي أن حجم السكان يميل إلى الزيادة كلما زاد عرض موارد الطعام الضرورية للحياة. ورفضوا مبدأ زيادة السكان الذي نادى به التجاريون، وعلى وجه الخصوص لم يتفقوا مع سياستهم لزيادة السكان حتى ولو حساب مستويات المعيشة. ومع ذلك فقد كان موقفهم إيجابيا من نمو السكان، على شرط أن تتمكن الدولة من زيادة الإنتاج الزراعي لدعم السكان المتزايدين (يونس حمادي علي، 2010، الصفحات 47-48).

ثالثا: النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي:

من الملاحظ أن موضوع السكان لم يرد إلا بشكل عرضي في كتابات أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي التي ظهرت في القرن التاسع عشر.

كان اهتمامهم الأساسي منصبا على مناقشة المشكلات الاقتصادية السائدة ومحاولة وضع القواعد والقوانين التي تتحكم فيها أخذين بنظر الإعتبار الزيادات التي تطرأ على عدد السكان (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 56).

وهي ثلاث نظريات تمثلت فيما يلي:

1- **نظرية مستوى الكفاف**: تنص على استمرار النمو السكاني (الزيادة السكانية) سيؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، وبالتالي سيؤدي ذلك بعد فترة طويلة (تقدر بنحو 25 عاما) إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل إلى دون مستوى الكفاف (فراس البياتي، د س، صفحة 58). ونتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب انقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع فيرتفع مستوى الأجور مرة أخرى إلى فوق مستوى الكفاف، وكذلك تفترض النظرية أن زيادة مستوى الأجور فوق مستوى الكفاف ستشجع الزواج وتزيد بذلك معدلات الولادة وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد، وعندئذ يتكرر ما حدث سابقا من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى. ويعتقد **جون ستيوارت مل** بأن مستوى الأجور يعتمد في الغالب على معدل السكان/ رأس المال، أي عدد السكان المتزايد مقسوما على رأس المال المتزايد والمستخدم في العملية الإنتاجية فإذا زاد الأخير وأصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور، وعلى العكس إذا زادت الأعداد السكانية وبالتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم مالت الأجور العمالية المدفوعة نحو الإنخفاض (يونس حمادي علي، 2010، الصفحات 56-57).

2- **نظرية الوضع الساكن**: تنص هذه النظرية إلى أن الزيادة المستمرة في رأس المال والعمال ستؤديان إلى هبوط عائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، مما يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتا، بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائدة في المجتمع، وأهم روادها **ساي، فون، وسبنيور**، وهذا سيخلف أثارا خطيرة على الأوضاع الاقتصادية أهمها:

-توقف الثروة القومية ورأس المال المستخدم.

-انخفاض الطلب على العمال.

-انخفاض أجورهم (فراس البياتي، د س، صفحة 59).

وهناك نظرية مختلفة في الأجور تنسب على الإقتصاديين الكلاسيكيين الثلاثة (ساي وفون ثانين وسبنيور) تنص على وجود علاقة بين مستويات الأجور والجهد الذي يبذله العمال داخل العملية الإنتاجية فانخفاض الأجور يقود إلى ضعف إنتاجية العامل إضافة إلى مقدار الإستغلال الذي يتعرض له العمال من قبل أصحاب الأعمال. فكلما زاد هذا الاستغلال انخفض مستوى الأجور المدفوعة لهم. إلا أن الاقتصادي فون ثانين يركز على عامل السكان هنا ويقول أن أثر هذين العاملين (انخفاض الأجور واستغلال العمال) يتوقفان على زيادة عدد السكان فإذا كانت هذه الزيادة كبيرة أمكن حدوث هذا الإستغلال وخفض الأجور. أما إذا كانت الزيادة قليلة لا يعتمد عليها تعذر قيام أصحاب الأعمال باستغلال عمالهم (يونس حمادي علي، 2010، الصفحات 56-57).

3- **نظرية الغلة المتناقصة**: يعد العالم **ريكارد** أول من بحث في مشكلة الغلة المتناقصة وأثرها على التنمية الاقتصادية، ويشير بأن قانون الغلة المتناقصة يبرز إلى الوجود بسبب زيادة السكان دون أن يقابل ذلك زيادة الأراضي الصالحة للزراعة (فراس البياتي، د س، صفحة 59). كذلك أكد **جون ستيورات مل** أنه يرى من الممكن إلغاء الآثار السيئة للغلة المتناقصة بصورة نهائية عن طريق التراكم الرأسمالي أو بزيادة تقسيم العمل أو استخدام التحسينات الفنية والتكنولوجية في الصناعة. وبهذا يرى من الضروري أن يلجأ الإنسان إلى تحديد نسله في حدود موارد الثروة التي يستغلها وفي حدود مجهوداته ونشاطاته في كافة الميادين حتى لا يكون السكان المتزايدون عبئا اقتصاديا على الدخول القومية التي لا تنمو إلا بصعوبة بالغة (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 58).

رابعا: <u>النظريات التقليدية المحدثة</u>:

ظهر تحول واضح في التيارات الفكرية الاقتصادية الرئيسية بحلول اتجاهات جديدة محل الإتجاهات الكلاسيكية وذلك بفضل الإكتشافات التكنولوجية واكتشاف موارد جديدة خلال القرن التاسع عشر. وهذه الإكتشافات جعلت من الممكن تحقيق معدل سريع في التنمية بحيث لم يعد التخوف من حلول الركود الاقتصادي، المتميز بأجور عند مستوى الكفاف، يشتغل بال الإقتصاديين آنذاك (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 58).

1-**<u>نظرية الحد الأمثل</u>**: اهتم **كونفوشيوس** وبعض الفلاسفة الصينيين بفكرة الحد الأمثل للسكان أي التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، ومؤداها:"أن لكل مجتمع زراعي عددا من السكان يتناسب مع قوة إنتاجيته، ويجب أن لا يتعدى أو ينخفض هذا العدد عن الحد الأمثل، لأن ذلك يؤدي إلى الفقر وقلة الغذاء وانخفاض المعيشة مما يؤدي إلى الموت". واعتقد **كونفوشيوس** أن من مسؤولية الحكومة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة بالسكان إلى أخرى أقل عددا، وأوضح أيضا أن هناك عوامل

كثيرة تؤثر في النمو السكاني أو عدمه وهي: نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر، ارتفاع تكاليف ومبالغ الزواج" (فراس البياتي، د س، الصفحات 26-27)

يستخدم هذا الإصطلاح للتعبير عن القيم المتغيرة لتفضيل إحداها في ظروف معينة، فيقال، مثلا، الحد الأمثل للسكان إشارة إلى عدد سكان الدولة الأنسب لظروفها الاقتصادية والإجتماعية. لقد اشارت نظرية الخصوبة إلى وجود حجم أمثل لمستوى معيشة العائلة، أي عندما تعتبر العائلة أن عدد أطفالها يزيد من مستوى رفاهيتها الإجمالي.

وعندما يتحول موضوع العلاقة بين حجم السكان والرفاهية من مستوى العائلة إلى المستوى القومي يتطلب الأمر النظر إلى العلاقة بين الدخل الفردي وحجم السكان في أي بلد معين (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 60).

خامسا:<u>النظريات الاقتصادية الحديثة</u>:

تركزت الدراسات السكانية في القرن العشرين حول مجموعة من القضايا المتفرقة يأتي في مقدمتها مشكلة الحد الأمثل وعلاقة نمو السكان بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية والبيئية.

1-**نظرية الفجوة السكانية :** يرى "**روبرت بولدوين**"، صاحب هذه النظرية، أنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعاشي ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه وعلى العكس ، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي.

2-**نظرية عرض العمل غير المحدود:** يرى **آرثر لويس** أن كثيرا من الدول النامية في افريقيا وآسيا تعاني اليوم من عرض هائل وغير محدود من الأيدي العاملة خاصة في قطاع الزراعة، مما أدى إلى من هبوط معدل الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة، وبالتالي انخفاض الأجور إلى مستوى يقرب من الكفاف. ومع ذلك، يرى **لويس** أنه يمكن تحسين هذا الوضع السيء بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة الفائض الرأسمالي، سواء في القطاع الخاص أو العام وذلك بسحب عدد من العمال الزائدين في القطاع الزراعي تدريجيا للعمل في القطاع الصناعي النامي، فيؤدي ذلك إلى زيادة امتصاص اليد العاملة في الريف. إلا أن **لويس** يرى ضرورة عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين لئلا تستنفذ هذه الأجور العالية كل احتمالات تكوين رأس مال جديد يعاد استثمارها من جديد في المشروعات الصناعية الجديدة، وإنما تكون الزيادة تدريجية وببطء بحيث تتماشى مع الزيادة في إنتاجية هؤلاء العمال.

3-**نظرية الطلب على العمل**: يعتقد **سـدني كونتر** بأن الطلب على العمالة-على المدى البعيد- يؤثر في نمو السـكان. وفي محـاولتـه تطبيق هـذه هـذه النظريـة على الـدول النـاميـة، لاحظ **كونتر** بـأن دخول الصـناعة لأول مرة إلى اقتصـاديات الدول النامية يعمل على زيادة الطلب على العمالة من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين هما: هبوط معدلات الوفيات من جهة وزيادة معدلات الخصـوبة من جهة أخرى. افترض **كونتر** أن الوفيات ترتبط مباشـرة بالخصـوبة، بينما ترتبط الخصـوبة ارتباطا عكسـيا بالتنمية الاقتصـادية أو الدخل، فأوضـح بأن معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالإنخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية وذلك لأن عمل الأطفال والنسـاء أصـبح قليل الأهمية نسـبيا. وطالما اسـتمر الطلب على عمل الأبناء بين العوائل الفقيرة فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال (يونس حمادي علي، 2010، الصفحات 61-62).

وفي الأخير نلخص إل أنه ظهرت بعد النظرية المالتوسـية أفكار وتيارات واسـعة تشـكلت في ثلاثة اتجاهات يمثل كل اتجاه تيارا واسـعا في الفكر السـكاني، ويضـم مدارس عدة متباينة الآراء تلتقي في موقفها من المسـألة السـكانية من حيث كونها تؤثر وتتأثر بالعوامل الأخرى، ولاسـيما الاقتصـادية والإجتماعية منها، وهي كما يلي:

التيار الأول: التيار المتشـائم: يضـم هذا التيار عددا كبيرا من الكتاب والمفكرين الذين ينظرون إلى مسـتقبل العلاقة السـكانية-الاقتصـادية بتشـاؤم. اقترن هذا التيار بالمالتوسـية، أي أنه لم يتعارض أو يتناقض في كل شيء مع الفكر المالتوسي.

التيار الثاني: التيار المتفائل: يضـم هذا التيار مدارس واتجاهات فكرية عدة تتعارض وتتناقض في كل شيء مع الفكر المالتوسي. ويؤكد هذا التيار بمختلف مدارسه أن المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها المجتمعات لا تعزى إلى العوامل الديمغرافية فحسب بل إلى عوامل أخرى. وأشار إلى أن هناك علاقة بين العوامل السـكانية والعوامل الاقتصـادية والإجتماعية. ويرى التيار المتشـائم أن السـكان هم السـبب في الأوضـاع الاقتصـادية والإجتماعية المتدهورة، في حين أن التيار المتفائل يرى العكس في أن الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع هي السبب في المشاكل الديمغرافية.

التيار الثالث: التيار التوفيقي: نشـأت هذه الفكرة للتوفيق بين الآراء المتضـاربة والمتطرفة بإتجاه التشـاؤم أو بإتجاه التفاؤل، فتمخضـت نظرية الحد الأمثل للسـكان، رغم أن الفكرة قديمة وليسـت جديدة، فهي تعود إلى أقدم العصـور، وقد ظهرت في أفكار أفلاطون في جمهوريته، إلا أن الحد الأمثل للسـكان لم يخرج عن مفهومه الخيالي إلى المفهوم الواقعي إلا بدءا من العام 1929، عند مناقشـة الموضوع في المؤتمر العالمي للسكان المنعقد في جنيف (فراس البياتي، د س، الصفحات 72-73).

المحاضرة 9: الظواهر الديمغرافية

تعد الظواهر الديمغرافية من المواضيع الأساسية في علم السكان والتي تشمل ظاهرة الولادات، الوفاة، الزواج، الهجرة.... وتعتبر من العوامل التي تؤثر على النمو السكاني وتركيبته وحجمه وتوزيعه ... ودراستها يقوم على تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية... التي تؤثر فيها، مما يساعد على فهم التحولات السكانية ووضع حلول واستراتيجيات للمشكل التي تعانيها.وتتمثل أهم الظواهر الديمغرافية في الخصوبة، والولادات، والزواج والهجرة وسنركز على ظاهرة الخصوبة في هذه المحاضرة وبقية الظواهر ستكون أكثر تفصيلا في محاضرات منفصلة.

أولا-<u>ظاهرة الخصوبة</u>:

تعد ظاهرة الخصوبة من أهم الظواهر الديمغرافية التي لها تأثير مباشر على النمو السكاني وتركيبه في المجتمع. ولهذا وجب دراستها لفهم الاتجاهات السكانية والتنبؤ بتطورها في المستقبل.

1-<u>مفهوم الخصوبة</u>:

تعتبر الخصوبة من بين أهم العوامل التي تؤثر في مستوى النمو السكاني وتعرف كما يلي:

الخصوبة هي "مقياس للمستوى العضلي للإنجاب في مجتمع سكاني ويعبر عنه بعدد المواليد".

وهنا يجب أن نفرق بين المصطلحات الآتية:

-الخصوبة الفسيولوجية: وهي القدرة على الإنجاب أو الحمل أي عكس العقم.

-الخصوبة العادية: وهي عدد المواليد ألحياء الذين تنجبهم المرأة خلال فترة حبلها.

-الخصوبة الزواجية: وهي تشمل النساء المتزوجات فقط في سن الحمل.

-خصوبة المجتمع: وتشمل جميع نساء المجتمع المتزوجات وغير المتزوجات اللواتي في سن الحمل (محمد الصيرفي، 2013، الصفحات 85-86).

تشير الخصوبة إلى "المعدل الفعلي للمواليد"، كما أن المصطلح يشير إلى القدرة على انجاب أطفال، وتلك الفترة تنحصر لدى النساء من الناحية الفيسيولوجية بين سن 15 و49 بصفة عامة" (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 71).

لفظ خصوبة السكان يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وينبغي التمييز هنا بينها وبين لفظ على التوالد وهي التي يقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب أو القدرة الطبيعية على حمل بالأطفال، ويمكن التحقق من الخصوبة من إحصاءات المواليد، إلا أنه لا يستدل منها على مستوى القدرة على التوالد أو الخصوبة الفسيولوجية والتي لا يوجد لها قياس مباشر".

تختلف الخصوبة من مجتمع لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل نفس الدولة، بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، لأنها تتميز بعدم الثبات فقد أمكن التنبؤ بها والتحكم فيها، وتؤثر الخصوبة بشكل واضح في حركات السكان وفي تركيب السكان العمري حيث يؤدي ارتفاعها إل اتساع قاعدة الهرم السكاني الذي يسمح بنشوء ظاهرة التجديد أي الإشباب ما يؤدي إلى خفض نسبة كبار السن في إجمالي عدد السكان.

وللخصوبة أثر عميق في تركيب السكان العمري، لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها ووجود ما يعرف بظاهرة التجديد (الشباب) وبالتالي يؤدي هذا إلى انخفاض مستوى نسبة كبار السن إلى مجموع السكان، وهذا الإتساع في القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس على معدلات النمو السكاني في المجتمع (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 103).

2-الحد الأعلى للخصوبة:

تستطيع المرأة بصورة نظرية أن تنجب كل عشرة شهور لمدة تصل إلى 31 سنة، أي أنها تستطيع تحت ظروف افتراضية أن تنجب 37 مولودا، أما إذا كانت تنجب كل خمسة عشر شهرا فإنها ستنجب 25 مولودا خلال فترة الإنجاب. بالرغم من أنه من النادر ممارسة الإنجاب بمستويات الخصوبة البيولوجية هذه إلا أنه يوجد بعض الحالات لنساء انجبن 27 و 28 مولودا مفردة. لكن بسبب العوائق الاجتماعية والإقتصادية والصحية وغيرها من النادر جدا أن تمارس المرأة مقدرتها بالكامل. فهناك فارق بين الخصوبة كمقدرة نظرية وممارسة فعلية (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 87).

3-**العوامل المؤثرة في الخصوبة**:

تتأثر الخصوبة بعديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلاتها أو انخفاضها، ولعل أبرز هذه العوامل ما يلي (شوقي عطية، 2017، الصفحات 92-95):

-**الظروف الاجتماعية للسكان**: مثل العادات التي تحكم الزواج، مكانة المرأة في المجتمع، قوانين واعراف الطلاق، القيم والعادات، السلوك الإنجابي والجنسي للزوجين، تصور الزوجين للأسرة المثالية ولعدد الأبناء.

-**الحالة الصحية**: هناك ارتباط بين الصحة والقدرة على الإنجاب. فإنتشار الأمراض المعدية، نتيجة لسوء الأحوال الصحية، قد يؤدي إلى عقم جزئي أو كلي. بالإضافة إلى ذلك، تشكل صحة الأم، قبل الحمل وخلاله وبعده، هما أساسيا لمعظم الدول المتقدمة والمنظمات غير الحكومية التي تعني بصحة الأم. وأي اهمال لهذه الصحة الإنجابية قد يعرض الأم للعقم المبكر.

-**تركيب السكان**: يعتبر من المؤثرات غير المباشرة، ولكن الشديدة الأهمية، على نسب الخصوبة. فإرتفاع نسبة الإناث في سن الخصوبة، أي 15-49 عاما، يؤثر إيجابيا في المواليد.

- **الهجرة**: تلعب دورا هاما في سرعة التغييرات الديمغرافية، إذ إن هجرة العمال من الريف إلى المدن، وترك النساء والأطفال والشيوخ في القرى، تؤثر سلبا في نسبة الإنجاب. كذلك هجرة الذكور إلى أماكن عملهم البعيدة عن موطنهم الأصلي، وتركهم لزوجاتهم يؤثر سلبا في الإنجاب.

-**المستوى التعليمي للزوجين:** يؤثر على السلوك الإنجابي فبصفة عامة كلما كان مستوى التعليم مرتفعا كان مستوى الخصوبة منخفضا ويكون هذا الانخفاض مبكرا كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة (أو الزوجين معا).

-**الظروف الاقتصادية للمجتمع**: تعتبر الحياة الاقتصادية عاملا مؤثرا في مستوى النسل، حيث أن الميسورين هم الذين يحددون النسل وأن سبب انخفاض معدل الولادات هو الرغبة في المحافظة على المستوى المعيشي المتوفر لديهم.

-**التعاليم الدينية**: تؤيد الديانات السماوية النمو الطبيعي داخل إطار الزواج، لا بل تعتبر أن الزواج يهدف إلى زيادة أبناء الرعية أو الأمة. وعليه، فإن هذه الأديان تعارض بشدة وسائل تنظيم الأسرة، وإن كانت تتغاضى عن وسائل تنظيم الأسرة الوقائية. إلا أنها تحرم كل وسيلة أو عملية من شأنها إنهاء عملية الحمل. أما في المجتمعات ذات الأديان المختلفة عن الأديان السماوية، لإغن النظرة تجاه تنظيم

الأســـرة والإجهاض تختلف تبعا للمجتمعات. ففي المعتقد الهندوســي لا تحريم، بل عاقبة أخلاقية قد تصيب من يقوم بعملية الإجهاض. أما في اليابان فغن الدين، وبتدخل من الدولة، لا يمانع في الإجهاض إن كان الأمر يخدم مصلحة الأم أو الوالدين معا.

-**الحياة الحضرية والريفية**: تختلف نسبة بين الريف والحضر. ففي ينظر إلى الطفل كمساعد لأسرته في الزراعة. هذا ما يؤدي إلى دخول الطفل دائرة الإنتاج في عمر مبكر أي أنه عادة لا يحصل على تعليم، مما يساهم في بقاء القيم التقليدية في ذهنه، وخاصة تلك المرتبطة بالإنتاج والتعلق بالطبيعة والقدر، مما يساهم في إعادة الحلقة المفرغة نفسها في الأجيال اللاحقة.

-**الدولة والسياسات السكانية**: تعتبر السياسة السكانية التي ترسمها الدولة عاملا مؤثرا جدا في الخصوبة، فقد ترغب الدولة في تقوية مركزها الحربي أو السياسي، كما حدث بالنسبة لألمانيا وإيطاليا والبايان قبل الحرب العالمية الثانية. فتضع تشريعات وقوانين تشجيعية للإنجاب. وقد ترغب الدولة في الحد من النمو الســكاني، إذا كانت القدرة الإنتاجية للبلد غير كافية لأعداد الســكان. فتصـــدر التشريعات والقوانين التي تبيح الإجهاض، وتضبط النسل وتشجع عليه، كما حدث في الصين. أو تصدر قوانين تمنع تحديد النسل واستخدام وسائله، خوفا من انخفاض عدد السكان في المستقبل.

4-**<u>مؤشرات قياس الخصوبة</u>**:

تقاس الخصوبة بعديد من المقاييس الحسابية:

أ-**<u>معدل المواليد الخام</u>**:

هو عدد المواليد الأحياء خلال العام لكل ألف من السكان في منتصف العام.

يحسب هذا المعدل أحيانا كمتوسط لعدد من السنوات وبطرق مختلفة. ومن أهم الصيغ التي تستعمل لحساب متوسط معدل المواليد الخام لعدة سنوات ما يلي:

الصيغة الأولى: عمل متوسط حسابي عادي بعدد من المعدلات لسنوات متتالية.

الصيغة الثانية: حساب متوسط عدد المواليد لعدة سنوات وقسمتها على متوسط عدد السكان في منتصف السنة لجميع السنوات.

الصيغة الثالثة: يقسم متوسط عدد المواليد خلال السنوات المتتالية على عدد السكان في منتصف الفترة (محمد الصيرفي، 2013، الصفحات 87-88).

هذا المقياس شائعا ومعروف لمناقشة المستوى العام للخصوبة وذلك لمزاياه الكثيرة ، رغم ذلك، إنه يبين مستوى الخصوبة لمجتمع بأكمله على مستوى القطر أو الإقليم، ويمكن حسابه بسهولة ويسر ولا يتطلب سوى الحد الأدنى من البيانات لحساب أي معدل حيوي.

يحسب معدل الخصوبة الخام بالصيغة التالية (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 71):

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ب- **معدل الخصوبة العام**: عبارة عن عدد المواليد الأحياء خلال السنة لكل ألف من النساء في سن الحمل.

نلاحظ أن هذا المقياس أفضل من المعدل الخام حيث اقتصر المقام على الإناث في سن الحمل أي على الإناث المحتمل أن يكن أمهات واستبعد جميع الذكور ومجموعات كبيرة من الإناث غير المعرضات لخطر الإنجاب بسبب العمر (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 88).

هو النسبة بين العدد السنوي للمواليد إلى جملة عدد الإناث في سن الحمل والتي تقع بين فئتي العمر 15-49 سنة، والغرض من ذلك هو تحديد مقام المعدل إلى الإناث المحتمل أن يكن أمهات باستبعاد جميع الذكور والإناث خارج فترة الحمل الطبيعية (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 105).

وعلى ذلك فإن هذا المعدل يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{\text{عدد الإناث في مرحلة العمر(15-49سنة) في منتصف السنة}} \times 1000$$

ج-**معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة**:

يعتبر العمر من أهم المتغيرات التي لها ارتباط وثيق بالخصوبة فمن المعروف أن الخصوبة تختلف اختلافا واضحا من فئة عمرية إلى أخرى ضمن المجتمع وإن كان نمط الخصوبة واحدا تقريبا في العالم (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 89).

هو النسبة بين جملة عدد المواليد لأمهات في أعمار معينة إلى عدد الإناث في كل فئة عمرية، وهذا المقياس أدق من المقياسين السابقين لأنه عدد المواليد المحسوب يختلف باختلاف أعمار الأمهات.

والبيانات اللازمة لحســـاب هذا المعدل هي عدد المواليد المســجلين المبوبين حســـب عمر الأم، وعدد الســـكان الإناث في كل فئة عمرية في المدى العمري 15-49 مبوبة في نفس فئات عمر الأم، وهو بذلك يأخذ الصيغة التالية (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 105)

$$\text{معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة} = \frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للإناث (الوالدات) في فئة عمرية}}{\text{عدد الإناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \times 1000$$

هكذا، نرى أن للخصـــوبة أثرا عميقا في تركيب الســـكان العمري، لأن ارتفاع مســـتواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم الســـكاني واتســـاعها، مما يؤدي إلى انخفاض مســـتوى نســـبة الكبار في السن إلى مجموع السكان. وهذا ما يؤدي بدوره إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة. (شـوقي عطية، 2017، صفحة 96)

د- **المعدل الخصوبة الكلية**:

ويرتبط بمعدل الخصوبة الخاصة مقياس آخر هو معدل الخصوبة الكلية، وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف امرأة) مضروبا في 5 (طول الفئة العمرية)، ويعني هذا المعدل في الواقع متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحددة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 73).

هو معدل للخصوبة يحسب خلال فترة الإنجاب لدى المرأة، وهذه الفترة هي عادة بين 15 و49 سنة، ويحسب من خلال قسمة عدد الولادات الحية للإناث في عمر الإنجاب، أي 15-49، على عدد الإناث في العمر نفسه.

$$\text{معدل الخصوبة العامة الإجمالي} = \frac{\text{عدد الولادات للنساء في عمر 15-49 سنة}}{\text{متوسط عدد النساء في هذا العمر للفترة نفسها}} \times 1000$$

وفي الأخير، نرى أن للخصوبة أثرا عميقا في تركيب السكان العمري، لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها، قد يؤدي إلى انخفاض مستوى نسبة الكبار في

السن إلى مجموع السكان. وهذا ما يؤدي بدوره إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة. (شوقي عطية، 2017، صفحة 96)

ثانيا: ظاهرة الوفيات:

تمثل ظاهرة الوفيات مجموع حوادث الوفيات التي تقع خلال السنة، أو التي تحصى خلال جيل كامل. وتعد الوفاة ظاهرة غير متجددة، ولا يموت الفرد سوى مرة واحدة. وهي بذلك ظاهرة حتمية تصيب جميع أفراد الجيل على حد سواء، وتضرب جميع الأعمار لكن بإختلافات واضحة: حيث تزداد كثافة الوفاة عند الأطفال الرضع والأطفال الأقل من 5 سنوات، وعند الأمهات الحوامل وأثناء الوضع وبعده. وتزداد كذلك عند المسنين أي كلما تقدم الأفراد في العمر كلما زادت احتمالات الوفاة. وإضافة إلى أن الوفاة تتضاعف في حالات الحروب والمجاعات والهجرات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية والتقلبات الجوية العنيفة (أوطالب نعيمة، 2021، صفحة 346).

ثالثا: ظاهرة الزواج:

تمثل ظاهرة الزواج مجموع حوادث الزواج التي تقع خلال السنة، أو التي تحصي خلال جيل كامل من تاريخ زواج أفراده. ويعد الزواج ظاهرة اجتماعية لأنه محكوم بقافة المجتمع الذي يجري فيه من خلال الدين والعرف والقانون. وهو ظاهرة ديمغرافية لا تؤثر بأعدادها مباشرة في نمو السكان. لكنها تساهم في تكاثرهم من خلال الولادات، وذلك بعد الإتحاد الاجتماعي بين الجنسين، هذه الولادات هي التي لها ثقلها الديمغرافي في الزيادة في عدد السكان.

فالزواج ظاهرة متجددة، ويمكن للفرد الواحد أن يتزوج عدة مرات، وهي ظاهرة ليست حتمية ولا تصيب جميع افراد الجيل على حد سواء. ويحدد قانون سن الزواج الذي غالبا ما يكون فوق 18 سنة بالنسبة للذكور والإناث، حيث تزداد نسب الزواج بعد العشرين سنة وتصل ذروتها ثم تتناقص خاصة بعد الخمسين سنة بالنسبة للنساء (أوطالب نعيمة، 2021، صفحة 349).

رابعا: ظاهرة الهجرة:

تعبر ظاهرة الهجرة عن انتقال الفرد من أرض أي المكان الأصلي (أو مكان المغادرة)، إلى أرض أخرى أي مكان الوصول (التوجه). وإن كانت هذه الهجرة داخلية فيشترط أن يتجاوز الإنتقال على الأقل حدود منطقة إدارية داخل البلد نفسه، وأما الهجرة الخارجية فتقتضي انتقال الفرد من بلد لآخر عابرا بذلك الحدود السياسية، وهذا النوع من الهجرة يتطلب إطار قانوني ووثائق إدارية كدواز السفر، والتأشيرة وذلك حسب البلد المستقبل.

لا تحدث الهجرة من طرف جميع أفراد الجيل، بل هناك منهم من لا ينتقل ويسمى بالمقيم وهي ليست حتمية كالوفاة ولا ضرورية كالخصوبة ولكنها تحدث في جميع الأعمار وتؤثر مباشرة في السكان إما بالزيادة أو بالنقصان (أوطالب نعيمة، 2021، صفحة 350).

تعد الظواهر الديمغرافية من المؤشرات الحيوية لفهم التحولات التي تطرأ على المجتمع، ووتساعدنا الأبحاث والدراسات على فهم الواقع السكاني في المجتمع والتخطيط له بفعالية مما يحقق التوازن والتنمية له.

المحاضرة 10: ظاهرة الوفيات

إن ظاهرة الوفيات هي أول ظاهرة سكانية استرعت اهتمام مؤسسي علم الديمغرافيا، إذ قام **جون جراونت** بأول دراسة للوفيات اهتمت بمدينة لندن وضواحيها خلال الفترة 1604-1661م. وتعد الوفيات عنصرا أساسيا من العناصر أو العوامل المؤثرة في النمو أو التغير السكاني، لذلك يعد انخفاض الوفيات خلال القرن العشرين الميلادي العامل الرئيس المسئول عن الإنفجار السكاني في الدولة النامية، وقبل ذلك في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 393).

ويظهر أثر الوفيات عنصرا من عناصر التغير الديمغرافي في المجتمع من خلال زيادة السكان ونقصهم زيادة طبيعية بالمواليد وبالتالي فهي المصدر الرئيس لزيادتهم، ونقصهم نقصا طبيعيا بالوفيات. وهذه الأخيرة تبقى مستمرة حتى وإن توفرت جميع الوسائل الصحية والتغذية السليمة وانعدمت الأوبئة والكوارث، لأن حياة الناس محدودة بأجل معين، وكل إنسان يموت بعد أن يبلغ حدا معينا من العمر (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 241).

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر الدينامية السكانية، وتفوق في أثرها عاملي الهجرة والخصوبة. فزيادة نسبة الخصوبة لا تؤدي إلى ارتفاع عدد السكان إذا كان نصف المواليد يموتون. لذلك يعتبر انخفاض معدلات الوفاة في العالم سببا أساسيا في نمو السكان، خاصة بين المجتمعات التي بقيت نسبة الولادة فيها ثابتة. وسكان العالم يزدادون نتيجة للزيادة الطبيعية وينخفض عددهم نتيجة للنقص الطبيعي. ولا تقف أهمية الوفاة على ضبط العدد النهائي، بل إنها تؤثر في تكوين السكان من حيث الجنس والسن والعنصر. ففي بعض الأقطار تزداد وفيات الأطفال، وفي بعضها الآخر تزداد وفيات كبار السن. وترتفع وفيات الذكور عن الإناث وترتفع بين الأقليات العنصرية أو القومية (شوقي عطية، 2017، صفحة 110)

أولا-مفهوم الوفيات:

تبدأ رحلة الحياة عند كل الناس من نقطة الميلاد أو لحظته، غير أن هذه الرحلة تختلف طولا أو قصرا من انسان لآخر، وذلك أن الموت يتخطف الناس من كل الأعمار. ولما كان الموت يحصد مختلف الأعمار، فإن دراسة معدلات الوفيات العامة ومعدلات الوفيات العمرية والنوعية تفيد كثيرا في فهم كثير من جوانب المجتمع المدروس سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية ومدى التقدم أو التخلف (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 45).

فالوفاة حادثة حتمية خارجة عن إرادة الإنسان، وإن كان يحاول أن يقلل من حدوثها، أو على العكس من ذلك، يتسبب بحدوثها على نفسه أو على الآخرين. فالوفاة تحدث في أي عمر (شوقي عطية، 2017، صفحة 91).

ثانيا: أنماط اتجاه الوفيات:

ويمكن تقسيم اتجاه الوفيات في العالم إلى نمطين: نمط الهبوط في العالم المتقدم، ونمط الهبوط في الدول النامية.

1-في الدول المتقدمة:

حدث الهبوط منذ القرن 18، وكان السبب الرئيسي للهبوط في مستوى الوفيات هو الإكتشافات الطبية، وتقدم الجراحة والتشريح والتلقيح بدءا من العام 1750. وقد واكب الإكتشافات الطبية لمقاومة الأمراض، تقدم اقتصادي شمل تطورا كبيرا في وسائل النقل والصناعة، وما رافق ذلك من احتكاكات مع باقي الشعوب، وانتشار الإكتشافات الطبية. كما أسهم التقدم الزراعي في توفير الغذاء لعدد أكبر من السكان.

وكان لتصدير الخبرة الأوروبية في معالجة الأمراض أثر كبير في تخفيض نسبة الوفيات، في فترة أسرع، خارج أوروبا. لكن تزايد عدد الوفيات بين كبار السن في الدول المتقدمة لم يكن بالإمكان حصره أو تخفيضه. وهذا التزايد في نسبة الوفيات بين كبار السن، من مجموع الوفيات، أمر حتمي ناتج عن انخفاض الوفيات في الأعمار المبكرة.

2-**في الدول النامية:** إن الهبوط في الدول النامية لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أدى ذلك الهبوط مع استمرار معدلات الخصوبة على وضعها الطبيعي، إلى ارتفاع معدلات الزيادات الطبيعية في هذه الدول، وسبب هذا الهبوط كان ناتجا عن نزعة هذه الدول إلى تطوير سبل

عيشها، مجاراة للدول المتقدمة. وعليه، اعتمدت على الوسائل الطبية الحديثة، تلقيح وتوعية ووقاية، بالإضافة إلى تطوير إمكاناتها الطبية، مما أدى إلى ارتفاع أمد الحياة فيها حتى بدون أن يرتبط ذلك بتقدم اقتصادي كبير (شوقي عطية، 2017، صفحة 113).

ثالثا: أسباب ارتفاع معدل الوفيات للأطفال:

1-الأمراض: ان انتشار الأمراض في العالم المتخلف يعد أهم أسباب الوفيات، ومنها: حمى الملاريا وأمراض الجهاز الهضمي التي تفتك بعدد كبير من الأطفال، ويمكن تصنيف الأمراض إلى مجموعات:

أ-**البيولوجية**: كأمراض القلب والسكر والسرطان.

ب-**الاجتماعية**: السل والأمعاء وفقر الدم.

ج-**المعدية**: الكوليرا والتيفوئيد، وهناك أمراض أخرى تنشأ عن المياه الملوثة والبيئة المعرضة للتلوث خاصة بالمدن الصناعية، وعلى فإن أمراض القلب والسرطان تنتشر في المجتمعات الصناعية، في حين تنتشر الأمراض الطفيلية وأمراض الأمهات أثناء فترة الحمل في المجتمعات النامية.

2-إنخفاض الدخل الفردي: يؤثر على مستوى المعيشة، ونوعية الغذاء والسكن ونمطه وفرص التعليم، وقد أثبتت الدراسات أن هناك ارتباطا وثيقا بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الفردي، فكلما انخفض الدخل الفردي ارتفع معدل الوفاة خاصة بين صفوف الأطفال.

3-الحوادث الفجائية: من أسباب الوفاة أيضا الحروب والزلازل والبراكين والفيضانات والحرائق والمجاعات وغيرها (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 97)

رابعا: العوامل المؤثرة في انخفاض مستوى الوفيات:

1-**تحسن مستوى المعيشة**: أسهم تحسن مستوى المعيشة، نتيجة تقدم مستويات التنمية الاقتصادية والإجتماعية إلى خفض معدلات الوفيات أنواعها كافة. وتستخدم عدة معايير أو مؤشرات لقياس التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، مثل متوسط الدخل أو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، واستهلاك الفرد من الطاقة وغيرها.

2-**اكتشاف الأمصال والمضادات الحيوية**: أدت الإكتشافات الطبية في مجال الأمصال والمضادات الحيوية إلى السيطرة على كثير من الأمراض، خاصة مع توافرها للدول الفقيرة بأسعار معقولة، أو من خلال الدعم المقدم من المنظمات الدولية.

3-**الخدمات الصحية**: أدى تقدم مستوى الخدمات الصحية إلى انخفاض الوفيات بشكل عام، ويقاس مستوى هذه الخدمات في الدول أو المناطق الجغرافية بعدد من المؤشرات، مثل: عدد السكان لكل طبيب، أو عدد الأطباء لكل ألف من السكان، أو عدد السكان لكل ممرضة، وكذلك عدد السكان مقابل كل سرير مستشفى، إلى جانب مؤشرات أخرى، مثل مقدار الإنفاق على الخدمات الصحية.

4-**السياسات الصحية**: تسهم السياسات التي تتخذها الدول في خفض الوفيات بفاعلية، من خلال تحديد الأولويات، ودعم برامج التوعية والتثقيف لرفع الوعي الصحي والغذائي للسكان (رشود بن محمد الخريف، 2008، الصفحات 433-434).

خامسا-<u>مقاييس حساب الوفيات</u>:

تستخدم عديد المقاييس من بينها:

أ-**معدل الوفيات الخام**:

يمثل نسبة جميع الوفيات المسجلة خلال سنة معينة على عدد السكان الكلي مضروبا في 1000 . وتكتب المعادلة كمايلي (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، الصفحات 120-121):

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال السنة الميلادية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times 1000$$

ولهذا المعدل مزايا من أهمها أن يبين مستوى الوفاة لمجتمع بأكمله في سنة ما، إلا أن أبرز عيوبه أن يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الوفيات فيما بينها اختلافا واضحا حيث يمزج هذه العناصر دون تمييز، ومن الخطورة الوصول إلى استنتاجات محددة على أساس دلالة المعدل الخام للوفاة فقط، لذلك فإن الدراسة المتعمقة للوفاة تمتد إلى بعض المعدلات الأخرى والتي تعتبر أكثر دقة وتفصيلا عن معدل الوفيات الخام (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 148)

ب-**معدل الوفيات حسب العمر**:

وهو معدل خاص بكل فئة عمرية حيث ينسب عدد الوفيات التي حدثت في كل فئة إلى جملة السكان في نفس الفئة مضروبا في 1000، ومن المفيد أن تحسب هذه المعدلات للذكور والإناث، وبذلك تعد المعدلات العمرية أساسية في المقارنة بين المجتمعات بعضها وبعض أو بين طوائف السكان في داخل المجتمع الواحد، وتعد الفئات العمرية ذات الخمس سنوات الصورة الشائعة في حساب معدلات

الوفيات الخاصة بالعمر وهي توضح الأنماط الرئيسية لتغير مستوى الوفاة حسب العمر وفي العادة لا تكون البيانات على درجة كافية من الدقة بحيث تبرر استخدام فئات أصغر (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 122).

$$\text{معدل الوفيات في العمر} = \frac{\text{عدد الوفيات في عمر معين في فترة}}{\text{متوسط عدد السكان في هذا العمر في الفترة نفسها}} \times 1000$$

ج-**معدل وفيات الرضع:**

نحصل عليه بقسمة عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة على مجموع عدد الوفيات أحياء خلال نفس السنة مضروبا في 1000، ويكون هذا المعدل مرتفعا دائما عن معدل الوفيات الخام، ويعكس مدى ما تقدمه الدولة من خدمات صحية لمواطنيها، ويكون هبوطه أول خطوات في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع، وفي كثير من الدول يأتي معدل وفيات الأطفال في فئة السن 1-4 سنوات بعد معدل وفيات الرضع مباشرة – حتى أنه في معظم الدول النامية يكون أكثر من نصف عدد الوفيات بها في أي سنة-لأعمار تقل عن 5 سنوات، وعلى ذلك فإن صيغة معدل وفيات الرضع تكون على النحو التالي (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 122،124):

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة للأطفال أقل من سنة}}{\text{مجموع عدد المواليد الأحياء في نفس السنة}} \times 1000$$

يمكن اعتبار معدل وفيات الأطفال الرضع أحد المؤشرات الهامة في قياس مدى صحة المجتمع وسلامته، فهو انعكاس لكثير من الظروف الاجتماعية والإقتصادية والتعليمية، ومدى العناية الصحية خاصة بالنسبة للطفولة والأمومة، ومن هنا فإن انخفاض معدل الوفيات للأطفال الرضع في مجتمع ما يدل على اتجاه هذا المجتمع نحو التقدم اجتماعيا وصحيا. واقتصاديا ومن الطبيعي أن يكون ثمة ارتباط قوى بين معدلات وفيات الأطفال الرضع ومعدلات الوفيات العامة في أي مجتمع، لأن كلا المعدلين يتأثر بنفس العوامل الاجتماعية والإقتصادية في المجتمع الواحد (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 45).

بما أن ظاهرة الوفيات من أهم الظواهر الديمغرافية التي تعكس الحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، لأنها تتأثر بمجموعة من العوامل. فهي مؤشر حيوي فعال في وضع سياسات صحية واجتماعية لتحسين جودة الحياة وزيادة متوسط العمر.

المحاضرة11: ظاهـــرة الـــزواج

يعد الزواج من أهم الظواهر الديمغرافية والإجتماعية في جميع المجتمعات البشرية، لأن السبيل الوحيد للإنجاب الشرعي، وبناء الأسرة حسب الأعراف السائدة في معظم المجتمعات. ويؤثر أيضا في الخصوبة إلى جانب ارتباطه بظاهرات اجتماعية وديمغرافية أخرى (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 251).

لهذا يعتبر الزواج علامة فارقة هامة في حياة كل إنسان بالغ في المجتمعات كافة. ومع ذلك، فإن أشكال الإقتران التي تتسم بطابع رسمي أقل في كثير من البلدان هي التي تشكل أساس الحياة العائلية يحتل انجاب الأولاد مكانة أساسية في حياة كل من النساء والرجال ويرتبط بشدة بأدوار النساء في الأسرة والمجتمع.

أولا-<u>تعريف الزواج</u>:

الزواج هو "العقد الشرعي أو اقتران بين شخصين ذكر وأنثى بالشكل الذي تنص عليه قوانين المجتمع وتجري عليه عاداته فتترتب بينهما حقوق وواجبات، ويعبر عليه بحفل الزفاف أو العرس وينظمها القانون أو العرف، ويعتبر الزواج ظاهرة ديمغرافية والقاعدة لكل منتوج ديمغرافي".

وتعرف الأمم المتحدة الزواج بأنه:" إتحاد شرعي لأشخاص من جنس مختلف، هذا الإتحاد يمكن أن يكون شرعيا بإجراءات مدنية أو دينية أو عن طريق إجراءات معترف بها قانونيا لدى الدولة، مهما كان الإجراء المستعمل فإن كل الزواجات يجب أن تكون معلنة لدى المؤسسات الإحصائية للحالة العائلية".

ويتصف الزواج بالتغير المستمر وعدم الثبات، فقد حضي بحيز كبير في الدراسات السكانية بغية التعرف على التغييرات التي تطرأ على المجتمعات. فالزواج ظاهرة اجتماعية شرعية قانونية وليست ظاهرة حيوية مثل الولادات والوفيات (شعدو كريم، د س، الصفحات 33-34).

ثانيا-تداخل ظاهرة الزواج مع الظواهر الديمغرافية:

1-علاقة ظاهرة الزواج بظاهرة الخصوبة:

هناك جانبين أساسيين لدراسة الظاهرة الزواجية ومدى تأثيرها على ظاهرة الخصوبة هما:

أولا نسب الأشخاص الذين سبق لهم الزواج والذي يعبر عن عدد ومستوى الزواج، اما من الناحية الثانية فهي توزيع الأفراد حسب العمر عند الزواج الأول، وهذا يعبر عن توقيت الزواج ومدى سرعة حدوثه في حياة الشخص.

2-**علاقة ظاهرة الزواج بظاهرة الوفاة:**

ظاهرة الترمل من مكونات ظاهرة الزواجية حيث تشمل فئة السكان الذين مستهم الظاهرتين الزواجية أولا ثم الوفاتية لأحد الزوجين، فظاهرة الوفاتية هي ظاهرة حتمية تمس كل الأفراد وفي جميع الأجيال.

3-**ظاهرة الزواج والبطالة:**

تعتبر البطالة من الظواهر السكانية والإقتصادية والإجتماعية التي تمس كل المجتمعات دون استثناء لكن بدرجات مختلفة ومتفاوتة تنعكس على الوضعية الديمغرافية مباشرة وكذا على حركية السكان، وتؤثر أيضا في الظواهر الديمغرافية التي بينها الزواجية بتأثيرها على الحدث الأساسي فيها الزواج (شعدو كريم، د س، الصفحات 51-57)..

ثالثا-الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج:

يرى معظم علماء الإجتماع أنه يمكن تحليل الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج من خلال الأبعاد الآتية (يونس حمادي علي، 2010، صفحة 327، 333):

1-**تعدد أنواع الزواج:** يختلف تعريف الزواج عبر البلدان وحتى داخل البلد الواحد. الزواج اقتران بين شخصين من الجنس المخالف ويتضمن حقوقا والتزامات محددة بواسطة قانون أو عرف.

إن طبيعة الزواج، سواء كان قانونيا أم قائما على أساس عرفي، أحادي أم متعدد الزوجات، تؤثر في قوة العلاقة بين الزوجين بالإضافة إلى درجة الإتصال بينهما. كما أن الحقوق القانونية، الإلتزامات والحماية المجتمعية الممنوحة للزوجين والأطفال تختلف بحسب أنواع الزواج.

أ-**شيوع الإقتران غير الرسمي:** ليس الزواج هو السبيل الوحيد المؤدي إلى تكوين الأسرة. والبلدان التي توجد لديها هياكل اسرية من الرجال والنساء الذين لم يسبق لهم الزواج، غالبا ما توجد فيها أشكال

أسـرية بديلة. في بعض أرجاء العالم، يعترف بوجه عام بحالات الإقتران غير الرسـمي المجازة قانونيا أو دينيا، كصـورة مقبولة لتكوين الأسـرة. إن زيادة التعايش بصـفة أزواج أصـبح أبرز المظاهر المميزة لإتجاهات الزواج في كثير من البلدان المتقدمة.

الإقتران بالتراضـي لا تقتصـر على البلدان المتقدمة فحسـب وإنما هي شـائعة في بعض البلدان النامية مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي بعض أجزاء افريقيا جنوب الصـحراء الكبرى. وتزيد نسبة الإقتران بالتراضي على نسبة الزواج القانوني بخاصة في الأعمار الفتية والشابة بخلاف كثير من البلدان المتقدمة، حيث ظهر التعايش كأزواج بين القطاعات الحضـرية المتعلمة من المجتمع. وعلى العموم فهو يوفر جماية قانونية ودعما ماليا أقل من الزواج القانوني.

ب-**الزواج الداخلي والخارجي**: يعلق علماء الاجتماع على النظام الذي يحرم على الفرد أن يتزوج من أقاربه وتدعوه إلى الزواج من الغريبات عبارة الزواج الإغترابي. وقد اختلفت درجة القرابة المحرمة بإختلاف المجتمعات. وعلى العكس من الزواج الخارجي، فإن الزواج الداخلي يتم فيه الزواج داخل الجماعة الواحدة. اعتمد هذا النمط مبدأ إلزامية الزواج من ابنة العم وسـائر القريبات. وفي الوقت الحاضر اتسع نطاق سوق الزواج فأصبح يحدثبين الجماعة الصغيرة كالحي والقبيلة أو بين النسباء.

ج-**الزواج الأحادي والمتعدد**: وتتجلى الإختلافات الأوسـع للزواج في أنواع الزواج الأحادي والمتعدد الزوجات. الزواج الأحادي هو زواج رجل واحد من امرأة واحدة فقط. ومن جانب أخر، يشـمل تعدد الزوجات أو الأزواج أي نوع من أنواع الزواج الذي يسمح بموجبه لأحد الأشخاص، من ذكر أو أنثى، في أن يتزوج من أكثر من زوج واحد في الوقت ذاته وهو علة نوعين: تعدد الزوجات وتعدد الأزواج، الأقل انتشارا من الأول. رغم شيوع تعدد الزوجات في الماضي القريب، إلا أنه تراجع كثيرا في الوقت الحاضر بسبب الضغوط الإقتصادية والنفسية في المجتمع الحديث.

2-**الاختيار للزواج**: تقليديا، كانت حرية الفرد في الإختيار في عقد الزواج والمظاهر الأخرى للحياة الأسـرية، خاضـعة لمصـالح الآخرين، كالوالدين، بقية الأقرباء أو الجماعة، حيث يعتبر الزواج تقليديا شـأنا عائليا ومجتمعيا أكثر منه شـأنا فرديا. ترتب الأسـرة الزواج في ضـوء مصـالحها وطموحاتها ومفاهيمها حول الجمال والمال والأخلاق مسـترشـدة التقاليد الموروثة. وعلى الصـعيد الرسـمي يعتبر الزواج شـأنا مجتمعيا أي أن التقاليد تنظر إلى الزواج على أنه وسـيلة لإنجاب الأولاد وبقاء الجنس البشري وتأمين التماسك الاجتماعي بين أعضاء الأسرة الواحدة.

3-**المهر**: تنشـئ رابطة الزواج واجبات كثيرة يتعين على الزوج الوفاء بإلتزاماتها. وفي مقدمة هذه الواجبات هو المهر، دفع مقابل للزوجة أو أسـرتها، وقد اخذ صـور كثيرة تختلف بإختلاف المجتمعات

البشـــرية. فاحيانا يتمثل في مبلغ من المال يدفعه الزوج أو هدايا يقدمها لزوجته وأهلها، كما أنه يعد بمثابة ضـمانة لجماية حقوق الزوجة، حيث يشـكل قوة رادعة ضـد الطلاق والمهر على نوعين المقدم والمؤخر. يدفع المقدم عند عقد القران، في حين يظل المؤخر واجبا يقتضيه الطلاق.

4-**العمرعند الزواج**: تقضـي المعايير الثقافية والممارسـات الاجتماعية عادة بتحديد الأعمار المناسـبة للرجال والنســاء للدخول إلى الزواج. بالرغم من أن الزواج خلال فترة المراهقة نمط مألوف بالنســبة للنســاء في العديد من البلدان النامية، إلا أن زواج المراهقين نادر بين الرجال في معظم المجتمعات، وذلك لأن المعايير الاجتماعية تؤكد في الأكثر قدرة الرجال لدعم الأسرة اقتصاديا كشرط مسبق لإنشاء الزواج.

تتأثر أنماط توقيت الزواج إلى حد كبير بواســطة التنظيم الاجتماعي والإقتصــادي للمجتمع والمعايير والمعايير الثقافية السـائدة كما تؤثر النظم الجنسـانية في تحديد العمر المناسـب للزواج لكل من النساء والرجال، يميل الزواج المبكر إلى الشيوع أكثر في مجتمعات تحدد فيها هوية النساء ومكانتهن بصـورة رئيسـية بواسـطة أدوارهن الأسـرية وانجاب الأولاد. مع زيادة التعليم على المسـتويين المجتمعي والفردي معا، يصبح الزواج المبكر أقل انتشارا (يونس حمادي علي، 2010، الصفحات 347-348).

رابعا-<u>التغيرات الناتجة عن الزواج</u>:

1-التغيرفي مستويات الخصوبة:

أ-العوامل المؤثرة في مستويات الخصوبة:

خصــوبة الســكان تطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع ســكاني، والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء أو الخصــوبة الفعلية التي تختلف عن الخصــوبة البيولوجية التي تعني التوالد. ولهذا وجب الاهتمام بالخصــوبة الفعلية ودراســتها لكونها تختلف في معدلاتها من زمن لآخر ومن مكان لآخر بسبب اختلاف العوامل السوسيو-ديمغرافية التي تؤثر فيها.

***عوامل اجتماعية:**

-**التعليم**: يؤثر في مستويات الخصوبة، فكلما زاد المستوى التعليمي ينتج عنه زيادة في وعي الأزواج فيما يتعلق بتكوين أسـرة مثالية، سـواء كانت في تعليم الأطفال أو تربيتهم وتوفير جميع الأمور اللازمة لهم، إذ سـتقوم هاته الأسـرة بالتفكير بشـكل جدي في تحديد حجم الأسـرة، بالإضـافة إلى أن مواصـلة المرأة لتعليمها يؤدي إلى رفع العمر عند الزواج وبالتالي تقليل فترة الخطوبة، مما يعمل على خفض عدد

الأطفال المنجبين، إضـــافة إلى اختلاف وجهة نظر المرأة المتعلمة عن غير المتعلمة فيما يتعلق بحجم الأسرة.

-**عمل المرأة**: إن تعليم المرأة أعطاها المهارات اللازمة للدخول في مستوى العمل والتمتع بدخل اقتصادي مستقل، وتشير البيانات الإحصائية المتوفرة في البلدان العربية إلى أن أعداد النساء العاملات في تزايد مســتمر في الريف والحضــر. وعليه فالإتجاه العام للعلاقة بين خصــوبة وعمل المرأة يميل إلى فكرة أن عمل المرأة يكون دافعا إلى انجاب عدد أقل من الأطفال، وذلك من أجل المحافظة والحصــول على مســتقبل مهني أفضــل أو لتحقيق التوافق المهني أو لوظائفهن الراهنة. كما أن اســهام المرأة في النشــاط الإقتصــادي يفرض عليها أن تبقى بعيدة عن أطفالها لفترة من الزمن، وبذلك تصــبح أقل اســتعدادا لإنجاب المزيد من الأطفال لما تحتاجه رعايتهم وتنشــئتهم من جهد ووقت كبيرين، قد لا يتوفران لها وهي تمارس العمل خارج المنزل، كما يفرض العمل على المرأة واجبات وظيفية متعددة غير إنجاب الأطفال، مما يضعف لديها الحافز إلى زيادة أطفالها.

-**التحضــر**: يلعب دورا كبيرا في التأثير على الأنماط الديمغرافية وهيكلها الاقتصــادي والإجتماعي، ويبرز هذا الدور بشكل جلي من خلال تأثيره في خفض معدل الخصوبة في المجتمع، والواقع أن التحضر يعتبر أحد الشــروط الأســاســية في عملية التحديث والتصــنيع، كما يؤثر في عمليات التغيرات الثقافية والإجتماعية، والتحول من النظم الاقتصــادية الريفية إلى النظم الاقتصــادية الصــناعية، وكذلك الإنتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة الحضرية (بن صديق زوبدة، 2020، الصفحات 38-47).

*__العوامل الديمغرافية__:

-**الســن عند الزواج الأول**: يعد عمر الفتاة عند زواجها الأول في ســن مبكرة من المتغيرات الهامة في تفسير تباينات الخصوبة، على اعتبار أن الفتاة التي تتزوج في سن متأخرة تصبح أقل خصوبة، وبالتالي تصبح أقل استعدادا لإنجاب عدد كبير من الأولاد عن زميلاتها اللاتي تزوجن وهن صغيرات.

-**مدة الزواج**: تؤثر المدة التي تقضــيها المرأة المتزوجة على عدد الأطفال المنجبين لها، خاصــة إذا كانت المرأة ضمن فترة القدرة على الإنجاب (15-49سنة)، فكلما طالت مدة الحياة الزوجية كان بإمكان المرأة انجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، حيث أن هاته المدة أكثر دقة في معرفة الخصــوبة من التبليغ عن عمر النساء.

-**استخدام وسائل منع الحمل**: زاد استعمالها بين المتزوجين وذلك بإختلاف وسط الإقامة سواء في الأوساط الريفية والأوساط الحضرية على حد سواء.

-**الرضاعة الطبيعية**: تمثل حسب منظمة الصحة العالمية وسيلة منقطعة النظير لتوفير الغذاء الأمثل الذي يمكن الرضع من النمو بطريقة صحية، وهي أيضا من العناصر الأساسية في في العملية الإنجابية، ولها أثار هامة على صحة الأمهات، وعلى هذا الأساس فإن أغلب نساء الدول العربية يزيد متوسط طول فترة الرضاعة لديهن عن السنة، حيث يتجه هذا المؤشر نحو الإنخفاض باختلاف مكان الإقامة سواءا بالريف أو المدينة. بالإضافة إلى عدم ملائمة الرضاعة الطبيعية للمرأة العاملة التي تتطلب البقاء مع الطفل في كل وقت.

ب-**التغير في نمط الأسرة**: تعرضت الأسرة لتحولات كبيرة من حيث التركيب، مما أدى إلى شيوع نظام الأسرة النووية، ويقصد بالأسرة النواة الأولى للمجتمع الإنساني، ويطلق عليها اسم الأسرة الزواجية أو الأسرة الصغيرة وتتألف من الأب والأم والأولاد، أعاش هؤلاء جميعا تحت سقف واحد أو لا، إلا أن هذا الشكل هو النواة الأساسية للأسرة كافة. أما الأسرة الممتدة فهي مجموعة تتألف من عدة أسر نواتية تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبنائهم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد، يندرج هذا النوع من الأسر عادة ضمن النظام الأبوي، حيث هو الممسك بالسلطة والموارد (بن صديق زوبدة، 2020، الصفحات 38-47).

ومع ظهور عوامل التغير التي مست جميع الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى عمليات التصنيع والتحضر، بدأت ملامح الإنتقال من عائلة ممتدة تقليدية إلى عائلة نووية، وذلك استجابة لما يفرضه الواقع المعاش يوما بعد يوم، إلى جانب تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي تلائم طبيعة الأسرة النووية.

خامسا: معدلات الزواج

1-**معدل الزواج الخام**: يعد هذا المعدل أكثر المعدلات استخداما، لسهولة حسابه وتوافر البيانات المطلوبة لذلك، على الرغم من كونه من المعدلات الخام التي لا يقتصر حسابها على السكان الذين يتعرضون للحدث المدروس. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل الزواج الخام} = \frac{\text{عدد حالات الزواج خلال السنة}}{\text{إجمالي السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

2-**معدل الزواج العام**: يقصد به عدد الزيجات في السنة لكل ألف من السكان (15 سنة فأكثر). ويحسب بإستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل الزواج العام} = \frac{\text{عدد حالات الزواج}}{\text{عدد السكان في سن الزواج (15 سنة فأكثر)}} \times 1000$$

3-**معدل الزواج العام المعدل**: يقتصر على السكان في سن الزواج، ويحسب كالتالي:

$$\text{معدل الزواج العام المعدل} = \frac{\text{عدد الزيجات}}{\text{عدد السكان في سن الزواج في منتصف السنة}} \times 1000$$

4-**معدل الزواج الحقيقي**:

$$\text{معدل الزواج الحقيقي} = \frac{2 \times \text{عدد الزيجات خلال السنة}}{\text{عدد السكان في سن الزواج وهم غير متزوجين}} \times 1000$$

5- **معدل الزواج حسب العمروالنوع:**

يعبر عنه بنسـبة عدد الزيجات إلى عدد الذكور أو الإناث في فئات عمريةمعينة، وذلك على النحو التالي (رشود بن محمد الخريف، 2008، الصفحات 258-259)::

$$\text{معدل الزواج الخاص} = \frac{\text{عدد حالات الزواج خلال سنة في فئة عمرية حسب النوع}}{\text{عدد السكان في الفئة العمرية نفسها حسب النوع}} \times 1000$$

تعتبر ظاهرة الزواج من الظواهر الديمغرافية التي لها دور في بناء واسـتقرار المجتمع، ولها تأثير مباشـر على معدلات الخصـوبة، والنمو السـكاني، التركيبة العمرية في المجتمع. ولهذا تعتبر دراسـة ظاهرة الزواج ذو أهمية في فهم التغيرات التي تحدث في المجتمع ديمغرافيا لأنها تسـاهم في تحليل الواقع، ما يساعد على وضع خطط تتماشى مع التحديات التي يواجهها السكان.

المحاضرة 12: ظــاهرة الهجــرة

تعتبر الهجرة عامل مؤثر في نمو السكان، كما تؤثر في خصائصهم الديمغرافية والإقتصادية حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلا نتاجا هاما من نتائج الهجرة من الدولة أو اليها أو بين أجزاء الدولة الواحدة بعضــها البعض، ولما كان صــافي الهجرة (الفرق بين الوافدين والمغادرين) يعني انتقال الســكان من مكان لأخر، فإن ذلك يعيد توزيع الســكان في أي منطقة وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية كتوفر الأيدي العاملة وزيارة فرص الحصــول على المدرب منها أو نتائج ســلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشــكلات الســكانية والإســكانية في المناطق المهاجر إليها (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 451).

الهجرة ظاهرة ســكانية قديمة ومؤشــر له أكثر من دلالة فهي مرتبط مع ظاهرات أخرى مثل الفقر ويعتبر العامل الاقتصــادي المســبب الأول للهجرة، تليها الحروب فهي تؤدي في أكثر الأحيان إلى هجرات قسـرية جماعية، نتيجة ضـغوط سـياسـية أو عرقية، وما عدا ذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصـي فالهجرات الطوعية تحدث سعيا وراء مستويات معيشة أفضل، وللبحث عن فرص العمل (ندا ذبيان، 2010، صفحة 81).

أولا-**<u>تعريف الهجرة</u>**:

حســب تعريف الأمم المتحدة تعرف الهجرة بأنها:" انتقال الســكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصـحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة" (أحمد علي اسـماعيل، 1997، صـفحة 95).

تعرف بأنها"عملية انتقال أو تحول أو تغيير مكاني لفرد، أو جماعة، من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى. تترافق تحولات جذرية في حياة الفرد على الصــعيد الاجتماعي والإقتصــادي والثقافي.." والهجرة بهذا المعنى هي "ســلوك فردي يتأثر بعوامل الدفع من المكان المهاجر منه وبعوامل الجذب إلى المكان المها جر اليه" (شوقي عطية، 2017، صفحة 125).

فالهجرة هي اسـتعداد نفسـي قبل أن يكون حركي، وبالتالي فالمواطن الذي يترك ريفه ويتجه صـوب المدينة للإسـتقرار بها فهو مهاجر، تنتج الهجرة عن الحاجة لتحسـين الظروف المعيشـية لبعض الأفراد الذين يرغبون في ذلك وهي لا تمس إلا نســبة قليلة جدا من الســكان، بالإضــافة إلى كونها اختيارية وليست اجبارية، وتتم على مراحل زمنية متفرقة (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 102).

ثانيا-أهمية دراسة الهجرة:

إن دراسة الهجرة لها أهمية كبيرة ، لأن الهجرات الإختيارية ظاهرة انتقائية وليست عشوائية. بعبارة أخرى، فإن هناك فئات من السكان تعد أكثر ميلا نحو الهجرة مقارنة بغيرها من الفئات، مما يزيد من تأثيرها على مكاني الأصل والوصول.

وتحظى ظاهرة الهجرة بإهتمام كبير لما لها من آثار على المهاجر نفسه، فهي تؤثر على ثقافته وروابطه الاجتماعية مع جماعته في مكان الأصل، بالإضافة إلى ما تترك من بصمات على مستوى معيشته، وما تحدث من تغييرات على ما يقوم به من دور في المجتمع الذي يعيش فيه.

فللهجرة دور إيجابي في تخفيف حدة التباين بين المناطق من حيث الأجور ومستويات المعيشة، إذ أن التحرك من مناطق تتمتع بأجور منخفضة، وربما معدلات بطالة مرتفعة إلى مناطق ذات أجور مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة، يؤدي إلى إحداث نوع من التوازن، ومن ثم التقليل من التفاوت والإختلافات المكانية في الدخل ومستوى المعيشة. ولهذا فالهجرة عامل توازن بين الوحدات المكانية من خلال تأثيرها على العرض من العمالة والطلب عليها، مما يؤدي إلى تخفيف حدة التباين الجغرافي في مستويات الدخل ونسب العمالة والبطالة وغيرها (رشود بن محمد الخريف، 2008، صفحة 447).

ثالثا-مصادر بيانات الهجرة:

هناك عدة مصادر يمكن من خلالها الحصول على بينات الهجرة، منها مايلي (رشود بن محمد الخريف، 2008، الصفحات 448-449):

1-**سجلات الهجرة**: تتوفر سجلات الهجرة بالنسبة للهجرة الدولية، ولكنها نادرة فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، بل إنها تعتبر من أسوأ أنواع البيانات لصعوبة تحديد المهاجر والمسافة التي يشترط أن يقطعها لكي يعد مهاجرا، فهل هي مسافة كذا أو كذا؟...

2-**التعداد السكاني**: يعتبر التعداد أحد المصادر المهمة جدا لدراسة الهجرة والتعرف على اتجاهاتها، سواء الهجرات الداخلية أو الدولية، وذلك من حلال بعض الأسئلة التي قد تشتمل عليها استمارة التعداد، بالإضافة إلى البيانات التي يوفرها عن محل الميلاد ومكان الإقامة المعتادة.

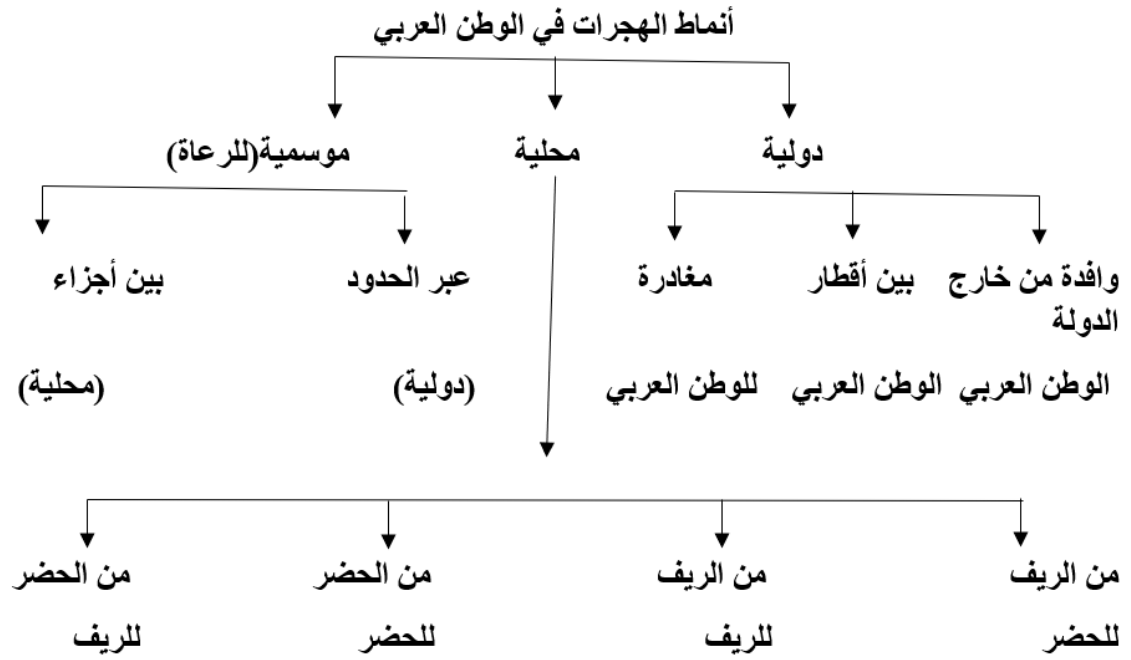
3-**المسوحات بالعينة**: تعد السموحات بالعينة أحد المصادر المهمة لبيانات الهجرة. وقد اعتمدت دراسات كثيرة على المسوحات بالعينة سواء لدراسة خصائص المهاجرين أو تحديد اتجاهات الهجرة وخصائصها، أو التنبؤ بمستقبلها، والتعرف على العوامل المؤثرة فيها.

رابعا-<u>أشـــكال الهجرة</u>: للهجرة أنماط متعددة ويتميز كل منها بخصـــائص ديمغرافية خاصـــة وإن كان يقصـــد بها عموما الإنتقال الجغرافي من منطقة لأخرى، وفي الوطن العربي يمكن تقســـيم الهجرة من حيث المدى والإتجاه إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1-**الهجرة الدولية**: وتتمثل في الانتقال الســـكاني عبر حدود الدول أي من دولة لأخرى داخل الوطن العربي أو خارجه سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

2-**الهجرة الداخلية أو المحلية**: وتتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.

3-**الهجرات الدورية أو الموســمية**: وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لأخر لفترة محددة ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصـلية بعد ذلك،ابرزها الإنتقال الموســمى لبعض الســكان (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، الصفحات 451-452).



وهناك أنواع عامة للهجرة يتمثل أهمها في:

1- **الهجرة الدائمة**: يبقى المهاجر في البلد المهاجر إليه بشكل دائم، مع حصوله على الحقوق المواطنة التي تقرها تلك الدولة، فيما يبقى إتصاله ببلده الأصلي مقطوعا أو يزوره بشكل متذبذب.

2-**الهجرة المؤقتة**: والتي تستمر لعدد من السنوات وبعود بعدها لوطنه الأصلي.

3-**الهجرة الإختيارية**: التي تتم بمبادرة فردية كي يتحركوا من مكان لأخر بغرض البحث عن ظروف حياة أفضل.

4-**الهجرة الإجبارية**: كأن تتم بواسطة قوة خارجية غير إرادة الأفراد مثل عمليات التهجير التي تحدث في بعض الدول تنفيذا لسياسات معينة. وقد يفيد الناس من دولة ليعيشوا في أخرى هروبا بحياتهم أو عقيدتهم (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 96).

5-**الهجرة الداخلية**: تعني قيام المهاجر بالتنقل من مكان جغرافي داخل إقليم دولته إلى مكان آخر لغرض ما يخصه. هناك عدة أنواع من الهجرة الداخلية من أبرزها مايلي:

-الهجرة من الإقليم إلى إقليم آخر أو من ولاية إلى ولاية داخل الدولة الواحدة، ومن خصائص هذا النوع قصر المسافة التي يقطعها المهاجر.

-الهجرة من الريف بإتجاه المدن وهي ظاهرة النصف الثاني العشرين حدثت على نطاق واسع، وشملت معظم دول العالم ولم يسبق لها مثيل في فترة من الفترات التاريخية السابقة. (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 104).

6-**الهجرة الخارجية**: هي التي يعبر فيها المهاجر الحدود السياسية لدولة ما أو أكثر في انتقاله (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 95). وهي أن يعبر المهاجر أو جماعة من المهاجرين الحدود السياسية للوطن الأم باتجاه دولة أخرى، والهجرة الخارجية تتميز بطول المسافة التي قطعها المهاجر (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 106).

والهجرة الدولية تكون على نوعين:

أ-هجرة خارجية دائمة: وفي هذه الحالة فإن المهاجر ينفصل انفصالا تاما عن وطنه الأم، ويسعى جاهدا للتأقلم مع طبيعة وتقاليد وعادات البلد المستقبل حتى وإن استغرق بعض الوقت.

ب-هجرة خارجية مؤقتة: وتتمثل في الأشـخاص المهاجرين الذين يسـعون إلى كسـب المال من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وبالتالي فإن هجرتهم قد تكون قصيرة أو طويلة الأمد، ولكن عودتهم إلى البلد الأصلي واردة. (محمد الصيرفي، 2013، الصفحات 106-107).

ج-الهجرة الموسـمية: هي التي يقوم فيها العمال مثلا بالإشـتراك في جمع محصـول ما، وقد يعبرون لذلك الحدود السياسية في موسم جمع المحصول (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 95).

خامسا: <u>أنواع المهاجرين</u>: فهي على النحو التالي:

-المهاجر وله أربع صفات:

1-إذا كانت الهجرة من دولة إلى أخرى:

أ-فهو في الدولة التي انتقل إليها مهاجر وافد.

ب-وهو في الدولة التي انتقل منها مهاجر نازح.

2-إذا كانت الهجرة داخل الدولة:

أ-فهو في المجتمع المحلي الذي هاجر إليه، مهاجر نزيل.

ب-وهو في المجتمع الذي هاجر منه، مهاجر راحل.

وتوصـف هذه النماذج الأربعة بالهجرة الفردية عن ظواعية بقصـد العمل أو الاتجار أو طلب العلم والمعرفة (محمد الصيرفي، 2013، صفحة 103).

سادسا-<u>أسباب وعوامل الهجرة</u>:

يمكن تقسيم عوامل الهجرة إلى نوعين، منها ما يبعد الفرد عن مكانه الأصلي، وتعرف بعوامل الطرد. ومنها ما يجذب الفرد إلى مكان آخر، مختلف عن مكان إقامته، وتعرف بعوامل الجذب، التي تتمثل في مايلي:

1-**عوامل الطرد**: يمكن أن تنقسم إلى مايلي:

-**اقتصاديا**: الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة. والفقر أحيانا يكون نتيجة حدوث مجاعة أو كارثة اقتصادية تؤديان إلى هروب السكان. كهجرة عشرات الألوف من الإفريقيين إلى أوروبا، بطريقة غير شرعية، بالرغم من تعرضهم إلى الخطر الشديد، إلا هربا من الفقر وبحثا عن أمل في حياة أفضل.

-**سياسية ودينية**: أحيانا ترجع أسباب التحركات السكانية للبحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك رغبة في الفرار من الإضطهار التي تصادف السكان في أوطانهم الأصلية، مثال: هجرة السوريين إلى الدول المجاور أو إلى أوروبا، مرورا بتركيا، هربا من ويلات الحرب التي تعصف بسوريا منذ عام2012 .

-**نفسية**: كالشعور بالحرمان النسبي، واليأس من رفع مستوى المعيشة في مكان الإقامة الحالي، والقلق وعدم الاستقرار بسبب أحوال أمنية غير مستقرة. كما أن للهجرة عدوى، لأن نجاح المهاجرين ووصل أخبارهم الإيجابية إلى ذويهم وأصدقائهم في الوطن الأم يشجع على انتشار الهجرة.

-**ديمغرافية**: النمو السكاني الكبير وعدم كفاية للسكان يدفع إلى الهجرة، وهنا قد تشجع الدول المكتظة سكانيا أبناءها على المغادرة بحيث تشكل تحويلات المغتربين لذويهم جزءا أساسيا من الدخل القومي (شوقي عطية، 2017، الصفحات 126-127).

2-**عوامل الجذب**: تنقسم بدورها إلى ما يلي:

-**عوامل جغرافية**: مساحات الأرض الشاسعة وخصوبتها وثرواتها المعدنية أو البترولية تجذب المهاجرين إليها، كما جذبت الولايات المتحدة المهاجرين من أوروبا. كذلك يعد المناخ الجيد عامل جذب مثلما يعد المناخ السيء عامل طرد.

-**عوامل اقتصادية**: الرخاء الاقتصادي، وتوافر فرص العمل، إمكانية استثمار رؤوس الأموال، التسهيلات التي تقدمها البلد إلى المهاجرين، أحوال المعيشة وطرقها ومستوياتها، كلها عوامل اقتصادية جاذبة للهجرة. أضف إلى ذلك ما يمكن أن تقدمه بعض الدول للمهاجرين إليها، من الأثرياء، من إعفاءات ضريبية، بحيث تشجعهم على افقامة فيها بشكل دائم.

-**عوامل سياسية**: إن إمكانية الحصول على اللجوء السياسي، وعدم الإضطهاد، والمساواة بين عناصر السكان هي عوامل تجذب المهاجرين إلى بلدان حيث يمكنهم العيش بسلام، ويقترن هذا العامل بعوامل الأمن والإستقرار، فكانت الهجرة إلى الولايات المتحدة حلم الملايين من الذين عاشوا وراء الستائر الحديدي في فترة الحرب الباردة (شوقي عطية، 2017، صفحة 128).

سابعا -آثار الهجرة:

الهجرة ليست كلها إيجابية، وكذلك ليست سلبية، بل تجمع بين هذا وذاك على صعيد المهاجر، منها، والمهاجر إليها.

1-الآثار الإيجابية للهجرة على الدولة المهاجر منها والمهاجر:

أ-الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة يعد مصدر أمان اقتصادي للدولة النامية، فهي تسهم في الحد من ظاهرة البطالة، والفقر في المجتمع، وتحويل الأموال للعمالة الخارجية التي تقلل من نسبة العجز الاقتصادي في الدولة.

ب-يكتسب المهاجر تقنيات ومهارات جديدة قد لا تكون متوفرة في بلده الأصلي.

2-الآثار السلبية للهجرة على الدولة المهاجر منها والمهاجر:

أ-ستعاني الدولة من هجرة الكفاءات والخبرات، مما يعني استنزاف كوادرها البشرية التي يمكن أن تساهم في تنمية المجتمع وتقدمه. هذه الهجرة ليست برغبة الكوادر البشرية بالدرجة الأولى، بقدر ما هي عدم توفر الدولة لهم الحوافز التي تشجعهم على البقاء في مجتمعاتهم سواء من حيث الرواتب والحوافز الاقتصادية المناسبة، أو توفير الإمكانيات المادية والعلمية التي تعينهم على تطوير علمهم ومعارفهم، أو توظيف علمهم في خدمة مجتمعهم.

ب-عدم قدرة الدولة على إدارة مواردها الطبيعية والبشرية التي تفلت من يديها وبنسب متزايدة يوما عن يوم.

ج-تدني معدلات الإنتاج في الدولة بما لا يتناسب مع الزيادة السكانية، أي الإنتاج في انخفاض، وأعداد السكان في ازدياد.

د-قد تنمو الدولة المستقبلة بذور العنصرية، وسوء معاملة المهاجرين، قد يؤدي ذلك لنشوء صراعات بين الدولة المهاجر منها والمهاجر إليها.

هـ-انتشار الجريمة وهجرتها من دولة لأخرى.

3-الآثار الإيجابية للهجرة على الدولة المهاجر إليها (المستقبلة):

أ-المهاجر يقوم بأعمال لا يستطيع السكان الأصليين أدائها، أو لا يعرفون كيفية أدائها، أو لا يرغبون العمل فيها.

ب-المهاجر يعمل لساعات أكثر وبراتب أقل.

ج-يحاول المهاجر لإبراز كل ما لديه من مهارات، وطاقات، وإبداعات، ليثبت أنه جدير بهذا العمل، وألا يطرد أو يستبدل بعامل آخر.

د-الآثار السلبية للهجرة على الدولة المهاجر إليها (المستقبلة):

تحمل الدول مزيدا من النفقات المالية، لتزايد الخدمات الصحية، والتعليمية، وتوفير حاجات السكان الأصلية (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 115-116).

ثامنا: مقاييس الهجرة:

1-معدل الهجرة الوافدة:

تعد هذه المقاييس أساسا للحكم على حجم الهجرة في المنطقة المهاجر منها أو المنطقة المهاجر إليها. ومن الواضح أن المقام المستخدم في كل المقاييس هو إجمالي عدد السكان في كل من المنطقتين كما تبين الصيغ التالية لحساب هذه المقاييس (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، الصفحات 172-173):

أ-معدل الهجرة الوافدة:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

ب -معدل الهجرة المغادرة:

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

ج-معدل الهجرة الصافية:

$$\text{معدل الهجرة الصافية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة - عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

من خلال ما تم عرضه تبين أن هناك عوامل عديدة تؤثر على ظاهرة الهجرة ، مما يستوجب اجراء دراسات وأبحاث ديمغرافية وتحليلها لوضع سياسات واستراتيجيات تعالج هذه المشكلة وتحد من تفاقمها.

المحاضرة 13: النمو الديمغرافي

من المعروف في الدراسات السكانية أن نمو الديمغرافي في المجتمع ينتج عن الفرق بين المواليد والوفيات من ناحية وعن الهجرة الصافية (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) من ناحية أخرى، ويسهم هذا المعدل في تحديد المدة الزمنية التي يستغرقها القطر في الوصول إلى حجم سكاني معلوم في المستقبل إذا استمرت هذا المعدل بنفس مستواه، ذلك لأن السكان يزيدون وفقا لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة، أي أن حجم السكان يزيدون وفقا لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة، أي أن حجم السكان في سنة يزيد سنويا بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة، فإذا كان معدل النمو 1% سنويا فإن عدد سكان الدولة سيتضاعف في 70 سنة، وإذا كان 2% فإنه سيتضاعف في 35 سنة، وإذا كان 3 % فإنه سيتضاعف في 24 سنة وهكذا، أي أنه كلما زاد المعدل كلما قصرت المدة التي يتضاعف فيها حجم السكان (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 439).

يعد النمو السكاني في العالم من أبرز الظواهر الديمغرافية في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا هاما للبشرية، وخاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يفوق معدل النمو الاقتصادي. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية، وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها. وتعتمد دراسة النمو السكاني على مقياس هام وهو معدل النمو السكاني. ويحسب هذا المعدل بطريقتين:

حسب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين، كأن نقارن بين عدد السكان في دولة واحدة خلال فترة زمنية محددة. والفارق في عدد السكان يحدد مقدار النمو السكاني.

تقدير معدل التغيير من سـجلات المواليد والوفيات. أي أن يحسـب عدد المواليد وعدد الوفيات ويتم حساب الفرق بين الرقمين وينسب إلى متوسط عدد السكان لنحصل على معدل النمو الطبيعي (شوقي عطية، 2017، الصفحات 131-132).

أولا: تعريف النمو الديمغرافي:

يعرف النمو الديمغرافي: "الزيادة الطبيعية في عدد السـكان" (بسـام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 87).

تعتبر الظاهرة السـكانية ديناميكية وليسـت اسـتاتيكية، وبالتالي فإن عدد السـكان في أي مجتمع معرض للزيادة أو النقصان، نتيجة عوامل طبيعية أو بيئية.

-عوامل الزيادة السكانية: المواليد، والهجرة الوافدة.

-عوامل نقصان السكان: الحروب، والهجرة الخارجية، والوفيات.

يهتم النمو السـكاني بدراسـة حجم السـكان في فترات زمنية متفاوتة، ليتعرف على التغيرات التي طرأت على التركيب السكاني في المجتمع (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 12).

ثانيا: مراحل النمو الديمغرافي:

اتفق الديمغرافيين على ثلاث مراحل للنمو السـكاني تتميز كل مرحلة من مراحلها بسـمات خاصـة معتمدة على تطور معدلات الولادات والوفيات في آن واحد.

المرحلة الأولى: المرحلة البدائية:

تتميز هذه المرحلة بالإرتفاع الشـديد في معدل الولادات والذي يبلغ ما بين 40-50‰ وكذا الإرتفاع الشديد الآخر في معدل الوفيات والذي يصل إلى ما بين 30-35‰.

وترتفع الوفيات في هذه المرحلة خاصة في الشريحة العمرية الصغرى ونعني بذلك الأطفال الرضع حيث يصـل معدل وفيات الأطفال فيها إلى 250‰، كما أن أكثر من نصـف الأطفال يموتون في هذه المرحلة قبل وصولهم سن 15 سنة.

ويرجع السـبب في ارتفاع معدل الوفيات في هذه المرحلة إلى ارتباطها بالحالة الاقتصـادية والصحية بصـفة عامة، وكذلك الحروب التي خلفت عدد كبيرا من الوفيات، أما عن سـبب ارتفاع معدلات الولادات في هذه المرحلة، فيرجع إلى الترسـب الاجتماعي للثقافة المرتبطة بالعادات والتقاليد التي تحبذ

كثرة الإنجاب، فمزايا النظام الاقتصـــادي فيها هو الذي كان يطلب الأســـر الكثيرة العدد للمســـاهمة والمســـاعدة في الزراعة بما أنها النشـــاط الســـائد. ضـــف إلى ذلك فالطلب على الإنجاب كان متأثر فيها بمساعدة الأطفال لأسرهم عند الكبر فكان في هذه المرحلة الإنجاب استثمار في المستقبل.

ولقد اســـتغرقت هذه المرحلة مدة طويلة من الزمن امتدت من العصـــور القديمة إلى العصـــور الوســـطى، وكان المجتمع الســـائد فيها هو المجتمع الزراعي ذو الدخل المحدود (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 132-134).

المرحلة الثانية: <u>المرحلة الإنتقالية أو المتوسطة</u>:

تتميز هذه المرحلة بثبات نســـبي لمعدلات الولادات بينما تبدأ معدلات الوفيات في الإنخفاض ذلك بسبب الدور الصحي والتحسن العام في ظروف الحياة. إذن هذه المرحلة تحسنت الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والصحية.والتي صادقت اكتشافات لويس باستور في مقاومة الأمراض المعدية. فكانت وراء الإنخفاض. فكانت وراء الإنخفاض المباشر لمعدل الوفيات بمختلفه، حيث بلغ ما بين 15-25‰ فحين اســـتمر في هذه الفترة معدل الولادات في الارتفاع إذ تراوح ما بين 40-50‰. كما ارتفعت نســـبة الزيادة الطبيعية بنسب كبيرة حيث وصلت 25%. وعلى أثر ذلك تميز الهرم السكاني بإتساع قاعدته.

ولقد أدى النزول المفاجئ لمعدلات الوفيات خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمرار معدل الولادات في الارتفاع إلى تزايد معدل الزيادة السنوية وتشكل ما يسمى بالقنبلة السكانية للعالم الثالث.

لقد تضاعف عدد سكان العالم منذ سنة 1960 وحدث ذلك في الدول النامية بنسبة 95% وشوهد في نفس الفترة تباطؤ أو توقف النمو السكاني في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.

وفي هذه المرحلة تطورت وظائف الأســـرة وتحولت هذه الأخيرة من وحدة إنتاجية واســـتهلاكية في البيئة الزراعية إلى وحدة استهلاكية فقط في البيئة الصناعية. كما شجعت المرأة للمشاركة في عملية الإنتاج خارج البيت، واماتزت كذلك هذه المرحلة بتخصيص الأموال لإعداد الشباب والأطفال وتكوينهم بطريقة أفضل (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 134-135)

يعد التطور التكنولوجي الكبير من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول في المرحلة الثانية- مرحلة الانفجار السكاني- حيث استطاعت بواسطته أن تسيطر على الأمراض الوبائية وأن تخفض من معدل الوفيات بها في فترة قصـــيرة مع بقاء معدل المواليد مرتفعا ولذلك فإن ديناميكية الإنفجار السكاني ترجع في الأساس إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات نتيجة السيطرةعلى أسبابها (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، صفحة 46).

المرحلة الثالثة: المرحلة الإستقرارية أو مرحلة النضج السكاني:

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة من مراحل الدورة الديمغرافية وتتميز بالنمو البطيء في عدد السكان من جراء التحولات الاجتماعية والإقتصادية، فعندما ارتفع المستوى المعيشي للسكان مع زيادة الوعي الصحي والثقافي والحضري وكذا الوقائي، اتجهت معدلات الولادات إلى الإنخفاض بعد ما كانت معدلات الوفيات قد انخفضت في المرحلة التي سبقها (المرحلة الإنتقالية) وصلت إلى أدنى حد لها ما بين 7-10 ‰، وكانت نتيجةذلك بالطبع هو انخفاض معدل النمو الطبيعي حيث وصل إلى ما بين 0,5-1%سنويا. كما هو الحال الآن في معظم دول دول غرب وشمال أوروبا وأمريكا.

ومن سمات هذه المرحلة هو زيادة فرص الحراك الاجتماعي الذي يمكن تحقيقه بطريقة أفضل في حالة الأسرة الصغيرة، كما أدت عملية التنمية الحضرية إلى تغير مكانة الطفل في المجتمع، حيث تحولوا إلى عبء اقتصادي بعدما كانوا عونا اقتصاديا للأسرة، فانتشرت بذلك الأسر المصغرة عند الطبقات العليا أولا ثم الطبقة الدنيا ثانيا. ومن ميزات هذه المرحلة كذلك ارتفاع نسبة الشيوخ وانخفاض نسبة الأطفال من مجموع السكان (جويدة عميرة، 2014، الصفحات 136-137).

ثالثا: العوامل المؤثرة في زيادة النمو الديمغرافي:

1-عوامل طبيعية وبيئية:

أ-**المناخ**: قد يكون المناخ عامل طرد أو جذب للسكان. يكون الأول إذا انعدمت سبل العيش الآمن في المجتمع، مثل: ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير كما في المناطق الإستوائية والصحراوية، أو انخفاض شديد في درجات الحرارة كما في المناطق القطبية الباردة. ويكون المناخ عامل جذب للسكان إذا كان معتدلا، والأرض خصبة، والمياه متوفرة، وفرص العمل متاحة، كما في أوروبا الغربية ، وجنوب غرب آسيا.

ب-التضاريس:

-المناطق الجبلية: تتميز بقلة السكان، بسبب وعورة الطرق، وصعوبة الحركة والمواصلات.

-الهضاب: صالحة للسكن، لإعتدال مناخها، وتوفر فرص العمل.

-السهول: تتميز بكثافة سكانية عالية، نظرا لخصوبة ترتبتها، ووفرة مياهها، وسهولة مواصلاتها.

ج-التربة:

-التربة الطينية السوداء: تجري فيها الأنهار، وتنتشر فيها الزراعة، وتتميز بالكثافة السكانية.

-التربة البركانية: تتميز بالخصوبة والكثافة السكانية، مثل: أندونيسيا، وإيطاليا.

-التربة الصحاروية الرملية الصفراء: تتميز بإنعدام السكان، لأنها صالحة للسكن، والزراعة (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 87-88).

2-**ضوابط النمو الديمغرافي**: حددت ضوابط النمو الديمغرافي في ثلاثة عوامل، هي: المواليد، والوفيات، والزيادة الطبيعية، كمايلي:

أ-**المواليد**:

ظاهرة الولادة هي ظاهرة ديمغرافية تتمثل أحداثها في الولادات الحية التي تسجل بإستمرار في سجلات الحالة المدنية. تعد الولادة ظاهرة غير متجددة، ولا يولد الفرد سوى مرة واحدة، وحين يولد فهو معرض لجميع احتمالات الحوادث الديمغرافية الأخرى كالوفاة، والهجرة، والزواج، والطلاق، وغيرها على مسار حياته. وتبدأ حوادث الولادة عند السن 0 ولا تتعداه إلى الأعمار الأخرى، وترتبط الظاهرة ارتباطا وثيقا ومباشرا بالخصوبة وبالزواج وأشكاله الأخرى لأنهما القناتان اللتان تزيدان من كثافة الولادات. وقد يختلف مفهوم الولادة من بلد لآخر (أوطالب نعيمة، 2021، صفحة 347).

اختلف الباحثون في تحديد سن حمل النساء، منهم من حدده في الفئة العمرية (15-45 عاما)، ومنهم حدده بين (20-44عاما)، ومنهم حدده بين (15-49عاما)، بمعنى آخر سن الحمل هو الفترة الممتدة من سن البلوغ حتى سن اليأس.

ومن عوامل زيادة معدلات المواليد، اقبال الريفيين على الإنجاب أكثر من الحضر، لإعتمادهم على الأيدي العاملة أكثر من الآلات الحديثة في الأعمال الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتحكم في معدل الإنجاب مساحة الأرض الزراعية، فكلما كبرت مساحة الأرض زادت الرغبة في الإنجاب اكثر.

1-المعتقدات الدينية: بينت الإحصائيات أن أعلى نسبة كثافة سكانية هي عند المسلمين مقارنة باليهودية والنصرانية. أما في النصرانية ترتفع الكثافة السكانية عند الكاثوليك والأرثودكس أكثر من البروتستانت.

2-العادات الاجتماعية المشجعة على الزواجالمبكر، وكثرة الإنجاب، لاسيما في الريف، لإعتقادهم أن كثرة الولد فيها عزوة وسند للأسرة، وتدخل في باب التفاخر الاجتماعي، وأن الأبناء يشكلون أمانا اقتصاديا للأسرة في المستقبل.

3-المستوى الاقتصادي: بينت الدراسات فرص الإنجاب تزيد عند ذوي المستوى الاقتصادي المتدني والفقراء أكثر من الأغنياء.

4-الحالة الصحية: كلما كانت خدمات الرعاية الصحية متطورة وجيدة قلصت معدلات وفيات المواليد، وزادت معدلات إطالة العمر.

5-الحروب: تساهم في انقاص عدد السكان من خلال أعداد القتلى الكبيرة (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 88-89).

يكتفي المختصون في الدراسات السكانية بالبحث في خصوبة النساء دون الرجال، وذلك لأسباب عديدة نذكر منها:

-الحياة الإنجابية للنساء محدودة وتقع ما بين سن البلوغ حتى سن اليأس (15-50 سنة)، وهذا يبسط حساب المؤشرات الديمغرافية الخاصة بالظاهرة.

-النساء هن من يحملن وينجبن الأطفال، وبذلك يمكن تقدير عدد الأطفال لكل امرأة.

-احتمال وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة مرتفع.

-خصوبة الرجال غير محدودة وتبدأ من سن البلوغ حتى الوفاة، وهذا قد لا يوفر الإحصائيات اللازمة، ويعقد من العمليات الحسابية.

-خصوبة الرجال غير محدودة وتبدأ من سن البلوغ حتى الوفاة، وهذا قد لا يوفر الإحصائيات اللازمة، ويعقد من العمليات الحسابية.

- في بعض المجتمعات يمكن للرجل الواحد أن يعدد الزوجات وبذلك يصبح حساب عدد الأطفال لكل رجل قد يخفى الكثير من الحقائق.

تكمن ضرورة دراسة ظاهرة الخصوبة في كونها أنها عنصر دافع في تكاثر السكان والبحث في مستوياتها يعطي نظرة آنية واستشرافية في الوقت ذاته لمستويات النمو السكاني ولأسباب تغيراتهوتطوراته في المكان وفي الزمان خاصة فيما يخص الولادات وتجدد الأجيال والسلوك الإنجابي (أوطالب نعيمة، 2021، الصفحات 347-348).

ب-<u>الوفيات</u>:

تمتد رحلة حياة الإنسان من الميلاد حتى الوفاة، وتختلف هذه المدة ظولا وقصرا من فرد لآخر. تعود دراسة الوفيات بالفائدة على المجتمع من ناحيتين الاجتماعية، والإقتصادية، بغية التعرف على مدى تقدم المجتمع أو تخلفه.

ترتفع نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع، حيث تعتبر هذه الشريحة من المؤشرات في قياس مدى سلامة المجتمع، فهي انعكاس للحالة الصحية، والإجتماعية، والإقتصادية، والتعليمية السائدة في المجتمع، كما تعكس مدى العناية بالأمومة والطفولة، فإنخفاض معدل وفيات الأطفال، يعطي مؤشرا على سلامة المجتمع، والعكس صحيح.

ومن **العوامل المؤثرة في الوفيات**: مايلي:

-**الوفاة الطبيعية**: يكون سبب الوفاة سوء التغذية، أو تردي أحوال السكن، أو تدني الخدمات الصحية، متوسط عمر الفرد فيها خمس وثلاثون عاما، معدل الوفيات الخام يتراوح بين (35-40%).

-**العمروالجنس**: يرتبط معدل الوفيات بالمستوى الصحي العام في المجتمع، والتوزيع السكاني حسب العمر. بينت الإحصائيات أن معدلات الوفيات ترتفع في الشهور والسنوات الأولى من عمر الأطفال، أو في سن الشيخوخة.

بالمقارنة بين الجنسين، ترتفع معدلات الوفيات عند الذكور أكثر من الإناث، لأنهم أكثر عرضة للخطر بسبب الأعمال التي يؤدوها التي تتطلب جهدا بدنيا أكبر، إلى جانب الأمراض التي يعانون منها جراء ممارستهم للسلوكيات الخاطئة كالإسراف في شرب الكحوليات، والتدخين.

-**العامل الطبي**: ترتبط الوفاة بالرعاية الصحية في المجتمع، ومدى التناسب بين عدد المستشفيات والمراكز الصحية، وعدد السكان، وعدد الأسرة المرضى، وعدد المرضى لكل طبيب، ومدى توفر العلاج، ومدى مواكبة التطور العلمي في مجال الطب.

-**المستوى الاقتصادي**: بينت الدراسات ارتفاع الوفيات بين ذوي الدخل المتدني، والفقراء، والعاطلين عن العمل كونهم لا يستطيعون توفير العلاج الغالي.

-**المستوى التعليمي**: بينت الدراسات ارتفاع نسبة الوفيات بين صفوف الأميين، وذوي التعليم المتدني، والثقافة السطحية. إذ يضعف لديهم الوعي الصحي، فغالبا يلجئون للطرق التقليدية والطب الشعبي لعلاج أمراضهم، التي تيرتب عليها آثار سلبية وسيئة على عكس ما هو مؤمل منها.

-**البيئة الاجتماعية**: ترتفع نسبة الوفيات بشكل كبير في المناطق البدوية، يليها الناطق الريفية. المناطق البدوية غالبا لا يوجد فيها مراكز رعاية صحية، ويقل الوعي الصحي بين الناس، ويلجئون إلى الطرق الشعبية والبدائية في علاج الأمراض.

*__المناطق الريفية__: قد يوجد في القرية مركزا صحيا واحدا، لكن لا تتوفر فيه الأدوية الكافية، وخدماته متدنية، فضلا عن ارتفاع تكاليف العلاج خارج منطقتيهما، فيعجزون عن السفر ودفع تكاليف العلاج فيضطرون للاستسلام إلى المرض من باب القضاء والقدر.

*__المناطق الحضرية__:هي أحسن حالا إذ تنتشر فيها المستشفيات الحكومية والخاصة، ومراكز الرعاية الصحية، والأطباء المهرة...إلخ (بسام محمد أبو عليان، 2021، الصفحات 92-93)

ج-__الزيادة الطبيعية:__ "هي زيادة معدل المواليد على معدل الوفيات".

تختلف معدلات الزيادة من مجتمع لأخر بتباين معدلات المواليد والوفيات، فضلا على أن معدلات الزيادة الطبيعية تزيد مع مرور الزمن. ثمة اتجاه عام في العالم يسير نحو خفض معدلات الزيادة الطبيعية، نظرا لتدني نسبة الوفيات بفعل تطور العلوم الطبية التي قضت على كثير من الأمراض المعدية والأوبئة، وتحسن خدمات التعليم، والمستوى الاقتصادي، وزيادة درجة الوعي الاجتماعي التي شجعت على خفض معدلات المواليد (بسام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 96).

يعتبر النمو الديمغرافي من أهم المؤشرات لفهم التحولات السكانية، والتأثيرات التي تحدثها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لأنه يمكننا من التنبؤ بالاحتياجات السكانية وبالتالي محاولة تحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة.

المحاضرة14: حركيــة السكــان

كانت التحركات الســكانية ولا تزال تؤلف واحد من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنســان عبر العصـور التاريخية المتعاقبة، وقد ترتب عليها نتائج ديمغرافية واجتماعية واقتصـادية في أقاليم العالم المختلفة حتى أن خريطة التوزيع السـكاني والحضـاري لعالم اليوم تعد نتاجا لعوامل أبرزها التحركات السكانية على مر العصور.

ورغم أن التحركات السـكانية ظاهرة قديمة فإنها تحدث الآن على نطاق أوسـع بكثير جدا مما كانت عليه في الماضـي، وأصـبحت تتعدى كل الحدود السـياسـية وتشـمل فئات متباينة من البشـر، وتعاظم دورها في العقود الأخيرة حتى أصبحت مساوية للتدفقات الهجرية من أوروبا عبر الأطلنطي خلال الفترة من 1840-1930 والتي قدرت بنحو 52 مليون نســمة. وســاعد على ذلك ظهور مناطق جديدة الجذب السكاني مثل الشرق الأوسط وغرب أوروبا واستمرار الهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا (فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 541).

أولا: <u>تعريف حركية السكان</u>:

هناك تمييز واضح بين البشـرية الأخرى مثل تحركات البدو الرحل والرعاة. فهذه تحركات موسـمية تختلف عن الهجرة بمفهومها وأنماطها المعروفة سـواء كانت داخلية أو دولية دائمة أو مؤقتة قسـرية أو طوعية(فتحي محمد أبو عيانة، 1993، صفحة 541).

يستعمل هذا المفهوم من أجل وصف تغيير الأسـرة أو الأفراد لمكان إقامتهم، هذه العبارة تجمع عن دلالات كمية ونوعية حيث يضـم المفهوم عنصـرين هما: الديناميكية بمعنى حركة التغيير السـكن من خلال تدخل العديد من الفاعلين منهم الأفراد والأسرة والمسيرين المحلين للمجال وفاعلين آخرين وهناك نوعين من المجموعات الســكانية الأولي وهي المفتوحة وهي التي تتأثر بتيار الهجرة والمجموعة الثانية المعلقة وهي لا تتأثر بتيارات الهجرة (محمد بلعيد وعبد الباسط هويدة، 2021، صفحة 104).

ويحدد مفهوم الحراك على أنه:"تحرك السـكان للإقامة في منطقة معينة نتيجة لإرتفاع مسـتويات الدخل أو الثقافة أو نتيجة لهجرة خارجية لبعض ســكان هذا المجتمع، وما يصــاحب ذلك من تغيير اجتماعي" (خليل البدو، 2008، الصفحات 70-71).

ويقصد بالحركة المكانية الإنتقال من مكان إلى آخر ويشمل كلا من الدورية والهجرة. فالدورية تضم عدة أشكال للحركة، تكون في العادة قصيرة الأمد، والتكرار أو الدورية من خصائصها.

حركة السـكان تدرس بالضـرورة كل تطورات النمو السـكاني التي تحدث خلال مدة زمنية معينة. وتخضـع هـذه التطورات إلى تغيرات دقيقـة تغـذيهـا حتمـا الولادات والوفيـات والوافـدون والمغـادرون لتعطي بذلك الزيادة الطبيعية والهجرة الصـافية وهما عنصـران مهمان في معادلة السـكان التي تقدر معدلات النمو (أوطالب نعيمة، 2021، صفحة 343)

ثانيا: <u>أشكال الحركة السكانية</u>:

-وقد تكون الحركة المكانية مؤقتة أو شـبه دائمة أو دائمة (فيما يخص مكان الإقامة الدائم) وهذا ينطبق على الحركات في داخل الدولة أو خارجها.

-هناك نوع من الإنتقال المؤقت يرتبط بتدفق العمال الذين يغادرون مساكنهم بحثا عن فرص العمل في فصل من فصول السنة.، كموسم الحصاد، أو أطول في مكان آخر تسمى هجرة العمل.

-وينحصـر هدف الحركات الموسـمية بالإدخار بأكبر قدر ممكن والعودة إلى الموطن الأصـلي بأكبر مبلغ ممكن، مثل الحركات التي تتم في وقت الحصـاد أو قطف ثمار الفواكه والنخيل، حيث يستخدم الملاك أو المزارع عددا من العمال الزراعيين في تلك المواسـم لقاء أجر معين يتفق عليه. ويأتي هؤلاء من القرى والمناطق الأخرى للعمل في تلك المزارع والبساتين، أو لإدارة الماكنات والألات الزراعية ووسائل الري.

وقد تحدث حركة موسـمية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضـرية، ويحدث هذا النوع من الحركة بعد الإنتهاء من حصاد المحصول الشتوي حيث تقل حاجة العمل الزراعي إلى أيد عاملة. ويصبح هناك طلب موسمي متزايد، في المناطق الحضرية، على الأيدي العاملة في بعض مشاريع العمل الفردي ولاسيما أعمال البناء. وهكذا تترك أعداد كبيرة من المزارعين-البالغين من الذكور خاصة- قراها إلى المدن الكبيرة لتتقاسـم هذه الأعمال ومن أشـكال الحركة المكانية أيضـا الحركة اليومية التي اخذت تتزايد من حيث الأعداد والمسافات المقطوعة قياسا بحركة العمال الفصلية أو الموسمية. وهناك حركة يومية بين محل العمل ومحل الإقامة، أي انها حركة مستمرة (ذهابا وإيابا). ويطلق مصطلح commuting (التنقل) على تلك الحركات التي تتسم بثلاث خصائص هي:

1-طول المسافة المقطوعة.

2-استعمال الوسيلة الميكانيكية في الإنتقال.

3-اتضـاح تحركاتها ووحدتها، أي وجود اتجاه للتجمع في مكان واحد (عباس فاضـل السـعدي، 2015، الصفحات 19-20).

ثالثا: أسباب ودو افع الحركة السكانية:

-إن الهجرة والتنقلات السكانية لا تحدث في فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في المقام الأول، وهي في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجزه عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي، وعدم قدرته على اشباع الإحتياجات والرغبات أو حتى مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الفرد أو الجماعة، إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانيات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تلعب الخصائص السيكولوجية للأفراد دورا لا يستهان به لتفسير ميل بعض الأفراد-دون غيرهم- إلى القيام بعملية الهجرة والتنقلات السكانية (حركية السكان)، رغم اشتراكهم من غيرهم من السكان المستقرين في نفس ظروف وخصائص وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي.

ومن هنا نقسم أسباب وعوامل حركية السكان إلى مجموعتين من العوامل:

-**عوامل موضوعية**: هي خصائص موقفية ترتبط بالسياق الاجتماعي سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم، وهي ما نسميها "بعوامل الطرد" التي تمثل مجموعة الظروف التي لا تحقق الإشباع الكامل والرضا عن الإستمرار فيه، أو خصائص الموقف أو السياق الذي يهاجر إليه الفرد أو الجماعة أو يتطلع للعيش فيه و التي توصف "بالعوامل الجاذبة" كمجموعة ظروف محببة أو مرغوب فيها لقدرتها على اشباع الاحتياجات المادية والنفسية، هذا من ناحية.

-ومن ناحية أخرى هناك **مجموعة "الدو افع النفسية"** وتمثل في تصورنا اتجاها نفسيا وفرديا بحتا نحو خصائص وظروف كلا من السياقين الاجتماعيين الجاذب والطارد معا، هذا الاتجاه يشكل عدة اعتبارات ذات صلة وثيقة بمستويات الاشباع المادي والمعنوي والقناعة ومستويات الطموح والتطلع والتوافق الاجتماعي وعوامل الحراك الاجتماعي وفرصه ومستوياته...إلخ (مصطفى عمر حمادة، 2009، الصفحات 169-170).

ولقد قدم ب. جورج إلى المؤتمر السكاني المنعقد عام 1959 بحث تناول المفهوم الذي استخدم الهجرات الدولية، حيث وزع الحركات الجغرافية للسكان إلى مجموعتين:

1-حركات اجبارية: لها أسباب سياسية او دينية بوجه عام.

2-حركات بسبب احتياجات الأقطار المستقبلة (اقتصادية على الأغلب) فعوامل الطرد من الموطن الأصلي تكون مصحوبة بعوامل جذب في المهجر. ومع أن تنوع الحركات الجغرافية للسكان استطاعت أن تلائم اطار عمل فرض الدفع والجذب. فإنه يبدو وقد أصبح أكثر ملاءمة للهجرات الرئيسية الحضرية خلال الثورة الصناعية في الدول الحديثة وفي الدول النامية اليوم (خليل البدو، 2008، صفحة 151).

تعد حركية السكان من الظواهر الديمغرافية التي تؤثر على التوزيع السكاني، والنمو الديمغرافي... إما تأثير إيجابي أي تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد، أو سلبيا بإحداث مشاكل واختلالات في مختلف جوانب حياة الأفراد. ولهذا لابد من اجراء دراسات لفهم هذه الديناميكية وتحليلها ووضع سياسات متوازنة لتوزيع العادل بين السكان والموارد.

المحاضرة15: هــرم السكــان

يسمح هرم السكان للباحث بإكتشاف البنية العمرية والجنسية لأي مجتمع وبلمحة واحدة. وتكفي هذه اللمحة، للخبير في هذا المجال، بإستنتاج جملة من المعطيات السكانية والإقتصادية والإجتماعية عن المجتمع المدروس.

كما يستطيع أن يعرف ما يمر بالسكان عموما من أحداث طبيعية، كالولادات والوفيات والهجرة، مت يطرأ عليهم من حوادث طارئة كالأوبئة والحروب والمجاعات والأزمات الاقتصادية. ويشمل تحليل الهيكل التركيبي للسكان ربنية السكان العمرية، وتركيبها الجنسي، وتوزيعها بين الريف والحضر، وتركيبها التعليمي والزواجي. وتكمن أهمية هذا التحليل في ما يمكن أن يستدل منه من دلالات اقتصادية واجتماعية، إلى جانب دلالاته الديمغرافية (شوقي عطية، 2017، صفحة 55).

أولا: <u>تعريف الهرم السكاني</u>:

يعرف **هرم السكان** بأنه شكل بياني واحد يجمع بين تركيب السكان النوعي والعمري معا، ويجد أسفل الهرم عادة مقياس يوضح عليه إما الأعداد المطلقة للسكان، وإما النسب المئوية من جملة السكان، وتفضل الأرقام النسبية عن الأرقام المطلقة حيث أن النسب المئوية تمكن من مقارنة أهرام السكان في مجتمعات مختلفة من حيث إجمالي عدد السكان، كما اصطلح أيضا على أن يكون توزيع الإناث في الناحية اليمنى من الهرم وتوزيع الذكور في الناحية اليسرى منه، ويقسم خط القاعدة إلى قسمين، يكون صفر المقياس في الوسط وتوزع الأرقام أو النسب على ناحيتيه لكل من الإناث والذكور، أما البعد الرأسي للهرم فإنه يخصص لبيان فئات العمر، والتي قد تتراوح بين عام واحد وبين عشرة أعوام. (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 149)

الهرم السكاني هو من المقاييس الأساسية التي تقدم البيانات الأولية عن بنية السكان العمرية والنوعية، ويتباين في أشكاله من مجتمع سكاني لآخر ومن مرحلة زمنية لغيرها.

وبينما يمثل الهرم حالة ساكنة لأنه يجري في لحظة زمنية محددة هي لحظة التعداد، يمثل السكان حالة ديناميكية، دائمة التغير، إذ تتغير نسبهم في مختلف فئات العمر والنوع بسبب تأثير عوامل عديدة، بعضها أساسية مثل عناصر النمو السكاني وغيرها عوامل ثانوية أو طارئة كالحروب والمجاعات والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية.

ويعد الهرم السـكاني سـجلا ديمغرافيا لخصـائص العمر والنوع ويعكس الشـكل العام للهرم المرحلة الديمغرافية التي يمر فيها مجتمع معين ومدى قوته أو ضعفه (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 159).

الجدير بالذكر، الهرم السـكاني متغير، يتغير بتغير معدلات المواليد، والوفيات، والهجرة. بصـفة عامة تتسـم الدول النامية بقاعدة هرمية عريضـة، لإرتفاع معدلات المواليد، أما الدول المتقدمة يتميز هرمها السـكاني بقاعدة ضـيقة، لإنخفاض المواليد، بينما قمة الهرم آخذة في العرض لإرتفاع معدلات الشـيخوخة، بفضـل الرعاية الصـحية والخدمات الطبية المتطورة (بسـام محمد أبو عليان، 2021، صفحة 125).

ثانيا: <u>أنماط الهرم السكاني</u>:

ويمكن أن نفرق بين ثلاثة أنماط رئيسية لأشكال الهرم السكاني:

1-**أهرام السـكان في مرحلة النمو أو التوسـع**: وتكون قاعدة هذا الهرم عريضـة بسـبب ارتفاع نسـبة الأطفال ونمو السكان بمعدلات سريعة ويتمثل هذا النمط في أهرام سكان الدول النامية عامة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذا الهرم يشـبه المثلث متسـاوي السـاقين، كان يمثل الهرم السـكاني لكثير من دول العالم حين كانت تمر بمرحلة الإنتقال السـكاني في الدورة الديمغرافية ويرتفع عبء الإعالة بالنسبة للأطفال في اهرام الدول من هذا النمط.

2-**أهرام السـكان في مرحلة الثبات**: وتكون قاعدة هذا الهرم أضـيق من قاعدة أهرام النمط السـابق، مما يعني نسـبة متوسـطة من ألطفال ونموا سـكانيا بطيئا (يسـاوي الصـفر أحيانا)، وهذا الهرم يشـبه الجرس، ويوجد في الدول التي يحدث فيها تذبذب لمعدلات المواليد مرة أخرى مع اسـتمرار معدلات الوفيات منخفضـة، وقد مرت بهذا الطور أهرام السـكان في كل من الولايات المتحدة وكندا في مرحلة ما وكذلك المملكة المتحدة وفرنسا.

3-**أهرام السـكان في مرحلة الإنكماش**: وتكون قاعدة هذا الهرم أضيق من الهرمية السـابقين، مما يعني أن نسـبة ألطفال منخفضـة بما لا يحقق نموا سـكانيا في الواقع، ومن الصـعب تصـور مجتمع يمر هرمه السـكاني بهذه المرحلة لمدة طويلة، فهذا الهرم يمثل مرحلة مؤقتة، وكانت أهرام كثيرة من أقطار أوروبا في الثلاثينيات أثناء أزمة الكسـاد العالمي تمر أهرامها بهذه المرحلة، ومنها بريطانيا وألمانيا وفرنسـا والسـويد وسـويسـرا، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت أشـكال الأهرام بوضـوح في تلك الأقطار،

ومع ذلك فلازالت ملامح هذا الهرم تظهر في بعض دول أوروبا التي تنخفض فيها معدلات المواليد والوفيات معا ويرتفع العمر الوسيط وتنخفض معدلات الإعالة لأن معظم السكان يكونون من قوة العمل. (أحمد علي اسماعيل، 1997، صفحة 153)

ثالثا: <u>أنواع الهرم السكاني</u>:

هنالك نوعين من الأهرامات السكانية:

الأول هو **هرم المجتمعات الفتية وتمثلها الدول النامية**، هرمها ذو قاعدة عريضة ويضيق باتجاه القمة مع تقدم العمر إلى أن ينتهي بقمة رفيعة، ويدل على أن نسبة قليلة من السكان تصل سنا متأخرة لصغر توقع الحياة في المجتمعات الفتية.

أما النوع الثاني من **الأهرامات فهو الخاص بالدول المتقدمة ذات المجتمعات الهرمة** حيث أن هرمها السكاني ذو قاعدة أقل اتساعا من الهرم الفتي بسبب انخفاض الخصب. لكن الأجزاء العليا من الهرم وحتى القمة هي أعرض من الهرم الفتي نظرا لطول متوسط توقع الحياة بهذه المجتمعات (عباس فاضل السعدي، 2016، الصفحات 187-188)

رابعا: <u>شكل الهرم السكاني</u>:

يتكون الهرم السكاني من إحداثي أفقي وآخر رأسي، ويبين الأحداثي الأفقي النسب المئوية (أو الأعداد الطلقة) لكل فئة من فئات العمر بالنسبة إلى جملة السكان مقسمة إلى ذكور وإناث. في حين يبين الأحداثي الرأسي فئات السن ذاتها سواء أكانت خمسية أو عشرية.

وتمثل أعداد السكان (أو نسبهم) على شكل مستطيلات موازية للمحور الأفقي، ويخصص الجانب الأيمن من الهرم للإناث والجانب الأيسر للذكور. والأهرامات المبنية على الأرقام المطلقة أعظم نفعا من حيث إدراء المقارنات بين السكان من الحجم نفسه. ويمثل أسفل مستطيل الفئة الأولى من العمر (قاعدة الهرم) ثم يرتفع إلى الفئات الأعلى بمستطيلات متوازية ليصل إلى فئات الأعمار العليا، وتتدرج فئات السن في التناقص حتى تصل إلى القمة آخذة شكل هرم (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 178).

عند رسم الهرم لابد من اتباع مجموعة من القواعد الأساسية:

يمثل المحور الأفقي أعداد السكان، إن كانت الأعداد الفعلية أو المطلقة والمنسوبة إلى رقم معياري معين. ويقسم المحور الأفقي على قسمين: الأول وهو على اليمين تمثل فيه أعداد الإناث. أما الثاني وهو على اليسار، فتمثل فيه أعداد الذكور.

يخصص المحور العمودي للأعمار، ويبدأ من الأسفل عند الرقم صفر، أي عند إلتقاء المحورين العمودي والأفقي، وينتهي في رأس المحور عند آخر عمر في كل مجتمع على حدة. وهكذا بعض الأهرام تنتهي بالعمر 100 وغيرها ينتهي بالعمر 80 أو 85.

يمكن لفئاتا الأعمار أن تكون أحادية، أي كل سنة على حدة، ويمكن أن تكون عشرية بحيث تكون فئات الأعمار من 10 سنوات. إلا أن الشكل الأكثر استخداما هو في تمثيل الأعمار في فئات خمسية تضم كل فئة الأفراد في مدى خمس سنوات.

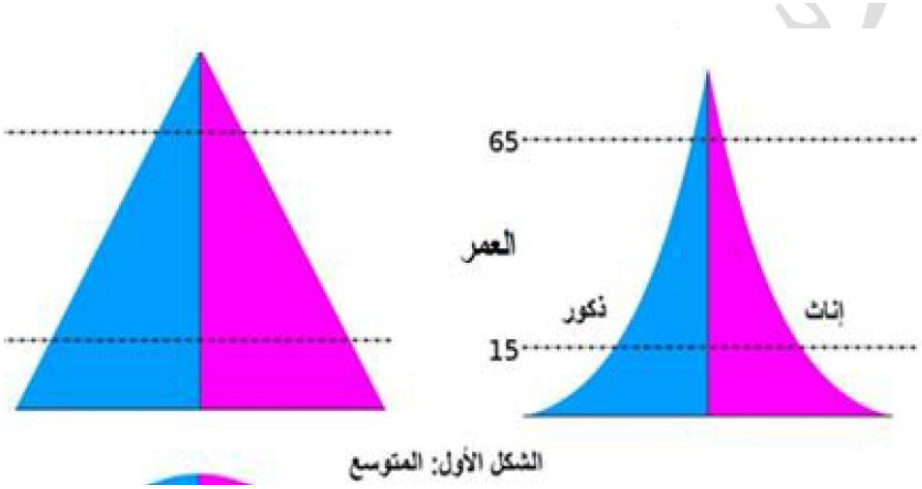
ومن الحقائق الهامة التي ينبغي إدراكها في الحديث عن الأهرام السكانية، أن السكان في أي مجتمع يتغيرون بإستمرار، حيث تتغير نسب الفئات العمرية والجنسية يفعل العوامل الديمغرافية، كالوفيات والإنجاب والهجرة وفودا أو نزوحا. وبما أن الهرم يعطي لحظية عن سكان المجتمع فهو صحيح في حينه، إلا أنه يمثل تاريخا من الأحداث التي تعيد الباحث إلأى تاريخ ميلاد أكبر الأفراد الممثلين على الهرم (شوقي عطية، 2017، الصفحات 56-57).

خامسا: <u>نماذج الأهرام السكانية</u>:

هناك ثلاثة نماذج من الأهرام السكانية تكشف عن الجوانب الديمغرافية في المجتمع كما يلي:

1-الهرم ذو القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق نحو القمة (الشكل الأول):

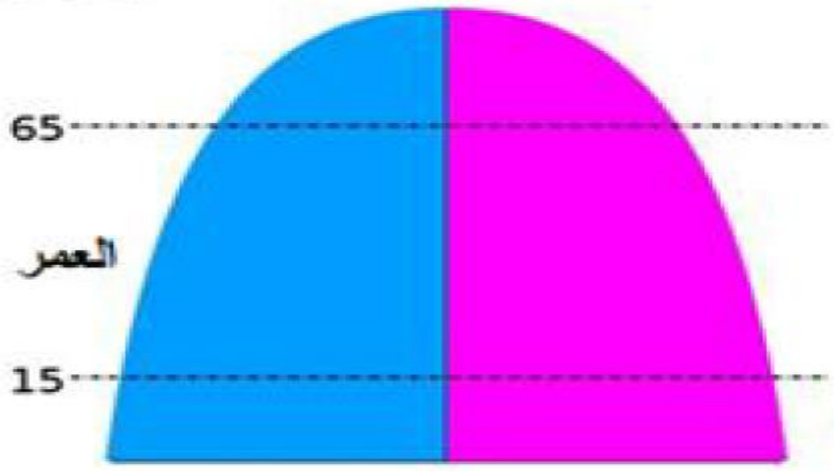
تمثل هذه الأهرام المجتمعات التي ينمو فيها السكان بمعدل كبير، نتيجة انخفاض وفيات الأطفال وعدم انخفاض معدل المواليد لديها. وفي الوقت عينه لم تتمكن هذه الدول من كبح كعدلات الوفيات في الأعمار المتوسطة والمتقدمة. يتزايد السكان بشكل سريع، وتعرف المجتمعات بأنها مجتمعات فتية، تزيد معدلات الإعالة بشكل ملحوظ، لاسيما معدل إعالة الصغار. تنخفض المستويات الاجتماعية وافقتصادية في هذه الدول بشكل ملحوظ وهي عادة ما تشهد اضطرابات اجتماعية واقتصادية . ويتمثل هذا الهرم في الدول النامية بصفة عامة، أي في قارات أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا (شوقي عطية، 2017، صفحة 58).



الشكل الأول: المتوسع

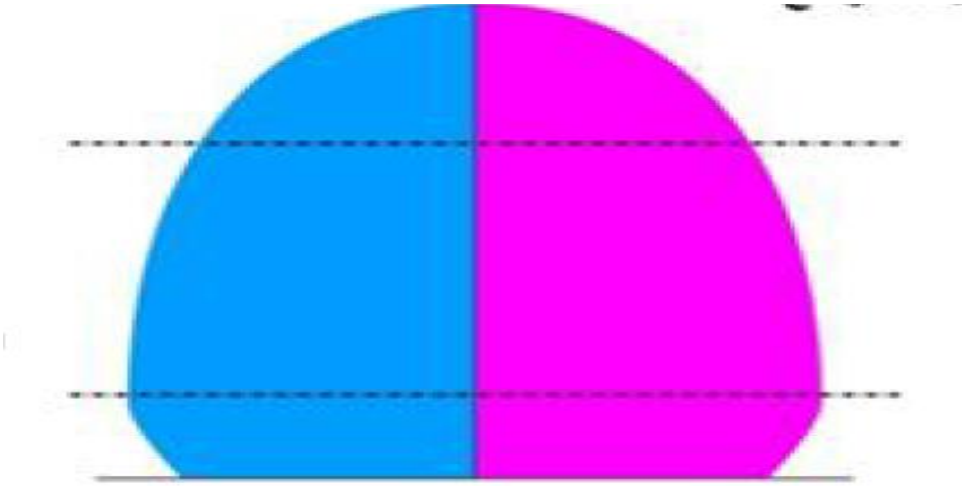
2-الهرم ذو القاعدة المتوسطة:

وهو في موقع متوسط بين الهرمين المسنن والمقلوب، ويشبه في شكله الجرس **(الشكل الثاني)**. يتمثل هذا النوع في الدول التي حدث لتركيبها السكاني تغير واضح، كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. يشير هذا النوع من الأهرام إلى ازدياد نسبة من هم في الأعمار الوسطى، أي من فئة المنتجين، على نسبة الأعمار الفتية والهرمة. يأتي ذلك كنتيجة للسياسات السكانية الواعية التي تقوم بها الدولة مربوطة بالممارسة الاجتماعية والثقافية للسكان، ومنها المخطط له (وسائل تنظيم الأسرة) ومنها ما هو متأثر بنمط الحياة (عمل المرأة، تأخر سن الزواج) تحولت معظم الدول، نامية كانت أو متقدمة، إلى هذا النمط من الأهرام ، لا بل هي أصبحت على طريق التحول الثاني بأن تتحول فيها الأهرام إلى التراجع في عدد السكان، نذكر منها لبنان والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها من الأمثلة (شوقي عطية، 2017، صفحة 85).



الشكل الثاني: المستقر

3-الهرم ذو القاعدة الضـيقة والقمة المحدبة (الشـكل الثالث): ويمثل البلاد التي تتميز بإنخفاض معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات. ويعرف المجتمع الذي يمثله هذا الهرم بالمجتمع المسـن أو الهرم أو التأخري، حيث ترتفع السـن الوسـيطية، وتنخفض نسـبة الإعالة الكلية إلى حدودها الدنيا في العالم، وترتفع نسـبة المسـنين في المجتمع. ويترافق هذا النمط من الأهرام مع نمو سـكاني سـلبي، يحيث يتناقص عدد السكان سنة عن سنة. ومن الأمثلة على ذلك نذكر ألمانيا واليابان وروسيا (شـوقي عطية، 2017، صفحة 59)

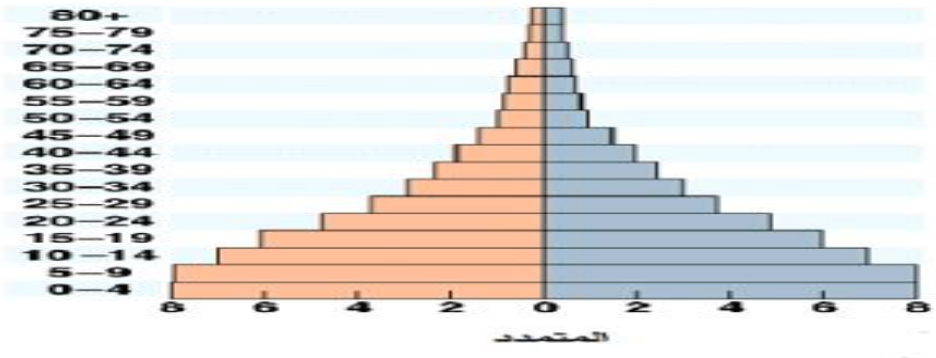


الشكل الثالث: المتراجع

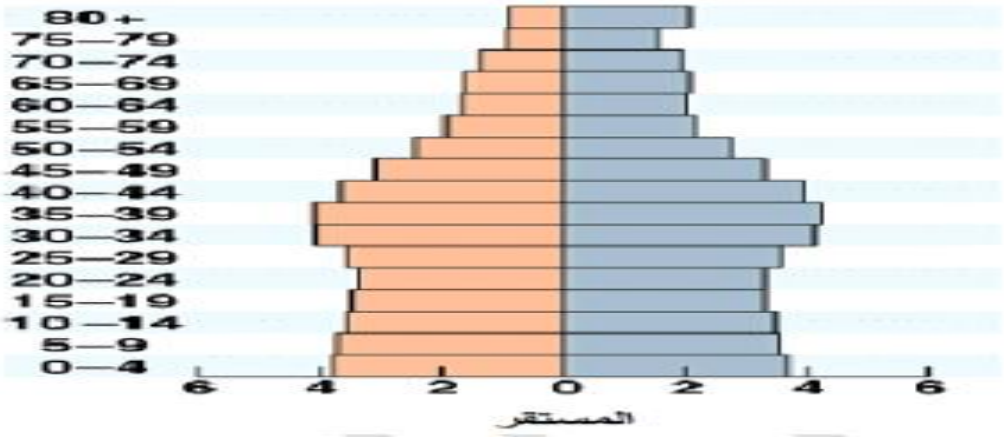
ويمكن تصـنيف الأهرام وفق طريقة أخرى أو تسـميات أخرى، وذلك بناء على تطور حجم السـكان، فتقسم عندها إلى أهرام ممتدة أو متوسعة، وأهرام مستقرة وأهرام ضيقة أو متراجعة.

1-**الأهرام الممتدة:** تشـير إلى مجتمع فتي، ترتفع فيه الولادات، ويتركز معظم السـكان في الأعمار الفتية. يكون شكل الرسم الأقرب إلى المثلث أو الهرم.

وتكون كل فئة عمرية، عادة، أصغر من الفئة الأصغر منها. تصف هذه الأهرام الدول الأقل تطورا.

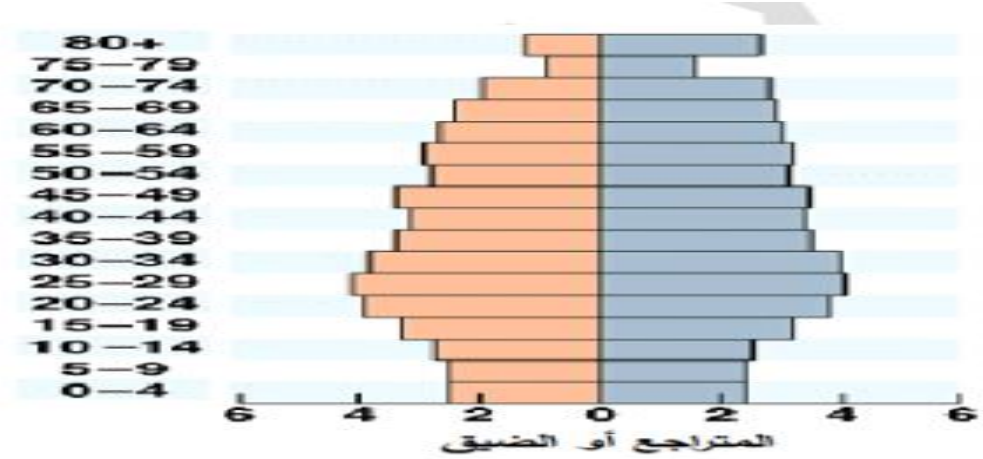


2-**الأهرام المستقرة**: وهي تمثل المجتمعات المستقرة لناحية حجم السكان، أي تلك التي لا تحدث فيها تكورات ملحوظة في بنية السكان خلال فترات من الزمن. وتتميز هذه المجتمعات بنسب متماثلة لناحية الفئة العمرية.



3-**الأهرام المتراجعة أو الضيقة**: وهي تصف المجتمعات الهرمة أو التي يتراجع فيها عدد السكان بحيث يتركز معظم السكان في الأعمار الأعلى.

وهي تميز الدول التي حققت مستويات متقدمة من التطور الاجتماعي والإقتصادي (شوقي عطية، 2017، الصفحات 58-59).



سادسا:<u>العوامل المؤثرة في الهرم السكاني</u>:

هناك عوامل تؤثر في تشكيل هرم السكان، بعضها:

-عوامل أساسية تؤثر في السكان في مختلف الظروف مثل المواليد والوفيات والهجرة.

-عوامل طارئة مؤثرة: مثل:

-الحروب: وهي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر علي بنية السكان حيث تؤدي الحروب إلى وفيات مباشرة بسبب الأعمال الحربية وخاصة بين الذكور المشاركين في الحرب (18-55 أو 65 عاما) وبشكل أقل الإناث والفئات الأخرى من الذكور، أي الأطفال والشيوخ (ضحايا من المدنيين).

تؤدي الحروب إلى ظاهرة انخفاض الخصوبة لسببين: الأول هو انخفاض الولادات، وخاصة المخططة منها، بحيث يسعى الأهل إلى تجنب الولادات لعدة أسباب، منها اقتصادية ومنها أمنية. أما السبب الثاني، فهو تأجيل الزيجات إلى ما بعد انتهاء الحروب، إذ أمكن ذلك.

تؤدي الحروب أيضا إلى الهجرة، وخاصة في الأعمار الشابة 20-40 عاما هربا من ألعمال الحربية. تخفض الهجرة من عدد السكان في هذه الأعمار، مما يؤدي إلى أغوار في الهرم (شوقي عطية، 2017، الصفحات 63-64).

- والمجاعات والأمراض والأوبئة، وهي عوامل شاذة لظروف غير عادية وان استمرت آثارها في أكثر من جيل. فالحروب تؤثر على الذكور وترفع نسبة وفياتهم، والأوبئة والمجاعات تؤثر على مجموع السكان بجميع فئاتهم (عباس فاضل السعدي، 2016، صفحة 188).

-الأوضاع الاقتصادية: تؤثر في شكل فعال في بنية السكان، وذلك على أكثر من صعيد.

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض الزيجات والولادات بشكل واضح. إلا أن منحى التأثير: أزمة اقتصادية =انخفاض الخصوبة، يفترض وجود مستوى من الوعي عند أبناء المجتمع. أما غياب الوعي فله التأثير العكسي، ففي المجتمعات الفقيرة، وتلك التي لا تزال تعتمد على الزراعة، يرتبط تدهور الوضع الاقتصادي بغياب التعليم، وبالتالي غياب الوعي، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان.

كما ترتبط الأزمات الاقتصادية بارتفاع معدلات البطالة التي تدفع بالشباب إلى الهجرة بحثا عن عمل، وخاصة الذكور في الأعمار 20-50 عاما، مما يحدث انخفاضا واضحا في نسب الذكور في هذه الأعمار.

أما في الدول المستقبلة للهجرة، وخاصة دول الخليج، فإن نسب الذكور تتفوق على نسب الإناث بعدة أضعاف، بحيث يكون معظم الذكور من العمال الأجانب.

-**ثقافة المجتمع**: لا يمكن تهميش دور الثقافة في التأثير على بنية السكان. فلا تزال بعض الجماعات، في عدد الدول، تحجم عن تسجيل بناتها الإناث في سجلات الدولة، هربا من واجباتها الاجتماعية تجاهها، كالتعليم الإلزامي. وهذا التوازن مفقودا في الهرم لصالح الذكور، وخاصة في الأعمار الصغيرة (شوقي عطية، 2017، الصفحات 64-65).

من خلال ما تم عرضه، تبين أن الهرم السكاني أداة تحليلية تظهر لنا تركيبة المجتمع، وقراءته ضرورية لوضع التخطيط المناسب للنهوض بالتنمية المستدامة للمجتمع.

خاتمة:

إن ادراج مقياس علم السكان أصبح ضروري تدريسه في العلوم الاجتماعية بهدف تدريب الطلبة على طرق التحليل الديمغرافي وتكوينهم في تقنياته الكمية والكيفية، كحساب المؤشرات للظواهر الديمغرافية، وكيفية قراءتها وتحليلها وتفسيرها مما يكسبهم خبرة في التحليل الكمي للإحصائيات والتأويل النوعي لها.

وهذا يساعدنا على تحقيق أهداف المقاربة البيداغوجية والتي ترتكز على تزويد الطالب بالمعرفة اللازمة حول المسائل الديمغرافية واستيعاب كل المعلومات حول المواضيع المطروحة في المحاضرات حول علم السكان، وبالتالي يتعلم ويكتسب كفاءات ومهارات تساعده على توظيف المعارف والمفاهيم الديمغرافية وتطبيقها في مجال علم السكان وربطها بالعلوم الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

1-أحمد علي اسماعيل .(1997) .*أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية* .القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

2-أوطالب نعيمة .(2021) .الديمغرافيا: التخصص المميز في العلوم الإجتماعية .*مجلة آفاق فكرية*. المجلد9، العدد1. الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/157683

3-بسام محمد أبو عليان .(2021) .*محاضرات في علم اجتماع السكان* .خان يونس: مكتبة الطالب الجامعي.

4-بن صديق زوبدة .(2020) .التحولات الديمغرافية المترتبة عن ظاهرة الزواج في الجزائر .*مجلة أنثروبولوجيا*.المجلد6، العدد1. الربط الإلكتروني:https://asjp.cerist.dz/en/article/122227

5-جويدة عميرة .(2014) .*اتجاهات نظرية في علم السكان* .القاهرة: دار جوانا للنشر والتوزيع.

6-خليل البدو .(2008) .*علم اجتماع السكان* .عمان: دار حامد.

7-رشود بن محمد الخريف .(2008) .*السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات* .الرياض: دار المؤيد.

8-شعدو كريم .د س .*المفارقات المكانية لمحددات ظاهرة الزواجية في الجزائر* .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديمغرافيا, كلية العلوم الإجتماعية جامعة وهران 2.

9-شوقي عطية .(2017) .*علم السكان في البحث التطبيقي والإحصائي* .بيروت: دار نلسن.

10-عباس فاضل السعدي .(2015) .*المفصل في جغرافية السكان* .الوراق للنشر والتوزيع.

11-عباس فاضل السعدي .(2016) .*دراسات سكانية في الجغرافيا وعلم الديمغرافيا* .مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع: العراق.

12-عبد الكريم الوافي .(1951) .*في علم السكان -مباحث في الموروفولوجية الإجتماعية* .-سوريا: مطبعة الجامعة السورية.

13-علي عبد الرزاق الجلبي.(د س) .*علم اجتماع السكان* .الرابط الإلكتروني:

Plateforme pédagogique de l'Université Sétif2

14-علي عبد الرزاق جلبي .(2014) .*علم اجتماع السكان* .دار المسيرة للنشر والتوزيع.

15-فتحي محمد أبو عيانة .(1993) .*جغرافية السكان -أسس وتطبيقات* .-مصر: دار المعرفة الجامعية.

16-فتحي محمد أبو عيانة .(2000) .*دراسات في علم السكان* .بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

17-فراس البياتي .(د س) .*الإتجاهات النظرية الحديثة في علم إجتماع السكان* .د ب: المؤسسات الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع.

18-محمد الصيرفي .(2013) .*السكان والبيئة* .مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

19-محمد بلعيد وعبد الباسط هويدة .(2021) .المتغيرات الحضرية وعلاقتها بالحركات السكانية داخل المدينة .*مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية*.المجلد 9، العدد4. الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/176537

20-مرموري البشير .(2017) .مسألة السكان والتنمية من منظور سوسيو ديمغرافي .*مجلة الحقيقة*.المجلد16، العدد3. الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/52547

21-مصطفى عمر حمادة .(2009) .*دراسات في علم السكان* .مصر: دار المعرفة الجامعية.

22-نجار راشدي خضرة .(2015) .الديمغرافيا ودورها في البرامج التنموية.مجلة الحوار الثقافي. المجلد4، العدد1. الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/101226

23-ندا ذبيان .(2010) .*الدراسات السكانية: مناهج-فلسفات-متناقضات* .سوريا: دار مؤسسة رسلان.

24-يونس حمادي علي .(2010) .*مبادئ علم الديمغرافية* .عمان: دار وائل للنشر.